المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

ERTC The Egyptian Research and Training Center

تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

# المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

الهجرة المناخية: استكشاف التفاعل بين تغير المناخ والتنقل البشري
أيمن الزهيري

الازدهار العالمي للكشف عن سبل ازدهار الإنسان
Ying Chen, Byron R. Johnson& Zacc Ritter

Results of the Gaza Survey
Working group at the Egyptian Research and Training Center (ERTC)

القضايا البحثية المعاصرة في علم الاجتماع السياسي
نيرة علوان

علم الاجتماع السياسي الاتجاهات البحثية المعاصرة والرؤى المستقبلية (بحث مرجعي)
أمل حسن أحمد

كفاءة التدخل في الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي: دراسة إكلينيكية تطبيقية على عينة العملاء من أصحاب الهمم بالبنك الأهلي المصري
مريم محمد سعيد

الأمن الإنساني في مجتمع السجن: دراسة تطبيقية على سجن دمو بمحافظة الفيوم
آية عطية أحمد

عرض الكتب Book Review
سامية قدري

حوار الأجيال د. إجلال إسماعيل حلمي
المحاور: أحمد ربيع

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد التاسع
ابريل ٢٠٢٤

# علم الاجتماع السياسي الاتجاهات البحثية المعاصرة والرؤى المُستقبلية (بحث مرجعي)

أمل حسن أحمد فرج

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى تحديد هوية علم الاجتماع السياسي، وتطوره واستعراض أهم القضايا المطروحة على الأجندة البحثية العربية والغربية. ثم طرح رؤية مُستقبلية. وفقًا لهذا سوف يعتمد البحث على التحليل النقدي وقراءة الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلات – موضع التحليل في البحث الراهن- قراءة ترتكز على المنهج الاستنباطي لاستشراف المستقبل في ضوء الحاضر.

يعتمد البحث في منهاجيته على التحليل الكيفي المقارن لقضايا العلم وموضوعاته المنشورة خلال العشر سنوات الأخيرة (٢٠١٤- ٢٠٢٣) في أربع مجلات هي:

١- المجلات الغربية:

- Sociology Mind
- Annual Review of Sociology

٢- المجلات العربية:

- المجلة العربية للعلوم الاجتماعية
- مجلة العلوم الاجتماعية

يتناول البحث علم الاجتماع السياسي نشأته، وتطوره والهوية العلمية. ويناقش المفاهيم الخاصة به بين الرؤى الكلاسيكية والمعاصرة. ويستعرض أهم قضايا علم الاجتماع السياسي بين الأجندة البحثية والغربية، وفي هذا الإطار يطرح بعض المقارنات فيما يتعلق بموضوع الهوية . ويناقش كذلك الرؤى والمنظورات البينية ، والبُعد المعرفي والمنهجي.

ويُقدم البحث في النهاية رؤية مُستقبلية يمكن في ضوئها رسم لوحة تخيلية لمعالم الخريطة المعرفية والمنهجية لعلم الاجتماع السياسي في ضوء متغيرين أساسيين: الأول: الاتجاه العولمي، الثاني: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وذلك في ضوء نموذج معرفي إرشادي يحقق الهدف من الرؤية المُستقبلية وفق ثلاث مستويات للتحليل. هي: المستوى البنائي، و المستوى التاريخي، و المستوى المعرفي (الابستمولوجي).

**الكلمات المفتاحية:** علم الاجتماع السياسي، اتجاهات معاصرة، رؤى مُستقبلية.

# Political Sociology Contemporary Research Trends and Future Visions (Reference search)

Amal Hassan Ahmed Farrag

Professor of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University

**Abstract:**

This research aims to define the identity of political sociology, and its development, and review the most important issues on the Arab and Western research agenda. Then it presented a future vision. According to this, the research will depend on critical analysis and reading of research and articles published in magazines - the subject of analysis in the current research - a reading based on the deductive approach to anticipate the future in light of the present.

The research relies in its methodology on qualitative comparative analysis of scientific issues and topics published during the last ten years (2014-2023) in four journals:

1- Western magazines:

-Sociology Mind

-Annual Review of Sociology

2- Arab magazines:

- Arab Journal of Social Sciences

- Journal of Social Sciences

The research deals with political sociology, its origins, development, and scientific identity. It discusses It`s concepts between classical and contemporary visions. It reviews the most important issues of political sociology between the research agenda and the Western one, and in this context, it presents some comparisons regarding the issue of identity. It also discusses inter-visions and perspectives, and the cognitive and methodological dimension.

In the end, the research presents a future vision in the light of which an imaginative picture of the features of the cognitive and methodological map of political sociology can be drawn in light of two basic variables: the first: the global trend, and the second: the technological and information revolution, in light of a guiding cognitive model that achieves the goal of the future vision according to three levels of analysis. They are the structural level, the historical level, and the cognitive (epistemological) level.

**Keywords:** political sociology; contemporary trends; future visions

## مقدمة في فلسفة البحث ومنهجية العرض والتحليل:

ما بين الجذور الفلسفية ونشأة علم الاجتماع السياسي، وبين الرؤى المعاصرة والمستقبلية له. تسعى نقاط هذا البحث إلى تحديد هويته وتطوره واستعراض أهم القضايا المطروحة على الأجندة البحثية العربية والغربية؛ ثم تقديم رؤية مُستقبلية.

إن علم الاجتماع السياسي -في تقديري- هو علم المستقبل الحقيقي؛ وحين نتأمل الواقع المعاصر ونحاول تقديم رؤى مستقبلية على المستوى الواقعي أو على المستوى العلمي فلابد أن نتأمل ونتعمق في مقولات ذلك العلم الذي يمتلك نظرة شمولية تُنظِّر وتتفلسف وتتنبأ. لا مجال الآن للتأمل السياسي حول مستقبل بلد أو مجتمع منعزل سواء في الشمال أو الجنوب؛ حيث تواجه المجتمعات الحديثة -الغربية وغير الغربية، الغنية والفقيرة- الكثير من المخاطر والتحديات المعولمة التي لم يسبق لها مثيل من قبل على مر التاريخ؛ مثل: التحول المناخي، الإرهاب، الأزمة المالية، الفيروسات المميتة، ولهذه التحديات أشكال مختلفة تبعًا لأنماط المجتمعات الإنسانية المتباينة، إلا أنها تأخذ صورة صيغة أمر كوزموبوليتي يوجه للجميع؛ لا أمل للنجاح إلا بالتعامل الجماعي لحل الأزمات، لابد من سلسلة من القرارات تعمل على تغيير الديناميكية السياسية للدولة بمفاهيمها القومية.

من خلال مبادرات جماعات المجتمع المدني وبعض الدول والمدن العالمية يمكن التعامل مع المخاطر على أسس يعكسها الوعي بالمسؤولية الجماعية، وإدراك أن المخاطر لا يمكن أن تنحصر جغرافيًّا في حدود معينة، حتى تبعاتها يمكن أن يمتد أثرها ليشمل المستقبل البعيد، ووفقًا لذلك تعالج الكوزموبوليتية بطريقة معيارية الحقائق من خلال عملية تسييس كوني، وهي من وجهة نظر فلسفية -كما يرى إيمانويل كانت وكذلك يورجن هابرماس- مهمة سياسية عالمية. (أولريش بك وإليزابيث بك وغرنزهايم، ٢٠١٤، ١٣٥- ١٣٧).

**سوف يتم تقديم رؤية مُستقبلية في ضوء بعض الأسس التي حددها بيل** Wendell Bell**، وهي:**

١- إعمال الفكر والخيال في دراسة مُستقبلات ممكنة Possible Future بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيرًا أو صغيرًا.

٢- تقديم رؤى مُستقبلية مُحتملة Probable Futures أي التركيز على فحص وتقييم المُستقبلات الأكبر احتمالًا للحدوث خلال أفق زمني معلو ، (مثلًا بافتراض استمرار التوجيهات الحالية للنظام الاجتماعي – السياسي).

٣- طرح صورة للمستقبل Image of the Future (محمد عبد الحميد إبراهيم، ٢٠٠٥، ١١٩- ١٢٠).

وفقًا لهذا؛ سوف يتم تقديم رؤية مُستقبلية لعلم الاجتماع السياسي بالاعتماد على إعمال الفكر وقراءة الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلات -موضع التحليل في البحث الراهن- قراءة ترتكز على المنهج الاستنباطي لاستشراف المستقبل في ضوء الحاضر، بافتراض استمرار بعض السياقات والأطر

(على سبيل المثال: استمرار ملامح مجتمع المخاطر، وسمات الثقافة العولمية التي نحيا في إطارها).

وسوف يعتمد البحث في منهاجيته على التحليل الكيفي المقارن لقضايا العلم وموضوعاته المنشورة خلال السنوات العشر الأخيرة (٢٠١٤- ٢٠٢٣) في أربع مجلات؛ هي:

**المجلات الغربية:**

Sociology Mind (تصدر من ٢٠١١)

Annual Review of Sociology (سنوية تصدر من ١٩٧٥)

**المجلات العربية:**

المجلة العربية للعلوم الاجتماعية: مجلة نصف سنوية (علمية محكمة) تصدر عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب – جامعة القاهرة

مجلة العلوم الاجتماعية: مجلة ربع سنوية أول إصدار ٢٠١٧ (دولية علمية مُحكمة) تصدر عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية – ألمانيا (برلين)

| المجلة | المدى الزمني لتحليل الأبحاث المنشورة | معامل التأثير | العدد الكلي للأبحاث المنشورة | نسبة الأبحاث التي تقع في نطاق علم الاجتماع السياسي |
|---|---|---|---|---|
| Annual Review of Sociology | ٢٠١٤-٢٠٢٣ | 10.03 | ٢٦٢ | ٪١٤,٥ |
| Sociology Mind | ٢٠١٤-٢٠٢٣ | 0.71 | ١٧٥ | ٪١٨ |
| المجلة العربية لعلم الاجتماع | ٢٠١٤-٢٠٢٣ | - | ٩٦ | ٪٣٥ |
| مجلة العلوم الاجتماعية | ٢٠١٧-٢٠٢٣ | - | ٤٦٥ | ٪١٦ |

**هذه النسب تقديرية في ضوء تقييم الباحث**

وفقًا لذلك؛ سوف يبدأ البحث بتقديم مدخل مُوجز لنشأة علم الاجتماع السياسي في ظل الجذور الفلسفية، ثم التطورات وتحديد هويته ومشروعيته والحدود الفاصلة بينه وبين الفلسفة السياسية وعلم السياسة. ثم ينطلق البحث بإثارة المفاهيم الواقعة في نطاق علم الاجتماع السياسي وظلالها؛ وأعني بهذا أن ظلال المفاهيم تعكس التطور في ضوء مُستحدثات العصر الراهن، وكذلك التطورات المنهجية والمعرفية داخل العلم ذاته؛ ثم يستعرض البحث الموضوعات المطروحة في الأجندة البحثية العربية والغربية؛ ثم يحاول تحديد نقاط التقاء نظري وإمبيريقي. وينتهي بتقديم رؤية مستقبلية في

ضوء نموذج معرفي مُوجه، وفي إطار مقولات وأطروحات العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية.

## أولًا- علم الاجتماع السياسي: النشأة والتطور والهوية العلمية:

التعريف الموجز لعلم الاجتماع السياسي أنه (دراسة الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع). ويؤرخ الباحثون لظهور العلم باللحظة التاريخية التي أصبح من الممكن فيها أن نفرق بين ما هو «اجتماعي» وما هو «سياسي»؛ بحيث انبثق مفهوم جديد عن المجتمع المدني Civil Society في مقابل مفهوم الدولة.

ويمكن أن نعدَّ عام ١٨٤٠ تاريخًا محددًا لظهور علم الاجتماع السياسي عندما كتب كارل ماركس نقده لفلسفة هيجل للقانون، وكتب فون شتاين Von Stein عن تاريخ الحركات الاجتماعية في القرن التاسع عشر. ورغم أن مفهوم المجتمع كان بحق مفهومًا جديدًا، إلا أنه كان ثمرة تفكير وتأمل لمدة طويلة من الزمن. إذ ساعدت كتابات هوبز Hobbes ولوك وفيرجسون Ferguson وهيجل Hegel في توضيحه وإضافة أبعاد جديدة له. وبدت الظواهر السياسية معتمدة على البناء الاجتماعي، وأصبح المنظرون الاجتماعيون والمختصون في السياسة والتاريخ يوافقون على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء مركبات العلاقات الاجتماعية الذي يسود في المجتمع بأسره؛ بل يمكن القول إن مفاهيم معينة؛ مثل: المجتمع المدني، والبناء الاجتماعي، والنسق الاجتماعي؛ أصبحت تمثل أدوات تصورية وفكرية يستخدمها المثقفون بصفة عامة في جدالهم مع المتخصصين في السياسة (محمد علي محمد، ١٩٨٠، ١٠٣: ١٠٥).

التفرقة بين الدولة والمجتمع لها تاريخها المتميز في الفكر السياسي والاجتماعي، وإن كان تطور العلوم السياسية قد هجر التصور القديم عن الدولة واستبداله بفكرة القوة Power التي أصبحت هي الموضوع الرئيسي للدراسة السياسية. وقد أسهم رواد علم الاجتماع السياسي في القرن التاسع عشر في الحوار الذي دار حول الدولة والمجتمع، فنجد سان سيمون وبرودون وماركس يؤكدون أهمية المجتمع. وعلى جانب آخر؛ فإن بعض الفلاسفة ذهبوا إلى أن الحل يكمن في سيادة الدولة وسيطرتها على المجتمع. ويكمن خلف هذا الجدل مشكلة رئيسية، وهي مشكلة الموازنة بين الصراع Conflict والاتفاق Consensus . وبوجهٍ عام هناك اتجاهان فكريان أساسيان يمكن أن نميزهما في الكتابات النظرية والإمبيريقية في ميدان علم الاجتماع السياسي: الاتجاه الأول؛ اتجاه واسع النطاق Macroscopic وأما الاتجاه الثاني؛ فهو اتجاه ضيق النطاق Microscopic . والواقع أن هذين الاتجاهين يعكسان فكر كل من كارل ماكس وماكس فيبر[1] (محمد علي محمد، السابق ذاته، ١٠٩- ١١٨).

(١) يتناول الاتجاه الواسع النطاق الأسس الاجتماعية للقوة، ويتخذ من أنماط التدرج الاجتماعي وما يترتب عليها تنعكس على السياسة محورًا لتحليلاته، أما الاتجاه الضيق النطاق فيرتكز فيه علم الاجتماع السياسي على التحليل التنظيمي للجماعات والصفوات، وهنا تتضمن بؤرة التحليل دراسة التنظيم الرسمي وغير الرسمي للأحزاب وصلتها بالبيروقراطية الحكومية، والنظام

والسياسة في أكثر معانيها انتشارًا هي علم القوة وتنظيمها في المجتمعات، أما الفلسفة فهي تنظيم مستمر لعملية التعقل واكتشاف المبادئ المنظمة للتطبيق العملي. وتُعد الدولة هي الأداة التي يمكن لها تحقيق هذا التوفيق بين القوة والعقل في المجتمع. وقد أمكن للفلسفة السياسية أن تتسع لدراسة الأيديولوجيات، فهي لا تقف عند حد فهم الظاهرة السياسية أو الحكم عليها وتقييمها؛ بل تهدف أيضًا إلى توجيه سير الأحداث بمقتضى نظرية أو فلسفة معينة.

تحاول الفلسفة السياسية أن تجيب عن السؤال التالي: (كيف يمكن للقوة أن تتوافق مع المعقولية في المجتمعات)؟

لم تكن الفلسفة السياسية الكلاسيكية منذ نشأتها منفصلة عن مشكلات الواقع السياسي، أما الموضوع الذي تُعنى به الفلسفة السياسية المعاصرة فهو المنهج. وفقًا لذلك؛ تُعد الفلسفة السياسية المعاصرة فرعًا من فروع فلسفة العلوم. وأغلب أبحاثها اليوم يتخذ عنوانًا جديدًا هو (النظرية السياسية). ( أميرة مطر، ١٩٩٥، ٣: ٧) وهكذا. غالبًا ما يأتي ذكر الفلسفة السياسية في السياق السياسي المعاصر بوصفها إرثًا تاريخيًّا فحسب. فقد أصبح علم السياسة المتحدث الرسمي باسم الظاهرة السياسية، كما تم استبدال لفظ «الفلسفة» بلفظ « النظرية» لتكون النظرية السياسية مجالاً خاصًّا للبحث السياسي (ياسر قنصوة، ٢٠٠٩، ١٢). إن اقتران الفلسفة بما هو سياسي يضعنا أمام إشكالية خاصة تتعلق بالمجال السياسي، لكنها في الأصل إشكالية عامة تقودنا إلى علاقة الفلسفة بشتى العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

إن الدافع وراء ارتباط السياسي بالأخلاقي دافع اجتماعي في المقام الأول. وهذا يُثير تساؤلًا مهمًّا حول (علاقة الفلسفة بما هو سياسي). يمكن تحديد أبعاد هذه العلاقة التي أفضت بالفلسفة إلى ولوج عالم السياسة، أو بالمعنى الحديث: ما قيمة الفلسفة من منظور سياسي؟

من خلال تحديد ما الذي يعنيه الشأن السياسي يمكن من جانب أن نقول إن السياسة هي الإخلاص للشأن العام، ومن جانب آخر يمكن القول بأنها نشاط ميكافيللي مراوغ، ومعنى ذلك أن السياسة في هذا السياق خير أو شر، لكنها لا تخبرنا أي شيء عن ماهيتها، حيث تبدو هذه التعريفات وكأنها أحكام قيمية. وفقًا لذلك؛ لا يمكن استخلاص نتائج محددة أو صحيحة لاستعمال كلمة «سياسي»، إذ يكون المعنى محصلة سابقة للقائم بالتعريف؛ بينما تكون الصورة المنهجية مخالفة. (ياسر قنصوة، ٢٠٠٩، ٢٠- ٢٢).

**وهنا يُطرح التساؤل المهم: ما العلاقة بين التفكير السياسي والنظرية السياسية؟**

كلاهما يتناول مسائل سياسية واجتماعية مهمة وممتدة عبر الزمن. وفي هذا الإطار دائمًا ما

---

القانوني، والسلوك الانتخابي (محمد علي محمد، ١١٨).

يرجع التفكير السياسي إلى النظرية السياسية. إن التفكير السياسي يمثل أرضًا خصبة يمكن من خلالها طرح تحدٍّ ما لرؤية معينة واردة في إحدى النظريات السياسية. إذن يقوم التفكير السياسي على النظرية السياسية. فما إن تبدأ عملية التفكير السياسي يصبح المُفكر ملتزمًا باختبار عديد من الرؤى الموضحة في نظريات سياسية مختلفة[٢]. وهكذا تُعد الفلسفة السياسية فرعًا من فروع الفكر السياسي؛ إذ تمثل الأفكار السياسية اللبنة الأولى في المجال السياسي. بمعنى أن الفكر السياسي (الأفكار والتصورات والرؤى السابقة على تطور المجتمع المدني المنظم )، هو الدافع وراء نشأة الفلسفة السياسية «فالسياسة هي (أولًا) أفكار» ( ياسر قنصوة، ٢٠٠٩، ٣٢) . وفقًا لذلك؛ تُعد الفلسفة السياسية فرعًا من فروع الفلسفة يحاول تقديم إجابات شافية عن أسئلة جوهرية؛ مثل (ما الشكل المناسب للحكومة؟، هل هناك أي التزام أخلاقي يفرض علينا إطاعة قوانين الحكومة وأوامرها؟، ما الحقوق التي يمتلكها الناس؟، ما الأهم: الحرية أم المساواة؟ وما الحرية أصلًا؟).

بعبارة مُوجزة؛ فإن الفلسفة السياسية هي التحليل المعياري للمؤسسات الاجتماعية. والمؤسسات هي «قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو بعبارة أكثر رسمية: هي القيود التي يصنعها البشر وتعطي للتفاعل البشري شكله». وتحاول الفلسفة السياسية أن تحدد المعايير المناسبة التي تمكننا من الحكم على المؤسسات. ولاشك أن إصدار مثل هذا الحكم يحتاج في العادة إلى العلم بكيفية عملها على وجه الحقيقة، وهذا يعني احتياجنا إلى العلوم الاجتماعية (الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع). (جيسون برينن، ٢٠١٩، ١٤-١٥).

وهي تركز على اكتشاف الحكمة والمبادئ الأصولية للحياة السياسية ومعرفة علاقات هذه المبادئ ببعضها بعضًا، وعلاقات المبادئ السياسية بالمبادئ الاقتصادية والثقافية. وبتعبير أدق يقدم لنا المفكر الهندي فراما تعريفًا دقيقًا للفلسفة السياسية التي يعتريها توليد وتركيب الآراء والتأملات والبديهيات والافتراضات والقواعد والتعميمات المتصلة بتوزيع واستخدام القوة في المجتمع. أي بتكوين الحكومة وتعيين مهامها وتحديد سلطانها ( نورالدين علوش، ٢٠١٣، ١١)

ويُعد مونتسيكيو هو أهم فيلسوف -من بين كل فلاسفة السياسة الفرنسيين في القرن الثامن عشر (بخلاف روسو)، ولعله من بينهم جميعًا- ملك الفهم الأوضح للتعقيدات المتعلقة بفلسفة اجتماعية (جورج سباين، ٢٠١٠، ٢٥).

---

(٢) في مجرى التمعن في الأسئلة السياسية المؤرقة قد يقارن المنظر بين كثير من النظريات السياسية المختلفة. على سبيل المثال: عند تناول السؤال الخاص بالعدالة قد نبدأ بأفلاطون ثم ننتقل إلى أرسطو وننتهي بهيجل. وفي كل حالة نقارن بين تفسيرات مختلفة مدافعين عن تفسير ضدّ آخر . ونظل هكذا على أمل الوصول إلى مفهوم للعدالة يمكن تبنيه والدفاع عنه. وفي أثناء هذه العملية، قد نرفض جميع الرؤى المعروفة للفلسفة السياسية عن الموضوع. ونخلق في المقابل رؤية جديدة. وفي هذا الإطار، قد نصل إلى نظرية سياسية جديدة تمامًا لتناول إشكالية مهمة (مثل العدالة) طرحها التفكير السياسي (ستيفن ديلو وتيموثي ديل، ٢٠١٠، ٣٦-٣٧). ومن المهم أن نذكر أن النظرية السياسية اتخذت مركزها في فرنسا في القرن الثامن عشر، وهذه الحقيقة كانت في ذاتها ثورة؛ فقد كانت الفلسفة الاجتماعية شاحبة الصوت آنذاك ( جورج سباين ، ٢٠١٠، ١٥-١٥).

تهتم الفلسفة السياسية بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال إثارتها قضايا وتساؤلات حول المواطنة، وعلاقة الحكومة السياسية بالمواطن، وهي تبحث دائمًا بمنهجية تؤازرها مفاهيم الفكر السياسي الأساسية، على العكس من علم السياسة الذي يحاول أن يُقنن ويشرع الممارسات السلوكية والفكرية والأيديولوجية وينظمها ويعكسها على واقع الدولة، وكأنه يقوم بتجربة طبيعية مباشرة لمعرفة النتائج مع مراعاة الزمكانية للنظرية السياسية.

مساحة البحث الفلسفي للدراسة السياسية، تقوم على فرضيات مثالية، منها: تركيبة القيمة العليا التي تُطبق في الواقع العملي، للوصول إلى نتائج تبين طبيعة الدولة ونوعية شكل السلطة السياسية لعمل الحكومة (جيسون برينن، ٢٠١٩، ٩-١٠).

**وعندما نتطلع إلى التعريف الاصطلاحي للفكر السياسي؛ فإننا بإزاء أربعة معانٍ:**

١- فكر سياسي Political Thought وهو بالمعنى القاموسي تلك النظريات والقيم التي تجعل من السياسة أمرًا مهمًّا.

٢- نظرية سياسية Political Theory وهي نظرية في المؤسسات السياسية، وتشمل نظريات الدولة، القانون، التمثيل النيابي، الانتخابات.

٣- فلسفة سياسية Political Philosophy وهي بحث في أفضل الإجابات عن أعظم الأسئلة العامة بمنهجية تؤازرها مفاهيم ونظريات يمكن استخدامها في الفكر السياسي عامةً.

٤- علم السياسة Political Science وهو ذلك النسق الأكاديمي الذي يشمل صورة تركيبية متطورة للعديد من الأنظمة المتعارضة ( ياسر قنصوة، سابق، ١٨-١٩). طرح كولب Kolp ثلاثة مداخل رئيسية لعلم السياسة:

١- المدخل الوصفي التجريبي .The Empirical – Explanatory

٢- المدخل المعياري .The Normative Approach

٣- المدخل الإرشادي .The Prescriptive Approach

وتؤكد المداخل الثلاثة خرافة الاستقلال كما يرى جان مينو Jean Meynaud فليس هناك استقلال حقيقي لعلم السياسة بوصفه علمًا وصفيًّا تجريبيًّا، إذ إن هناك تداخلًا مؤكدًا مع العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى. إن الدعوة إلى تجزئة العلاقات الإنسانية بين مختلف القطاعات المخصصة لدرسها تجزيئًا صلبًا ونهائيًا، هي دعوة ذات نهج إقطاعي ينتج عنها نتائج مؤذية، حيث تدعو إلى إحاطة العلم بحواجز مُحكمة.

وتأتي النظرية السياسية كمحاولة للمزج بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة (ياسر قنصوة، سابق، ٢٨- ٣٠)

النظرية السياسية قديمة قدم دراسة السياسة نفسها. والنظرية السياسية المعاصرة -منذ القرن

العشرين- غالبًا ما تُستخدم لوصف النظرية السياسية المعيارية؛ فهي بوصفها فرعًا من الفلسفة العملية تعنى بالطريقة التي ينبغي على السياسة العمل بها. ورغم أن بعض الباحثين ينعى «وفاة الفلسفة السياسية» في خمسينيات القرن العشرين، ولكن منذ السبعينيات يركز المنظرون السياسيون من جديد على بحث المشكلات الأخلاقية للحياة (كاثرين سميتس،٢٠١٣، ٢٠- ٢١).

يمكن استخدام تعبير فلسفة سياسية بشكل فضفاض، ليغطي أي فكر مجرد عن السياسة؛ مثل: القانون، وفلسفة المجتمع. أما النظرية السياسية؛ فقد كانت في حالة حصار خلال أغلب القرن العشرين، حيث أعلن بيتر لاسلت Peter Laslett في مقدمته لكتاب (الفلسفة السياسية والمجتمع) ١٩٥٦ مقولته الشهيرة: «الفلسفة السياسية ماتت». ومن جانبهم أدار علماء السياسة ظهورهم للتراث الكامل للفكر السياسي المعياري، وذلك تحت تأثير «الثورة السلوكية» التي كانت واحدة من الإرث الرئيسي للفلسفة الوضعية. غير أن بعد عقد الستينيات من القرن العشرين، عادت النظرية السياسية للظهور مجددًا بحيوية جديدة. وبدأ التمييز الحاد بين علم السياسة والنظرية السياسية يبهت. أما التطور الثاني فهو أن النظرية السياسية أصبحت مشظاة ومنتشرة بشكل متزايد في الفترة الحديثة، واكتسب الفكر السياسي الغربي سمة ليبرالية واضحة لدرجة أن الليبرالية والنظرية السياسية قد أصبحتا بالفعل تمتدان معًا زمانًا ومكانًا. وبحلول النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح من السائد بالنسبة لليبراليين تصوير الليبرالية بأنها «الأيديولوجيا الأسمى».

أخيرًا؛ اهتزت النظرية السياسية التقليدية بظهور نقد «مناهض للتأسيسية»، يتحدى المذهب العقلي الذي يكمن في قلبها. من هذا المنظور تُعد النظرية السياسية ابنة حركة التنوير. وقد أعلن جون جراي John Gray ١٩٩٥ أن مشروع التنوير يحمل بذور تدميره الذاتي. ومن تداعيات الاتجاه «المناهض للتأسيسية»، إن النظرية السياسية لم تعد تراكمًا لمجموعة كبيرة من المعرفة، إنما هي بالأحرى (إذا كانت موجودة أصلًا) حوار ومناقشة يتقاسم فيها البشر الإدراك ووجهات النظر المختلفة (أندرو هيوود، ٢٠١٦، ٢٨- ٣٣).

كما أن ديكارت فصل الفلسفة عن اللاهوت، كذلك حرر أوغست كونت العلوم الاجتماعية من الميتافيزيقا ومن الفلسفة بتأسيسه علم الاجتماع العام. كانت الفلسفة في القرون الوسطى تعدُّ خادمة للاهوت، أما في عصرنا؛ فإن علم الاجتماع وُضع في خدمة السياسة. وكم من مرة وُضعت النظريات والمذاهب الاجتماعية تبعًا لنظام حكومي معين. وفي -كما يرى غاستون بوتول- أن السياسة عدوة علم الاجتماع لأنها تسعى إلى استبعاده كما كان اللاهوت في الماضي عبئًا على الفلسفة.

إن علم الاجتماع السياسي غصن تفرع عن جذع علم الاجتماع العام، وهو يحلل الأنظمة كما يحلل سائر الظواهر السياسية في علاقاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى. لقد أصبح التعميم اليوم ضرورة مُلحة ويزداد إلحاحًا بقدر ما يتزايد تقسيم المعارف إلى علوم منفصلة. وكان التعميم يتم

في أعلى درجاته على صعيد الفلسفة، أما اليوم فتنزع العلوم الإنسانية إلى التعميم على صعيد علم الاجتماع العام. وهكذا يصبح بوسعنا الربط بين العلوم الخاصة التي نرى أنفسنا مرغمين على توزيع الواقع بينها لتسهيل دراسته، ولا يمكن أن ينجم عن ذلك إلا تلاقيات خصبة ونظرات شاملة تؤدي إلى نظرات تركيبية (غاستون بوتول، ١٩٧٩، ٧- ٩).

إن التقاليد الفلسفية في دراسة السياسة كانت تعدُّ في السابق كتحليل لعدد من المشكلات المتكررة بانتظام؛ مثل: طبيعة العدل، أسس الالتزام السياسي، التوازن الصحيح بين الحرية والمساواة. وحللت الفلسفة السياسية تطور الفهم السياسي لهذه المشكلات من العصور القديمة والوسطى، عبر العصر الحديث المبكر (من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠) وصولًا إلى العصر الحديث (منذ ١٨٠٠). إن إحدى سمات النظرية السياسية الحديثة أنها وضعت تأكيدًا أكبر على دور التاريخ والثقافة في تشكيل وصياغة الفهم السياسي (أندور هيوود، سابق، ٣٠). أما علم الاجتماع؛ فهو الفرع العلمي المنوط به تحليل الفرضيات وقياسها واقعيًّا في ضوء التغيرات والتحولات، وفي ضوء متغيرات الواقع الاجتماعي بكل تناقضاته.

## علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية:

يُعد علم السياسة أقدم ظهورًا من علم الاجتماع السياسي، وحين أدرك علماء السياسة أهمية استقلال علمهم بهوية تميزه من علم الاجتماع، قدموا تصورًا لعلم السياسة يخلو من أية رؤية اجتماعية، وكان شغلهم الشاغل هو «التمييز بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي». ولكن في ضوء الانتقادات الموجهة إلى علم السياسة من داخل نطاق العلم وخارجه، ظهرت المدرسة السلوكية في بداية القرن العشرين، وبدأ علم الاجتماع السياسي يطور لنفسه اتجاهًا في التحليل والنظرية يختلف عما هو شائع في علم السياسة الذي كان منشغلًا بالتحليلات الصورية والسلوكية [٣](أحمد زايد، ٢٠١٧، ١٠- ١٥).

تُعد السياسة ظاهرة اجتماعية، وكل ظاهرة اجتماعية تأتي تعبيرًا عن جوهر الإنسان، وهي سياسية -باعتبار أن السياسة جوهر الإنسان- وإذا كان علماء السياسة يهتمون بتفسير وتحليل السلوك السياسي؛ فإن علماء الاجتماع يعتمدون على السلوك كمحاولة لتفسير وفهم الواقع (ناجي عبدالنور،٢٠١٩، ١٤- ٢٨). إن أهم فرق بين النظرية السياسية والنظرية الاجتماعية في نطاق الاهتمام بالقضايا السياسية يخص العلاقة بين القضايا المعيارية والقضايا الوصفية في تحليل الحياة الاجتماعية / السياسية، فمعظم المنظرين السياسيين، يركز على القضايا المعيارية؛ بينما يعتقد المنظرون الاجتماعيون عمومًا بأن الجانبين من التحليل لا يمكن فصلهما، ولهذا السبب -جزئيًّا- يرى معظم علماء الاجتماع أن النظرية السياسية فرع من النظرية الاجتماعية (يوني هونيغ وآخرون، ٢٠٢٣).

---

(٣) مفهوم علم الاجتماع السياسي ظهر إلى الوجود في العقد الخامس من القرن العشرين. ومن أهم معالم الحركة التي أرست دعائم علم الاجتماع السياسي المعاصر؛ الاهتمام بتطوير آراء ماكس فيبر حول السلطة وتطوير آراء باريتو حول التوازن النسقي وتركيب الصفوة السياسية وإعادة تفسير آراء كارل ماركس. (أحمد زايد، ٢٠١٧، ١٠ -١٤)

## ثانيًا: ظلال المفاهيم في علم الاجتماع السياسي بين الرؤى الكلاسيكية والمعاصرة.

حين نناقش مفاهيم علم الاجتماع السياسي، فمن المهم أن ندرك أن السياسة -هي جزئيًّا- صراع حول المعنى المشروع للتعبيرات والمفاهيم (أندرو هيوود، ٢٠١٦، ٣٤).

إن السياسة نشاط اجتماعي. وهي وفقًا لذلك تُدار باللغة كوسيط، وقد تساعد اللغة على صنع العالم، وهذا أمر يُشكل خطورة بشكل خاص في السياسة، لأن اللغة غالبًا ما تُستخدم ببراعة من قبل من لديهم دافع للتلاعب والإرباك: السياسيون المحترفون. وانطلاقًا من ذلك تُعدُّ اللغة سلاحًا سياسيًّا؛ إذ يتم صياغتها وشحذها لنقل القصد والمعنى السياسي. إن اللغة التي يستخدمها السياسيون، تهدد أحيانًا بأن تحول التعبير اللطيف عن شيء بغيض إلى شكل فني(٤).

في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، نشأت حركة تؤكد على «اللياقة السياسية» في استخدام اللغة، وجرت محاولات تحت ضغط حركات تحرير المرأة وحقوق الإنسان من أجل تطهير اللغة من التداعيات العرقية، والجنسية. إن اللغة طبقًا لهذه الرؤية تعكس دائمًا بنية القوة في المجتمع. ومن الأمثلة الجلية على ذلك، استعمال كلمة «رجل» للإشارة إلى الجنس البشري، أو الإشارة إلى الأقليات الإثنية كـ «ملونين» أو «زنوج»، ووصف دول العالم الثالث بأنها «متخلفة»، ومن ناحية أخرى يؤكد نقد اللياقة السياسية، أن ذلك يفرض قيدًا، أشبه بسترة المجانين على اللغة؛ الأمر الذي يفقر قوتها الوصفية، وفي الوقت نفسه يُدخل شكلاً من الرقابة يرفض التعبير بحجة الرؤى غير اللائقة.

يمكن تحديد ثلاث مشكلات تواجه التعامل مع المفاهيم السياسية؛ الأولى: أن المفاهيم السياسية من الصعب فك ارتباطها بالرؤى الأخلاقية، والفلسفية، والأيديولوجية. الثانية: أن المفاهيم السياسية تُصبح في الغالب موضع خلاف فكري وأيديولوجي(٥). المشكلة الثالثة الأخيرة مع المفاهيم السياسية، هي ما يمكن أن يسمى «التقديس الأعمى للمفاهيم». وقد حاول «ماكس فيبر» معالجة هذه المشكلة بتصنيف مفاهيم معينة على أنها «أنماط مثالية». والنوع المثالي هو بنية ذهنية، تحدث فيها محاولة لاستخراج معنى من واقع مركب بشكل لا نهائي، من خلال عرض يمثل نهاية منطقية. إذن؛ الأنماط

---

(٤) في رواية «جورج أور ويل» ١٩٨٤، لغة وزارة الحقيقة، تعلن أن الحرب هي السلام، والحرية هي العبودية، والجهل هو القوة. وهكذا في هذا السياق: نجد الدول تبرر قوتها النووية الرادعة، لكنها تدين الدول الأخرى لامتلاكها «أسلحة دمار شامل». ويمكن وصف غزو بلد أجنبي على أنه «انتهاك» لسيادته، أو «تحرير» لشعبه، وبالمثل، يمكن صرف النظر عن الضحايا المدنيين لحرب على أنهم «خسارة جانبية»، وعندما يُشار إلى الإبادة الجماعية على أنها «تطهير إثني»، فقد يبدو ذلك كأنه شيء يمكن غفرانه. (أندرو هيوود، ٢٠١٦، ١٥)

(٥) ينعكس ذلك في وقوع جدل سياسي عند محاولات ترسيخ تصور معين للمفهوم، على أنه صحيح بشكل موضوعي، كما في حالة الديمقراطية «الحقيقية»، والحرية «الحقيقية»، والعدالة «الحقيقية». وقد طرح دابليو جالي W. B. Gallie (١٩٥٥-١٩٥٦) طريقة للخروج من هذه المعضلة، حيث رأى أن في حالة مفاهيم مثل: «القوة»، و«العدل»، و«الحرية» يدور خلاف عميق بحيث لا يمكن تطوير أي تعريف حيادي أو مُتفق عليه. يجب إقرار أنها «مفاهيم محل خلاف بشكل أساسي». ( أندرو هيوود، ٢٠١٦، ١٩)

المثالية هي أدوات تفسيرية، وليست مقاربات للواقع؛ إنها لا تستنفد «الواقع»، ولا تقدم مثلًا أعلى أخلاقي. إن مفاهيم مثل «الديمقراطية»، و«حقوق الإنسان»، و«الرأسمالية»، تكون أكثر تكاملًا وتماسكًا عن الواقع عديم الشكل الذي تسعى هذه المفاهيم لوصفه. لقد تعامل فيبر نفسه مع «السلطة» و«البيروقراطية» على أنها أنماط مثالية (أندرو هيوود، ٢٠١٦، ١٧- ٢٠).

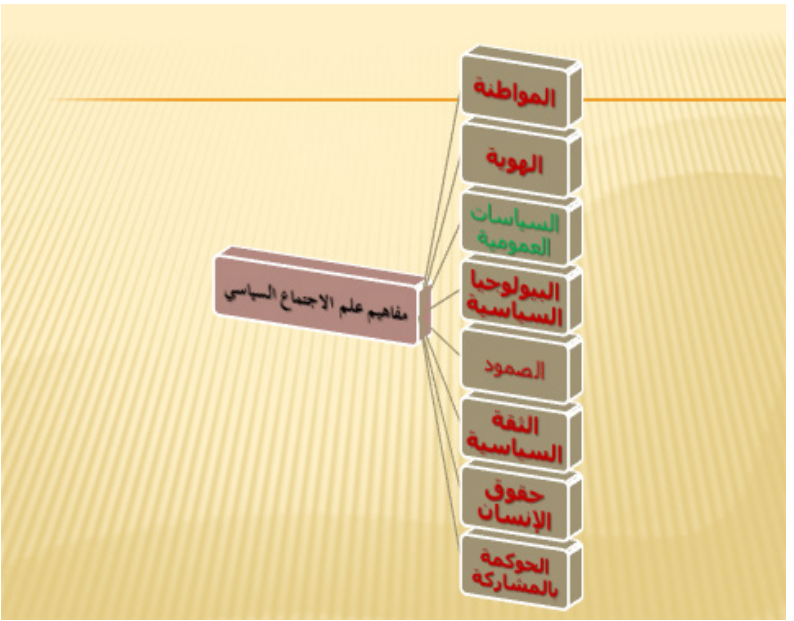


## أهم مفاهيم علم الاجتماع السياسي

### ١- مفهوم المواطنة Citizenship :

تعود جذور فكرة المواطنة إلى الفكر السياسي الإغريقي. وتمثل المواطنة موضوعًا مركزيًّا للتراث السياسي الجمهوري. إن المواطن هو عضو في جماعة سياسية تتمتع بمجموعة من الحقوق والالتزامات. وفقًا لذلك؛ فإن المواطنة تمثل علاقة بين الفرد والدولة، حيث يرتبط الطرفان معًا بحقوق والتزامات متبادلة، إلا أن الطبيعة الدقيقة لهذه العلاقة هي موضع جدل وخلاف كبير. فبعض الباحثين يرى أن المواطنة هي وضع قانوني يمكن تحديده بشكل موضوعي؛ بينما يرى آخرون المواطنة كهوية، وإحساسًا بالانتماء والولاء. ورغم أن المواطنة تبدو غالبًا «أعلى من السياسة» بمعنى أن أغلب -إن لم يكن «كل» المنظرين مستعدون لإقرارها؛ فإن هناك عمليًّا مفاهيم متنافسة للمواطنة- أهم تلك المفاهيم هي المواطنة الاجتماعية والمواطنة النشطة. وفي ضوء المجتمعات الحديثة متعددة الثقافات يتساءل البعض عن عقيدة المواطنة العالمية (أندرو هيوود، ٢٠١٦، ٣٤٨ ). والمواطنة تُمثل الجسد الحي للعلاقة

بين الوطن والمواطن تحت مظلة نظام دستوري عادل بمعنى «عقد اجتماعي» بمفهوم جان جاك روسو، يسهم في بناء نظام مجتمعي يشعر فيه المواطن بأهمية الانتماء. وقد حدد مارشال Marshall ثلاثية تشابكية تضم منظورًا وطنيًّا دستوريًّا، ومنظورًا سياسيًّا، ومنظورًا اجتماعيًّا وثقافيًّا وأخلاقيًّا (أحمد مجدي حجازي، ٢٠٢٢).

في هذا السياق يناقش Jed Donoghue و Bob White قضية المواطنة وعلم اجتماع المعرفة وتنقية السياسة؛ ويذهب المؤلفان إلى أن المواطنة مفهوم مُتنازع عليه وتفسيراته متشابكة في كيفية فهم الحداثة، حيث يعيد الباحثان تفسير المواطنة في ضوء مقولات علم الاجتماع المعرفي الكلاسيكي الذي طرحه كارل مانهايم، وفي ضوء متغير أحدث في حجة (لاتور) Latour القائلة «لم نكن معاصرين من قبل». وفقًا لذلك؛ يتم مناقشة المواطنة كأثر متكرر للنزاعات حول الانتماء والعضوية. كانت وجهة نظر أرسطو البراغماتية هي: «القبعة التي تميز المواطن بشكل فعال عن الآخرين هي مشاركته في إصدار الحكم وتولي المنصب». في المقابل يُعرف مارشال المواطنة بأنها «وضع يُمنح لمن هم أعضاء كاملون في المجتمع». ويرى مارشال أن المواطنة تتشكل من ثلاثة عناصر: مدنية وسياسية واجتماعية. إنه يقدم صورة للتقدم التطوري، من الشكل المدني إلى الشكل السياسي، وأخيرًا إلى الشكل الاجتماعي في بريطانيا. على الرغم من أن الحقوق المدنية أسست «سيادة القانون»، فقد أدرك مارشال أنها «معيبة» بسبب التحيزات الطبقية والتوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل. على الرغم من أنه ليس مثاليًّا، فقد أثبت حكم القانون بالنسبة لمارشال أنه «الأساس المتين» لجميع الإصلاحات الإضافية و«جوهر» المواطنة الحديثة. روجت لحقوق الفرد على العادات والتشريعات التي كانت تعدُّ «تهديدًا لازدهار الأمة». أدى الطلب المتزايد على الحرية الاقتصادية إلى إجراء تغييرات على القانون العام، الذي ثبت أنه «مرن» بما يكفي لاستيعاب المواقف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. يبدو أن هناك عملية «جدلية» في العمل في قوانين مارشال «المرنة» التي تتطور إلى الأساس «الصلب» للمواطنة السياسية الحديثة.

وفقًا لذلك؛ يتم إعادة قراءة «المواطنة» في ضوء سوسيولوجيا المعرفة التي يمكن أن تستوعب الصعوبات المفاهيمية. يجب أن يبقى شيء ما ثابتًا في دراسة التغيير الاجتماعي، وتسمح سوسيولوجيا المعرفة بالحفاظ على «كيف» الخلافات حول المواطنة بدلًا من «ماذا». كما يجادل تيرنر بأنه «من البخل من الناحية المفاهيمية التفكير في ثلاثة أنواع من الموارد: «الاقتصادية والثقافية والسياسية»، وبدلًا من ذلك نقترح ثلاثة أنواع من «أسلوب التفكير» أو العقلانية السياسية لشرح ديناميكيات المواطنة. حقيقة أن مارشال صاغ نماذج المواطنة الخاصة به على أنها ثلاثية تضفي على عمله ملاءمة فورية مع علم اجتماع المعرفة، لأن مانهايم استخدم الثلاثيات كمبدأ تصميم ضمني طوال عمله المبكر (Jed Donoghue& Bob White, 2013, 16).

في السياق ذاته؛ اهتمت نيرة علوان بممارسة المواطنة في المجتمع المصري، التي تجعلها تدور في

فلك المواطنة النشطة، أو الانسحابية؛ وذلك في ضوء مفاهيم متعددة كمفهوم الحقوق والواجبات والعدالة والمساواة وموقف المصريين من المواطنة القومية مقابل الكونية، وقد استخدم البحث منهج المسح الاجتماعي، وطبق من خلال عينة واسعة النطاق قوامها (١٣٨٧) مفردة، وقد أظهر البحث الميداني وجود أنماط من المواطنة أطلق عليها المواطنة الانسحابية (نيرة علوان، ٢٠١٩، ١٤٠- ٢٠٠).

ونخلُص من هذا العرض لمفهوم المواطنة إلى أن هناك ظلال مفاهيمية عديدة تدور حول المفهوم، وهي: المواطنة الرقمية Digital Citizenship – المواطنة الكاملة Complete Citizenship – المواطنة المنقوصة – المواطنة النشطة (الفعالة) Active Citizenship – المواطنة الانسحابية – المُمكنة Empowered – مواطنة متعددة Multi Citizenship والمواطنة البيئية Environmental Citizenship

## ٢- مفهوم الهوية Identity.

لفظة (الهوية) حمالة أوجه، وتعريف الهوية ليس أمرًا يُبحث عنه في القواميس، وإنما هو موقف ثقافي وسياسي. وربما كان مصطلح هوية من المُصطلحات التي أُلصق بها معانٍ كثيرة، فيتم تعريفها بأنها «طابع متميز ينتمي إليه الفرد، أو يتقاسمه مع كل أعضاء جماعة أو فئة اجتماعية». ويمكن التمييز بين ثلاثة نماذج من الهوية هي: نموذج الهوية الشرعية الذي يتم بناؤه تصوريًّا من خلال الدولة ونظمها مثال ذلك الهوية الفرنسية، وكافة الجهود التي أسهمت في تشكيل نموذج المواطن الفرنسي بوصفه نموذجًا ثقافيًّا، ومثاله أيضًا جهود الأمة الأمريكية، وكيف بنت تصوريًّا هوية قومية تستند إلى عناصر أساسية من التعددية الثقافية والإثنية التي أقرها الدستور، ونموذج الهوية المقاومة Resistance Identity وهي نموذج للهوية يشعر معه الجميع أنهم مرفوضون ثقافيًّا أو اجتماعيًّا أو سياسيًّا، وقد تعمل العولمة على جعل جماعات اجتماعية معينة تقاوم، لأنهم كمواطنين يمثلون أقليات. والثالث: نموذج الهوية المشروع Project Identity وقد يتم تصورها بنائيًّا استنادًا إلى التوحد

بعناصر إقليمية أو تاريخية أو ثقافية معينة؛ مثل: الحركات النسوية، والإيكولوجية.

وفي ضوء نظرية الهوية الاجتماعية عند كلٍّ من هنري جافل وجون تيرز اتجهت الأنظار نحو تشكيلات عيدية للهوية أحدها هوية ثقافية، والثانية هوية اجتماعية، والثالثة هوية سياسية.

مُركب الهوية الاجتماعية Identity Complexity Social: تقدم نظرية روكاس وبروير مفهوم مركب الهوية الذي يمثل افتراضًا نظريًّا يفسر كيف أن مركب الهوية الاجتماعية يعكس الدرجة التي يتداخل ويوجد بها الشخص في جماعات متباينة، في الوقت الذي يتمتع فيه بالعضوية في جماعته الداخلية. وأن العضوية في جماعات كثيرة ومتباينة (وهويات اجتماعية متعددة) يمكن أن يشكل مركب هوية أكبر، وبالتالي يمكن أن يعزز ويدعم هويات اجتماعية كونية (علي جلبي، ٢٠١٧، ١٤-١٦).

الهوية الهجين: هي هوية قد تتشكل من عناصر كانت متنافرة غير أن الظروف تدفع المتنافرين ليتآلفوا ويشكلوا هويات جديدة. فهوية الشرق الأوسط الكبير المدعاة ، تتشكل من هويات كانت متنافرة عربية وإيرانية وإسرائيلية وتركية. والهوية الأوربية التي تتولد الآن، تستند إلى هويات قطرية، متباينة إثنيًّا ومناطقيًّا حتى أنها شهدت صراعات وحروب فيما مضى بينها. وهناك نمط آخر من الهويات الهجين، وهي ناتجة عن تدفق الأقليات المهاجرة إلى المجتمعات الغربية. فمثلًا الأقليات العربية التي تعيش الآن في المجتمعات الغربية هوياتها هجين من عناصر عربية وغربية، حيث تتكامل العناصر المتنافرة في هوية جديدة متماسكة. ونمط ثالث من الهويات الهجين تتولى صناعتها الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت تشكل مرجعية لتشكيل هوية هجين (علي ليلة، ٢٠١٢، ٢٠٣-٢٠٤).

## ٣- مفهوم السياسات العمومية .Public Policies

تم معالجته بوصفه يمثل شكل تدخل الدولة في تدبير الشأن العمومي، لقد عرف حقل تحليل السياسات العمومية، خلال الخمسين سنة الماضية، تحولات مهمة ارتبطت أساسًا بموضوع بحث هذا الحقل الدراسي، وكذا بالمنهجية والمقاربة المعتمدتين. لقد غيرت التطورات التي عرفها السياق

السوسيو سياسي العالمي، من خصوصيات وأشكال هذا التدخل، الأمر الذي فرض على الباحثين تأطير مفهوم بديل عن مفهوم السياسة العمومية، ومن ثم التأسيس لانتقال براديغمي يسهم في مقاربة هذا الشكل الجديد لتدبير الشأن العمومي.

يتكون مصطلح «السياسة العمومية» من شقين: «سياسة» و«عمومية». فالسياسة بالرجوع إلى الأصل الانجليزي للمصطلح تحيل إلى ثلاث مفردات: Polity ,Politics, Policy

أما الشق الثاني لمصطلح «السياسة العمومية»، فيشير إلى البعد المركزي للدولة، فما هو «عمومي» يرتبط بمجال الدولة، حيث إن وصف هيئة بعمومية يفيد امتلاكها لسلطة الدولة، في تراب معين، ويتيح لها فرض قراراتها على المواطنين. أي إن صفة العمومي ترتبط بكل ما يصدر عن المؤسسات والهيئات الحكومية التابعة لأجهزة الدولة.

وفيما يتعلق بمفهوم الفعل العمومي نجد أن الدول المتقدمة قد خبُرت خلال نهاية الثمانينات ارتفاعًا كبيرًا لعدد الفاعلين، الأمر الذي غير من وضع الدولة وأجهزتها كفاعل أساس في بلورة السياسة العمومية، فأصبح بذلك «كل تنظيم يطمح أن يكون فاعلًا، وأحيانًا بدون أهداف محددة. فبقدر ما تتيح أنظمة الحكم الحالية عددًا كبيرًا من أشكال المشاركة في اتخاذ القرار، بقدر ما يصعب تحديد مفهوم الفاعل وتصبح سيرورة السياسات العمومية بدورها غامضة». يذهب Jean Leca في هذا الصدد إلى: «أن تحكم يعني اتخاذ قرارات، وحل نزاعات، وإنتاج ثروات عمومية، وتنسيق سلوكيات خاصة، وضبط الأسواق، وتنظيم الانتخابات، واستخلاص الموارد، ورصد المصاريف». كل هذه الأنشطة التي تدخل في صلب مهام الدولة لتصريف الفعل العمومي، تجعل من هذا الأخير مفهومًا متعدد الأشكال، يتجاوز بشكل كبير المفهوم الإستاتيكي للسياسات العمومية، المحدد في نقطتي بداية ونهاية (محمد رشدي الملهوف، عواد إعبدون، ٢٠١٩، ١٧٠- ١٨٣).

في هذا السياق؛ يمكن أن نطرح دراستين مهمتين؛ الأولى: تحاول الإجابة عن السؤال الجوهري: إلى أي حد استطاع الدارسون تطوير نموذج شامل لتحليل السياسات العمومية؟، ويحاول الباحث أن يطرح الإجابة من خلال تأطير مفهوميْ السياسة العمومية والفعل العمومي، ثم الانتقال إلى عرض التطور الكرونولوجي لتحليل السياسات العمومية بالدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (محمد رشدي الملهوف، عواد إعبدون، ٢٠١٩، ١٧٠- ١٨٣).

أما الدراسة الثانية: فتدور حول انتقال الاحتجاجات إلى أيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي جنوب المغرب. وفي ضوء ذلك؛ يناقش البحث إشكالية العلاقة الجدلية بين السياسات العمومية والاحتجاجات جنوب المغرب من خلال تحليل دور الفعل الاحتجاجي ضمن السياقين الوطني والمحلي في تشكيل مجالات الضغط على نظام الحكم. واعتمد البحث في منهجيته الإمبيريقية على المقابلات التي استهدفت ٢٠ مبحوثًا (إخباريون) و(٥٣) فاعلًا . وفي ضوء ذلك؛ تم استحضار ماضي وحاضر

الفعل الاحتجاجي بجماعة (أسرير) القروية بجهة كلميم وأدنون. وخلصت الدراسة الميدانية إلى أن سيرورة صناعة التنمية تتجاوز غايتها السوسيو اقتصادية لتصبح محكومة برهانات ذات طابع أيديولوجي وسياسي (كوثر لبداوي، ٢٠١٩، ٧٦- ٩١).

## ٤- مفهوم البيولوجيا السياسية:

أعادت جائحة كورونا تذكر العلاقة بين الحياة والسياسة، تلك العلاقة التي جسدها مفهوم «البيولوجيا السياسية» Bio politics كما صاغه المفكر والفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، وطوره -فيما بعد- الفيلسوف الإيطالي «جورجيو أجامبين»، الذي أعلن مواصلة الحفريات الفوكوية وتطويرها، خاصة وأن المفهوم قد ارتبط بظهور الأمراض والأوبئة والجوائح التي فتكت بشعوب العالم عبر التاريخ، والتي جسدها مفكرون تحت مسمى «البيولوجيا السياسية» أو«السلطة الحيوية»، ذلك المفهوم الذي يطالبنا بأن ندرك أن «الجينات ما هي إلا مؤسسات الجسم البشري»، وهي تنظيم العمليات العصبية التي تدفع السلوك الاجتماعي والسياسي، بمعنى أنه لا يمكننا أن نفهم وظيفتها في البشر دون فهم دورها في التفاعلات الاجتماعية والسياسية المعقدة التي تميز نوعنا، أو كما ذهب أجامبين أن البيولوجيا «كما هي عليه هي معطى سياسي، والسياسة على ما هي عليه معطى بيولوجي»، خاصة في ظل العالم الذي نعيشه اليوم، والذي ينوء بالتحديات والأزمات التي انتشرت خارج الحدود الوطنية. ولعل جائحة كورونا، قد أوجدت مشهدًا سياسيًّا دوليًّا وإقليميّصا مضطربًا بات بمثابة تحدٍّ كبير كشف عن مدى استعداد وجاهزية وأداء دول العالم للتصدي له وللتهديدات التي نجمت عنه اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وصحيًّا (سامية قدري، ٢٠٢٢، ١٣-٤٠) .

حضور العامل السياسي: يثير المقال ما كشفه فوكو خلال أعماله الأخيرة عن تمرد السلطة؛ حيث وجه أبحاثه نحو ما أسماه (الدراسات البيو سياسية) أي الانخراط المتزايد لحياة الإنسان الطبيعية في آليات القدرة، وهو ما لخصه فوكو في مقولته (لقد ظل الإنسان لآلاف السنين ما كان بالنسبة لأرسطو حيوانًا حيًّا قادرًا فضلًا عن ذلك له وجود سياسي). ونلحظ حضور هذا العامل السياسي في الخطاب الفوكوي، إلا أنه استخدم مفهوم الأيديولوجيا، ثم استبدله بمفهوم الخطاب. لذلك يعدُّ موضوع المعرفة - السلطة من الموضوعات الأساسية في الخطاب الفوكوي، ويتضح ذلك في أبرز صوره عبر المماثلة الدلالية بين لفظيْ (Episteme) أي المعرفة، و (Apparatus) أي جهاز السلطة. فجهاز السلطة وفقًا لاستخدام فوكو للفظ، يضم جمعًا من المؤسسات والخطابات والقوانين والإجراءات، ومن ثم يرتبط بشكل واضح بكل من أنماط المعرفة وتأثيرات القوة. أي أنه يضم عناصر من الخطاب ومن خارج الخطاب (مؤسسة اجتماعية)؛ بينما يقتصر نظام المعرفة على كونه جهاز السلطة داخل الخطاب، ويمارس تلك السلطة على التكوينيات الخطابية فحسب.

ونخلُص إلى أن مسألة العلاقة بين السلطة - المعرفة هي موضوع أساسي في فلسفة ميشيل فوكو

الذي أكد على أن ( السلطة تنتج نوعًا من المعرفة وتؤدي إلى تراكم المعلومات والمعارف، وتستخدم فوق كل ذلك من أجل المزيد من ممارسة السلطة. وبالمقابل؛ فإن المعرفة هي بحد ذاتها سلطة) ص ٣٢ ٦

خضع التأويل الفلسفي لتداعيات جائحة كورونا للجدل ما بين تطبيق المنهج البنائي في التفكير والمتعلق «بتقنيات السلطة والمعرفة»، الذي يمثله فوكو ومن بعده أجامبين، وبين منتقدي هذا المنهج الذين يرون أن الوباء ستكون له آثار كبيرة على الفلسفة السياسية المعاصرة، حيث سيضع نظرياتها أمام اختبار عملي، كما سيفتح مجالًا لمزيد من الجدل لتعديل النماذج الفكرية القائمة. لا شك أن ما يحدث في العالم اليوم يحتاج إلى العودة إلى الفلسفة.

## 0- مفهوم الصمود Resilience.

تُعدُّ مقاربة الصمود فلسفة ومنهجية أكثر فعالية في التعامل مع الكوارث والمخاطر المختلفة، وتحليل المخاطر النظامية، التي يصعب تحليلها من خلال منهجيات تحليل المخاطر التقليدية.

الأصل في نشأة مفهوم الصمود، أنه لا ينتمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ فهو مُستعار من العلوم الطبيعية، وقد نمت في السنوات الأخيرة الأدبيات والدراسات حول الصمود، ويرجع ذلك لاتساع نطاق المخاطر والكوارث التي يواجهها العالم المعاصر مؤخرًا، الأمر الذي دفع «سكوت نولز» Scott Knowles إلى تسمية هذه الفترة بـ «ثورة الصمود» The Resilience Revolution ومع هذا الاتجاه أصبحنا بصدد العديد من الرؤى والمُقاربات التي تحاول معالجة الصمود من زوايا وتوجهات منهجية عديدة في مختلف التخصصات. أما في علم الاجتماع تحديدًا فقد ارتبط الصمود بأرصدة المجتمع من رأس المال الاجتماعي والثقة. مستويات الصمود: يمكن التمييز بين مستويين للصمود؛ الأول : الصمود على مستوى المجتمع، والثاني: الصمود على المستوى الفرد ( خالد كاظم، ٢٠٢٢، ٧٤- ٧٦).

## ٦- مفهوم الثقة السياسية Political Trust.

ترتبط الثقة العامة General Trust في المؤسسات بالثقة السياسية، ولقد أكد التراث البحثي في العلوم الاجتماعية على أهميتها بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، فالثقة العامة تكون ضرورية لإثبات شرعية المؤسسات وفاعليتها وصلاحيتها. في ضوء ذلك؛ تُعد الثقة العامة بمثابة اتجاه تقويمي من قبل الأفراد نحو نظامهم السياسي ومؤسساتهم الحكومية، وذلك وفقًا لتوقعاتهم المعيارية، ونظام الحكم الجيد.

حدد بحث (خالد كاظم) المقاربات النظرية المفسرة للثقة العامة في المؤسسات الحكومية في

---

(٦) استخدم فوكو مصطلح السياسة الحيوية في محاضرة ألقاها حول المراقبة الرأسمالية للجسد في البرازيل أكد خلالها أن كلًّا من الجسد والطب بمثابة واقعة واستراتيجية سياسية حيوية. ومنذ ذلك التاريخ بدأ ظهور المفهوم في أعماله اللاحقة، خاصةً في محاضراته بعنوان (يجب الدفاع عن المجتمع) ١٩٧٥-١٩٧٦. ثم في كتابه (إرادة المعرفة) ١٩٧٦، مولد السياسة الحيوية عام ١٩٧٨- ١٩٧٩، وأخيرًا حكم الأحياء عام ١٩٧٩ – ١٩٨٠.

مقاربتين: المقاربة الثقافية Cultural Approach ، والمقاربة المؤسسية Institutional Approach.

وداخل كل من المقاربتين الثقافية والمؤسسية توجد تمايزات مهمة بين المتغيرات الصغرى والكبرى.

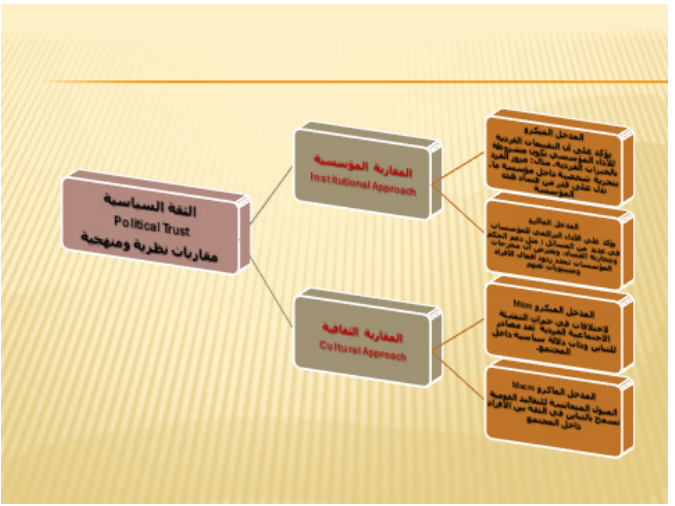


ويُعدُّ Eric Uslaner من السياسيين المهتمين بالربط بين الثقة المجتمعية والفساد السياسي، في كتابه «الأسس الأخلاقية للثقة» يوضح فيه أن الأساس الأخلاقي للثقة هو الذي يربط الأفراد المختلفين مع بعضهم بعضًا لتكوين منظمات تقوم على المشاركة المدنية، وعدَّ الثقة والمشاركة المدنية عناصر أساسية لبناء «مجتمع الثقة». والمستويات العالية من المشاركة المدنية التي تتم من خلال العمل التنظيمي والجماعي يمكن أن تعزز العلاقات الديمقراطية والحكم، وترتبط عملية قياس الثقة المدنية نسبيًّا بالثقة السياسية، وهو أمر مثير للجدل. إن الثقة السياسية والثقة الاجتماعية متشابهتان في بعض النواحي، ولكنهما مختلفتان في جوانب أخرى. ومع ذلك؛ فإن الثقة المدنية مرتبطة بتكوينات مختلفة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن الثقة السياسية ضرورية للمجتمع الديمقراطي. ومع ذلك؛ فإن كلا النوعين من الثقة هو انعكاس للظروف الخارجية أو الموضوعية. وبالتالي؛ فإن الثقة السياسية أضعف من الثقة الاجتماعية، لأنها تنتمي إلى المجال السياسي العام، حيث يوجد المزيد من المجهول، والكثير من المخاطر، والقليل من القابلية للتنبؤ (منى عبد الله الغريبي، ٢٠٢٢، ١٥٦- ١٥٨).

## ٧- حقوق الإنسان وتحديد مفهوم الانحراف.

توجد بعض الأبحاث التي عالجت بعض المفاهيم في ضوء منظورات مختلفة؛ يبحث Einar Nick Larsen في مفهم الانحراف من منظور حقوق الإنسان. فهناك نقاش حول الصعوبة الملازمة لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعاريف الانحراف. وقد تم انتقاد المناهج الوضعية والبنائية الذاتية

لتعريف الانحراف. وخلص إلى أن كلا النموذجين غير مناسبين لتحديد الانحراف، وأن هناك حاجة إلى نهج أكثر موضوعية يعكس مصالح المجتمع. ويؤدي ذلك إلى تطوير نموذج جديد للانحراف يُدمج حقوق الإنسان في طريقة تعريف الانحراف، ويحوي هذا النموذج خمسة معايير كمنهجية لتحديد ما إذا كان سلوك معين منحرفًا أو ما إذا كان يجب التحكم فيه من خلال عقوبات جنائية. وفي هذا السياق؛ يجب الاعتراف بأن تعريفات الانحراف مترابطة بشكل لا رجعة فيه مع السلطة، وأن مجموعات النخبة تحاول السيطرة على كل من تعريفات الانحراف وعوامل الرقابة الاجتماعية لتعكس مصالحها وتدعمها.

الانحراف مفهوم نسبي متجذر في القيم الأساسية للمجتمع، لهذا السبب، من المستحيل تطبيق معايير محددة على جميع المجتمعات. أي محاولة لتطوير تعريف توجيهي للانحراف، سواء كان ليبراليًا أو محافظًا، ستقترب في النهاية من المشاعر المطلقة المتأصلة في المناهج الوضعية. وفقًا لذلك تم تصميم معايير محددة بوصفها منهجية لدمج مبادئ حقوق الإنسان في عملية الرقابة الاجتماعية.

من المهم أن تكون المعايير المستخدمة مرنة لاستيعاب حقيقة أن القيم الأساسية للمجتمع تتغير بمرور الوقت، وهي في نهاية المطاف تمثل الرقابة الاجتماعية نتيجة المفاوضات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويجب أن تعكس القرارات القانونية والسياسية. (Einar Nick Larsen, 2013, 1-6)

## ٨- مفهوم الحوكمة بالمشاركة Participatory Governance.

يعني هذا المفهوم إتاحة الفرصة لكل الشركاء (الحكومة، والمجتمع المدني، والمجالس المحلية المُنتخبة، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة من الجماعات الفقيرة أو المحرومة، والجمهور العام، وأصحاب التمويل) في تحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع الموارد، ووضع البرامج التي تستهدف التنفيذ. وهنا يضطلع المجتمع المدني بدورين رئيسيين:

الأول: التعاون مع الأجهزة الحكومية في تحديد الحاجات وإدارة الموارد.

الثاني: مراقبة أداء الأجهزة المختلفة في تنفيذ الخطط (أحمد زايد ،٢٠١٤، ١٧).

ثالثًا: أهم قضايا علم الاجتماع السياسي في الأجندة البحثية العربية.

قبل البدء في استعراض القضايا والموضوعات العربية ينبغي أن نُلقي نظرة طائر خاطفة على موقع علم الاجتماع السياسي ونسبة موضوعاته المنشورة في بعض جوانب الأجندة البحثية العربية العربي.

فيما يتعلق بالكتب المنشورة في مجال علم الاجتماع السياسي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، تنوعت الكتب المنشورة لتُغطي تخصصات فرعية عدة في علم الاجتماع قاربت ٢٠ تخصصًا. وهناك خمسة تخصصات سيطرت على اهتمامات علم الاجتماع في الكتب المنشورة، وهي على التوالي: علم الاجتماع الثقافي، والدراسات الأنثروبولوجية خصوصًا في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع الجريمة، وعلم الاجتماع السياسي. وبلغ حجم الكتب المنشورة في هذه

التخصصات الفرعية ١٨٠ كتابًا بنسبة بلغت ٦٥٪ من مجموع العينة (٢٨٤ كتابًا).

وفقًا لتقسيم الفترة الزمنية إلى ثلاث مراحل الأولى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) والثانية (٢٠٠٦- ٢٠١٠) والثالثة (٢٠١٠- ٢٠١٦). في المرحلة الثالثة طغت اهتمامات علم الاجتماع السياسي، وبلغت نسب الكتب الصادرة في هذا التخصص خلال تلك المرحلة ٥٩٪، مع ملاحظة أن المعالجات المطروحة كانت تتسم بالتداخل الشديد مع قضايا ومعالجات ذات طبيعة ثقافية. وفيما يتعلق بالموضوعات التي حظيت بالاهتمام في الكتب فسوف نجد أن عدد الكتب المعنية بدراسة التحولات الاجتماعية بلغ ٣٦ كتابًا بنسبة ١٣٪ من العينة. وقد ركزت على التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وبدءًا من العام ٢٠١١ بدأت موضوعات التحول تكتسب طابعًا سياسيًّا وثقافيًّا تجلى في اهتمام الكتب بخرائط الاحتجاج وفواعل التغيير المرتبط بالحركات الاجتماعية، وصناعة الاحتجاج بالتطبيق على الحركات الشبابية الفاعلة في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، والتحديات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لعمليات التحول الديموقراطي (سعيد المصري، ٢٠١٧، ٧- ١٢).

وفي نظرة أشمل للإنتاج العربي في مجال علم الاجتماع السياسي (كتب، وأبحاث، ورسائل علمية) نجد أن النسبة لا تتجاوز ٦٪ من النسبة الإجمالية لمُجمل الإنتاج العلمي الخاص بالعلوم الاجتماعية بشكل عام(٧) ( محمد الجوهري و أحمد زايد، ٢٠٠١ ، ٣٧٠- ٤١٠).

## ١- المقاربات النظرية الفلسفية، نناقش علاقة السياسة بالأخلاق فيما يلي:

### أ- العدالة نقطة تمفصل السياسة والأخلاق عند أرسطو:

يناقش المقال فكرة فلسفية تتبلور حول علاقة السياسة بالأخلاق؛ حيث ظل الفكر السياسي الكلاسيكي حتى القرن الـ ١٦ يربط بينهما. ثم بدأ الفكر الحديث الذي انطلق مع السياسي الإيطالي «نيكولا ميكافيللي»، الذي يتصور أن الغاية من علم السياسة هي الحفاظ على السلطة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، والحفاظ على وحدة الدولة وولاء المواطنين حتى لو تطلب الأمر اتباع أساليب غير عادلة وغير مشروعة، وبذلك تم الفصل بين الجانب الأخلاقي والجانب السياسي (السنون عبدالفتاح، ٢٠١٩، ٤٣٣- ٤٦٠).

### ب- العقد الأخلاقي ومسألة الوعد عند دافيد هيوم.

إن المعنى الأخلاقي ينطوي على الحس والمجتمع الإنساني يقوم على روابط مستمدة من المشاعر التي تفضي إلى عقد أخلاقي يقوم على الوعد، وقد أثبت هيوم أن السلوك الإنساني مشروط بالطبيعة الإنسانية، ويرى أنها طبيعة انفعالية في الأساس؛ لأن الانفعال وحده هو الذي يعطيها وجودها

(٧) عدد الموضوعات الإجمالي (٤٩٠٣) وعدد موضوعات علم الاجتماع السياسي (٣١٦).

وكينونتها، بحيث كانت غاية هيّوم الوصول إلى أهم المبادئ التي تحكم البشرية والسلوك الأخلاقي والسياسي. إن الإنسان يحتاج الدولة وغايته من ذلك تحقيق الأمن والعدالة، ويحتاج الأخلاق لتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع بين الفرد والسلطة لتبرير اللجوء إلى العنف بالدفاع عن قيم أخلاقية ضد نزوع بعض الأفراد إلى خرقها (فاطمة المومني، ٢٠١٨، ١٦٥- ١٨٣).

التحولات السياسية والاجتماعية: (ثورات الربيع العربي- أزمة كوفيد ١٩):

في الفضاء العربي تقع قضايا ونظريات علم الاجتماع السياسي تحت مظلة التحولات السياسية والاجتماعية التي عايشها العالم مؤخرًا.

الحركات الاجتماعية و(ثورات الربيع العربي):

لقد حدثت تحولات سياسية واجتماعية ملحوظة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت جميعها ناتجة عن مساعٍ جدالية منظمة اتخذت أشكالًا متعددة بدءًا من أفعال الاحتجاج الحادة إلى الحركات الاجتماعية المستمرة إلى صور الحراك الثوري الكبير (آصف بيات، ٢٠١٤، ٢٧). الحركات الاجتماعية المتعددة الوجوه ليست تعبيرًا يظهر لمرة واحدة ويختفي تحت أي فعل من أفعال القهر. على العكس من ذلك؛ إنها فعل وتغير ذو نفس طويل، يتكون من الداخل من عمليات جانبية كثيرة، فيها مد وجزر، بحيث يمكن لما ينتج عنه من «ترابطات لاحقة»، أن يؤدي إلى إعادة إحياء الحراك الشعبي حين تسنح الفرصة وحتى إن لم تكن الحركات الاجتماعية منخرطة في حملة سياسية، فإنها تظل منخرطة فيما أطلق عليه ميلوسي Melucci «الإنتاج الثقافي» (آصف بيات، السابق ذاته، ٤٨٨ - ٤٨٩).

لا شك أن الحركات الاجتماعية أسهمت في تطوير السوسيولوجيا السياسية إسهامًا بالغًا، ذلك أن إهمال الحركات الاجتماعية في السوسيولوجيا حتى سبعينيات القرن العشرين لم يكن مبررًا في قرن كانت فيه الثورات والصراعات حول التغير الاجتماعي الجذري بارزة كثيرًا، وهي صراعات شكلت تأويلات المعايير والقيم في المجتمع مدارها، بحيث صارت تسمح لنا برؤية أكثر وضوحًا لنشاط الحركات الاجتماعية سياسيًّا، لذلك يعتقد بعض الباحثين أن الحركات الاجتماعية هي تعبير عن صراعات رمزية بين مختلف القوى الاجتماعية، تسعى إلى إحداث تغيرات اجتماعية، هذه التغيرات هي في العمق حصيلة تفاعل الثقافي والسياسي، وتسهم في صنع تحولات ديمقراطية، تجود مستوى وشروط الممارسة السياسية التي أصبحت اليوم لا تقبل الانفصال عن شبكات الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة والمتطورة، لدرجة عدَّ فيها مانويل كاستلز السياسة هي سياسة الإعلام وشبكات الاتصال (عبدالرازق أبلال، ٢٠١٧، ٢٦٦) .

بنظرة تاريخية إلى الوراء؛ فإن تفسير التبدلات في العالم الثالث وتفككها وتشرذمها يُسفر عن اختلافها عما كان يجري في العالم الأول في جانب جوهري واحد. لقد كان «العالم الثالث» يشكل منطقة للثورة تمتد في أرجاء العالم كله، سواء تحققت هذه الثورة، أم كانت وشيكة، أو محتملة.

أما «العالم الأول» فقد كان عالمًا مستقرًا من الناحيتين السياسية والاجتماعية عندما بدأت الحرب الباردة الكونية. وأما في «العالم الثاني» فكان كل ما يغلي تحت السطح معرضًا للقمع تحت عطاء سلطة الحزب والتدخل العسكري السوفيتي المُحتمل. من جهة ثانية، لم تشهد غير قلة قليلة من دول العالم الثالث منذ فترة الخمسينيات ثورة، أو انقلابات عسكرية. أو بعض النزاعات الداخلية المسلحة. هذا الاضطراب الاجتماعي والسياسي المستمر كان يشكل القاسم المشترك في «العالم الثالث» (إريك هوبزباوم، ٢٠٢٣، ص ٦١٨).

في كتابه «شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت»، يبحث مانويل كاستلز في العلاقة الوثيقة بين الحركات الاجتماعية وحقبة الإنترنت من خلال موضوع الحركات الاجتماعية الشبكية. و قد طرح كاستلز ثلاثيته النظرية حول شبكات الإنترنت والمشاركة السياسية والسلطة والسلطة المضادة. ويستند كاستلز إلى نظريته حول السلطة حين يربط بين التضامن الشعبي الذي ولدته الثورة المصرية عام ٢٠١١ في ميدان التحرير بحركات (احتلوا) التي انتشرت في مختلف بقاع العالم، مُستلهمًا في ذلك الأمل الذي وفرته الثورة التونسية. وفي تحليله لسمات الحركات الاجتماعية الشبكية يذهب كاستلز إلى أن هذه الحركات الشبكية الهجينة محلية وعالمية؛ حركات هجينة، محلية وعالمية (إيهاب محارمة، ٢٠١٩ ١٦٩- ١٧٧).

ويطرح كاستلز تساؤله المهم في جزء من مؤلفه حول تغيير العالم في مجتمع الشبكات: (هل تمثل الحركات الاجتماعية الشبكية بزوغ نمط جديد من الاحتجاج؟)

لقد خطف الشرق الأوسط في مشهد مثير، ذلك المشهد هو مشهد الثورة. فمن المغرب إلى سوريا ومن إيران إلى الممالك في الخليج العربي. أجبرت الانتفاضات الشعبية النظم التسلطية الراسخة على أن تقف على شفا جرف هارٍ. ويحاول الباحثون تفسير مسارات هذه الثورات الملحوظة من منطقة كان يُنظر إليها لسنوات طويلة خلت، من العيون الاستشراقية على أنها «آسنة ثقافيًّا» و»عاجزة سياسيًّا»، وأنها منطقة ترعى الشخصية التسلطية. وصف معظم التفسيرات هذه الانتفاضات على أنها «ثورات شبابية»؛ وفسرتها آراء أخرى على أنها «ثورات شعبية» أقرب إلى الثورات ما بعد الحداثية؛ أي التي تتصف بالانتشار وعدم وجود قائد له أيديولوجيات محددة (آصف بيات، سابق ذكره، ٤٩٩).

وقد أدّت وسائل الاتصال الاجتماعي الجديدة دورًا حيويًّا في ثورات الربيع العربي، حتى أنها وُصفت على أنها «ثورات الفيس بوك» (٨ ). في ضوء ذلك؛ يناقش أحد الأبحاث ما أدت إليه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتداعياتها؛ فقد كان المتوقع حدوث انفراجة في الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وحاولت القوى السياسية التي ظفرت بالمشهد السياسي الجديد أن تتجاوز مصالحها إلى

(٨) مع الأخذ في الحسبان رأي آصف بيات «بأن الثورات لا تظهر في العالم الافتراضي؛ إنها تحدث في العالم الواقعي وداخل فضاءات واقعية». وكما أن الثورات تمتلك أيضًا بعض الجوانب المكانية. (آصف بيات، ص ٥١٥)

مصالح المجتمع المصري، وتمسك كل فصيل بنصيبه من التركة السياسية، وتصارع الجميع واختلف. كما غابت استراتيجية إدارة المجتمع عبر العقود الماضية التي تلت ثورة يوليو ١٩٥٢، بدأت الحياة بعد ثورة يناير ٢٠١١ بلا رؤية استراتيجية لإدارة المجتمع. وألقى ظلال شبح سنوات الفساد بظلاله على وجه الشخصية المصرية، وأدى ذلك إلى ضعف الانتماء وفقدان الثقة فيمن يتصدر المشهد السياسي، وتزعزعت الثقة في كثير من المفاهيم (صبري بديع عبدالمطلب، ٢٠١٧، ٢٦: ٣٠).

وحول شبكات التواصل الاجتماعي في التجربة التونسية والمصرية يهتم أحد الأبحاث بالدور الذي يؤديه الإعلام الجديد بمختلف وسائله في التغيير السياسي العربي؛ حيث أصبح قطعة أساسية في بناء قواعد اللعبة السياسية، ويعالج الباحث تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في صياغة تصور واضح للتغيير السياسي بالوطن العربي من خلال تجربة كل من تونس ومصر. وفي ثنايا سرده لثورة الياسمين في تونس يوضح كيف عملت الوسائط الإعلامية على تفعيل التواصل الأفقي بين المواطنين الافتراضيين، قد ضمنوا بذلك أول خطوة نحو التغيير الديمقراطي، ألا وهي تفكيك النظام الحاكم ووضع تصور نظري يحدد إعادة بناء نظام حكم سياسي ناضج شرعي وديمقراطي. وفي سياق حركة التغيير المنظمة من طرف الشباب المصري، تموقعت فيها وبصورة محورية وسائل الإعلام الجديد لاسيما منها شبكات التواصل الاجتماعي، وبرزت كلاعب أساسي في مفاصل المعترك السياسي المصري (يوسف أزروال وليلى لعجال، ٢٠١٧، ٦٧- ٨٠).

ويهتم أحد الأبحاث بقضية الحركات الاجتماعية والتغير السياسي؛ يذهب الباحث إلى أن الحركات الاجتماعية تعبر عن صراعات رمزية داخل المجتمع تسعى إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية عبر الاشتغال على خط القيم الثقافية؛ وفقًا لذلك تجسد الحركات الاجتماعية الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، وتعمل على صنع أشكال اجتماعية، وجماعات، وشبكات، مفرزة بذلك لقيم جديدة وعلاقات سلطة جديدة تروم تحقيق تحول ديمقراطي، والضغط على الدول التسلطية من أجل تقديم إصلاحات سياسية حقيقية، هذا التغير في سياسات المجتمع لا ينفصل من جهة أخرى عن المواطنة النشطة، أو ما يسمى بفن الحضور وسياسة التمرد التي تمثلها الحركات الاجتماعية التي لا تنفصل في اشتغالها عن إفرازات الثورة المعلوماتية في ظل عالم معولم (عبدالرازق أبلال، ٢٠١٧، ٢٥٩). وفي الفضاء الجزائري نجد اهتمامًا بالحركات الاحتجاجية في الجزائر؛ حيث يتم رصد ما تشهده الساحة الجزائرية من احتجاجات في مختلف القطاعات، منطلقًا من اعتبار الحركات الاجتماعية استجابة عقلانية لمواقف جيدة في المجتمع تهدف إلى تجديد الحيلة السياسية والاجتماعية، يحلل البحث احتجاجات شباب عقود ما قبل التشغيل الذين احتجوا ضد التعسف المُمارس في حقهم، واعتمد البحث في جانبه الميداني على أسلوب كرة الثلج. يثير البحث قضايا مهمة؛ مثل: ابتكار أشكال احتجاجية غير مسبوقة في الجزائر، كغلق أبواب الإدارات المحلية، والطرق، وحتى المؤسسات الخدمية،

بما في ذلك الجامعات. ويحدد ثلاثة متغيرات يرجع السبب إليها في راديكالية الحركة الاحتجاجية واحتلالها الفضاء العمومي؛ الأول: تحول الاحتجاج من الطبقة العمالية إلى الفئة الشبابية. والثاني: أزمة النخب السياسية والنقابية وانسلاخها من المجتمع. والثالث: عدم وجود أطر وقنوات الاتصال بين الدولة والمجتمع (بوزيدي الهواري، ٢٠١٧، ٣٠٢- ٣١٦).

وفي السياق الاحتجاجي هناك أشكال مختلفة للتعبير عن الهموم والاحتجاج؛ هدفت إحدى الدراسات إلى الكشف عن أهم المضامين الغرافيتية المتفشية بالفضاء الجامعي بالمغرب، ودلالاتها المختلفة، ومدى تجسيدها للثقافة الطلابية. وتم الاستعانة بتقنيتيْ الاستمارة والمقابلة، مع عينة قوامها ١٢٢ طالب/ة من داخل جامعة عبدالمالك السعدي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، كما قام الباحث بتتبع الممارسات الغرافيتية المُستعملة بالفضاء الجامعي لمدة ثلاثة أشهر، وقد شملت مضامينها المواضيع السياسية والنضالية.

لقد شهدت الممارسات الغرافيتية خلال الآونة الأخيرة حضورًا قويًّا سواء في الفضاء المفتوح أو الفضاء المُغلق، وكان هذا الحضور القوي نتيجة التحولات والتغيرات على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي؛ الأمر الذي يعني أن الغرافيتا تفصح عن واقع متغير سمته الأساسية الثورة والتمرد على القيم والقواعد والقوانين السياسية.

ويلجأ الأفراد للممارسات الغرافيتية للتعبير عما يخالجهم من أفكار وأيديولوجيات وهي قد تعكس ظروف خاصة بالأفراد، كما قد تعكس قضايا دولية كبرى، وقد عرفت ازدهارًا كبيرًا في أثناء الأزمات والحروب والانتفاضات والاحتجاجات، حيث كانت المحرك الذي ألهب العديد من الثورات بالبلدان العربية (إكرام مونا، ٢٠٢٣، ٨٢ – ١١٨). وفي سياق الاهتمام البحثي بالحركات الاجتماعية يعالج أحد الأبحاث الموقف المعرفي والمنهجي لمقاربة النوع الاجتماعي في ظل الرهانات الاجتماعية والسياسية. ويلفت الانتباه إلى كيفية تحول الحركات الاجتماعية إلى خبرة معرفية ومنهجية في فهم الواقع الاجتماعي وتحليله في كل أبعاده وفقًا لذلك، يُستدعى هذا المعنى في هذا المستوى من الحديث عن الرهان السياسي ليتم استيضاح المرجعية السياسية التي توجه المقترح النظري وتؤسس مضامينه المعرفية والإجرائية، ورغم اتفاق مختلف المرجعيات الموجهة للمواقف النسوية على أن المرأة تتعرض لتفاوت جنسي وسطوة ذكورية؛ فإن ملاحظة التباين في تفسير هذا التفاوت بين مختلف المواقف الليبرالية والماركسية الكلاسيكية والراديكالية، يوضح أن مختلف المرجعيات تكونها سجلات سياسية واقتصادية (عبدالستار رجب، ٢٠١٩، ٩٢- ١٠٢). وحول الانتقال من الاحتجاجات إلى أيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي (جنوب المغرب) يناقش أحد الأبحاث إشكالية العلاقة الجدلية بين السياسات العمومية والاحتجاجات جنوب المغرب من خلال تحليل دور الفعل الاحتجاجي ضمن السياقين الوطني والمحلي في تشكيل مجالات الضغط على نظام الحكم. واعتمد البحث في منهجيته

الإمبيريقية على المقابلات التي استهدفت ٢٠ مبحوثًا (إخباريون) و(٥٣) فاعلًا. وفي ضوء ذلك؛ تم استحضار ماضي وحاضر الفعل الاحتجاجي بجماعة (أسرير) القروية بجهة كلميم وأدنون. وخلصت الدراسة الميدانية إلى أن سيرورة صناعة التنمية تتجاوز غايتها السوسيواقتصادية لتصبح محكومة برهانات ذات طابع أيديولوجي وسياسي (إسراء أبو عياش، ٢٠١٩، ٧٦- ٩١).

## أزمة جائحة كورونا (Covid 19):

شكلت جائحة كورونا صدمة عالمية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، وقد فتح وباء كورونا الطريق إلى عالم جديد إلا أن هذا العالم لا يزال موضع تكهنات وتصورات ونظريات ومحاولات لوضع سيناريوهات للمستقبل، تسعى جميعها للكشف عن آلات الجائحة على كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويعبر الفيلسوف الإيطالي «جورجيو آجامبين» عن حالة اللايقين التي يعايشها العالم بقوله: (إن الجائحة قضت على خططنا المرسومة بعناية وأزعجت عقولنا بنفس الوتيرة)(٩). وهو الأمر الذي دعاه إلى أن يذهب بأن الحالة الراهنة تتطلب العودة إلى الفلسفة لتأويل ما وصلنا إليه في مناخ الذعر خلال حالة «الاستثناء الحقيقية»، التي تواجهنا. ويطرح آجامبين تساؤله (ماذا ينبغي أن نفعل)؟ بدلًا من السؤال الفلسفي الأول (كيف ينبغي أن نعيش؟).

لقد كانت حربًا ضد الوباء دفعت الدول إلى استخدام خطاب الحرب في توجيه الأطباء بوصفهم الجبهة الأمامية لمواجهة عدو غير مرئي. الأمر الذي دفع المفكر الأمريكي السياسي «نعوم تشومسكي» إلى أن يعبر عن ذلك الموقف قائلًا: (وجود حركة اجتماعية نشطة تواجه ما نعيشه اليوم)؟ (سامية قدري، ٢٠٢٢، ٦٧).

وفي ذات السياق؛ يهتم بحث آخر بكشف ورصد بعض أبعاد الصمود على مستوى الحكومة والأفراد، خلال بداية تفشي وباء كورونا في المجتمع المصري. اعتمدت الدراسة الميدانية على منهج المسح الاجتماعي، وتم جمع البيانات بأداة الاستبيان الإلكتروني، وبلغ حجم العينة (٣١٠) مبحوثين. وأكدت نتائج الدراسة -فيما يتصل بمستوى صمود الأفراد- على مستوى عالٍ من الصمود، كما أوضحت البيانات ضعفًا في مستوى الصمود الجماعي. وفيما يتصل بالصمود على مستوى الحكومة، أظهرت النتائج أن ثمة ارتباكًا في بداية استجابة الحكومة لظهور الوباء وتفشيه، وقد قلل ذلك من مستوى رضا عينة الدراسة عن أداء الحكومة وإدارتها للأزمة، ومقابل ذلك أظهرت الحكومة مستويات عالية من الصمود (خالد كاظم، ٢٠٢٢، ٤٧- ١٢٤).

وفي السياق نفسه؛ يأتي أحد الأبحاث التي تتناول دور الجمعيات الأهلية في إدارة أزمة كورونا

---

(٩) هناك رأي مواجه يتساءل: هل أدت بالفعل جائحة كورونا إلى عدم يقين أم أن عدم اليقين جاء منذ فترة طويلة من الليبرالية الجديدة، إن ما بعد الحداثة أدى إلى حالة من عدم اليقين في كل شيء، حتى أننا نجد أنه ليس هناك حقيقة واحدة وذلك وفقًا لمنظور الثقافات المختلفة المتعددة في العالم، حيث أصبح كل يرى الحقيقة من منظور خاص. وبالتالي يمكن القول إن جائحة كورونا زادت من الشعور بحالة اللايقين، ولكن لم تخلقها. (انظر: أحمد مجدي حجازي، ٢٠٢٢، ٧٧٢)

في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة في مديري الجمعيات ومتخذي القرارات، البالغ عددهم (٨٥) مفردة (ياسمين علاء الدين علي، ٢٠٢٢، ٢٠٣- ٢٥٦). كان هناك اهتمام بحثي أيضًا بمحاولة فهم أفضل للسياسات التي نفذتها الدولة المصرية عبر خطة الاستجابة الوطنية لمواجهة جائحة كورونا ومحاولة تقييم فعاليتها على بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات المجتمعية. واعتمد الباحث على المنهج الكيفي، وتم استخدام دليل المقابلة الشخصية لجمع البيانات، بجانب تحليل بعض التقارير الصحية والوثائق الرسمية لبعض الوزارات المعنية. واعتمد البحث على عينة قوامها (٢٧) مفردة من بعض المسؤولين في وزارة الصحة والسكان والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية بالقاهرة. وكشفت نتائج الدراسة أن كافة القطاعات في المجتمع المصري قد تأثرت بالتداعيات السلبية لوباء Covid ١٩ في ضوء خطة استجابة «متوسطة» قدمتها الدولة المصرية في مواجهة الوباء (محمد خضر، ٢٠٢٢، ١٢٥- ٢٠٢).

انطلاقًا من أن الأزمات تمثل اختبارًا فريدًا في فرضية العلاقة بين الثقة وسياسات الدولة، هدفت دراسة منى الغريبي إلى سبر الأبعاد السوسيو - سياسية لاستجابة الدول لجائحة Covid -١٩ من وجهة نظر رأس المال الاجتماعي، وتحليل العلاقة بين الثقة وبروتوكول الدولة في تعاملها مع الجائحة؛ بحسب أدبيات الثقة تتسم هذه العلاقة بالتبادلية الدائرية. واعتمد البحث على منهجية المقارنة بين جائحتيْ الأنفلونزا الإسبانية وCovid- ١٩ واستندت في ذلك إلى ثنائية القطع والوصل بوصفها الأداة الأكثر ملاءمة لتتبع تأثير الجائحة على القرارات الإقليمية والدولية. أظهرت النتائج أن جائحة COVID-١٩ أحدثت تحولًا حادًّا في أولويات الأفراد والدول بعد أن شهد العالم تداعيات الأزمة من عدم المساواة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وانعدام الكفاءة، وقصور بعض الدول والمنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية والتعامل معها بنزعة سياسية براغماتية (منى عبدالله الغريبي، ٢٠٢٢، ١٤٥- ٢٠٤).

وقبل أن نختم هذا الجزء الوبائي لابد أن نشير إلى التداعيات السياسية خلال سنوات الجائحة، وهي تتجسد من خلال ملمحين؛ الملمح الأول: يتعلق بالأداء السياسي لرؤساء الدول والحكومات لمواجهة الأزمة. والملمح الثاني: يتعلق بموازين القوى العالمية التي كشفت الأزمة عن إمكانية إعادة خريطة تلك القوى خاصةً وأن الأزمة شكلت مناخًا سياسيًّا أشبه بأجواء الحرب؛ فقد احتدم الصراع بين الصين وروسيا والولايات المتحدة وباقي الدول الأوربية محاولين استثمار الأزمة لتحقيق مكاسب ومصالح سياسية (سامية قدري، ٢٠٢٢، ٧٣). وفي نطاق عالمي نجد أحد الأبحاث التي اهتمت بالحركات الاجتماعية وتنامي العولمة؛ برغم عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم إلا أن الحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية تتدخل بصورة مباشرة في المؤتمرات الدولية سعيًا إلى التأثير

في لغة معاهدات معينة والمساعدة في تطبيق اتفاقيات متعددة الأطراف. غير أن أعدادًا أكبر بكثير من عناصر الحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية تعمل على تثقيف أطراف محلية، منظمات وأفراد، بالمشكلات العالمية والأجهزة السياسية المصممة لمقاربتها. ولم تعد المشاركة السياسية والحياة السياسية عمومًا تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبية والتصويت أو التمثيل أو التعيين في الهيئات التشريعيّة أو الحكومية. فكثيرًا ما تكشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها؛ بل إنه قد يُعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حظره بأكثر من أسلوب. وبرغم انتشار الديمقراطية في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية أو الشمولية في كثير من البلدان يجعل من المتعذّر حدوث التغير الاجتماعي أو إحداثه من خلال الهياكل السياسية القائمة، ويثير البحث تساؤلات إشكالية حول كيف يمكن للحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية أو المجتمع المدني العالمي مناهضة العولمة؟ (عبدالله أحمد جلال الدين محمد، ٢٠٢٢، ١١١- ١٢٣).

## قضايا الدولة (مستويات الثقة - العنف السياسي- العدالة الاجتماعية):

الدولة كيان إداري مادي ومعنوي لازم وضروري من أجل حماية المجتمع، حصن أمان للمجتمع، حافظ لتوازناته، وأداء قطاعاته (محسن الخضيري، ٢٠١٤، ٢٦).

في إطار تناول قضية الثقة في المؤسسات الحكومية وأعضائها نلتقي بدراستين؛ الأولى: تحلل مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية في مصر وفهمها وتفسيرها؛ خاصةً في ظل المرحلة الانتقالية التي تعيشها مصر فيما بعد ثورتين، والتي تحاول خلالها الانتقال من مرحلة الاحتجاج والثورة إلى مرحلة بناء وتأسيس الدولة. وقد اعتمد الباحث على أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة عمدية من المتعلمين بمحافظة سوهاج، بلغ عددها (١٥٣) مبحوثًا، وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع المصري يحتاج إلى ضرورة الاهتمام بتنمية مستويات الثقة العامة؛ حيث إن هناك تدهورًا في مستوى الثقة العام في المؤسسات الحكومية (خالد كاظم، ٢٠١٩، ١٧- ٣٦).

أما الدراسة الثانية: فتتناول المتغيرات الاجتماعية وانعكاساتها على مستوى الثقة في أداء أعضاء مجلس الأمة، وتهدف إلى رصد مستوى ثقة الناخب الكويتي في أعضاء مجلس الأمة، وما يحمله ذلك من دلالات مجتمعية ودور النخبة السياسية في تطور الوعي السياسي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على الناخب الكويتي بعنوان «المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالثقة في أداء أعضاء مجلس الأمة» وتحديد العلاقة بين أزمة الثقة وتحديد مستوى الأداء البرلماني لأعضاء البرلمان لدى المواطن الكويتي، ومن أجل تحقيق ذلك طُبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من ٢٤٦ مفردة من الذكور والإناث من مختلف الدوائر الانتخابية الخمس وعلى مختلف أعمار الناخبين، وقد انتهت الدراسة إلى افتقاد غالبية المبحوثين الثقة في المستقبل السياسي بوصفه غير مستقر ومتغير بشكل سريع

(محمد منيف العجمي ومها غنام، ٢٠١٩، ١٦٩- ٢٣٧). وعن سوسيولوجيا الثقة في المملكة المتحدة يطرح «جايسون باول» مقاله؛ مُفترضًا أن «الثقة» هي حجر الرحى الذي يمنح السياسات الحكومية حيويتها وطابعها العملي؛ ومنه بُعدها الحكامي. ولما كانت الثقة بهذه الأهمية الكبيرة فيما يتعلق بحسن تدبير المصالح العمومية من جهة، مضافًا إليها من جهة أخرى أنها ليست مسألة اجتماعية عفوية ترتبط فقط بالحس المشترك، ومن هنا تأخذ هذه المقاربة السوسيولوجية على عاتقها تحليل الوقائع العملية السياسية لسياقات الثقة والتصدي لمهمة بناء تجريد مفاهيمي لها.

في هذا السياق؛ يضطلع جايسون باول في هذا المقال بمهمة تحليل نظام تدبير الرعاية المجتمعية في المملكة المتحدة انطلاقًا من افتراضه أن المشكلات التي يعاني منها هذا النظام تنجم عن «فقدان الثقة» الذي يعتري علاقة موظفي الرعاية بالأشخاص المستفيدين، وهو ما يرجع إلى خلل في سيرورة بناء الثقة بين الدولة والمواطنين المنخرطين في هذا النظام المجتمعي. يستلزم فهم هذا التفاعل الاجتماعي النظر إليه بشكل تجريدي ونقدي من خلال عدِّه تجربة تاريخية ذات معنى هوياتي مشترك، وذلك بفحص التمثّلات والممارسات الأخلاقية والاجتماعية التي تؤطره، والتي تعبر عن المستويات الممكنة للثقة في العلاقات الاجتماعية، سواء كانت شخصية أو تنظيمية أو بنيوية. يعد المقال مراجعة نقدية لإشكاليات وانعكاسات الثقة، وكذا لتدبير التنوع المتعلق بنظام الرعاية داخل المجتمع البريطاني. وتعدُّ «الثقة» بحد ذاتها مفهومًا متنازعًا عليه بشكل أساسي، حيث يمكن للناس أن يدركوا الثقة بمعنى معين للهوية المشتركة. ينتج الأفراد الثقة من خلال التجربة ومع مرور الزمن، حيث إنها لا يمكن أن تكون نتاجًا مباشرًا وذا غاية محددة للمنظمات أو الحكومات من دون تفاعل حواري مع الناس حول القضايا التي تمس أنماط حياتهم وفرصها كالرعاية، والمعاشات، والتشغيل والتمثيل السياسي لموضوع العلائقية من خلال التمييز بين الثقة في تعاقد الأفراد والدولة في مجالات معينة كتوفير المعاش؛ وبين الثقة في الصداقات عبر الأجيال؛ والثقة في الحب والعلاقات العاطفية، والثقة في القضايا الخارجية المرتبطة بالهوية الوطنية (جايسون باول، ٢٠٢٢، ٣٥٢- ٣٦٩).

وفي الإطار الخاص نفسه بقضايا الدولة نلتقي بالبحث المهتم بطبيعة العنف السياسي الرسمي للدولة والموجه من مؤسساتها وأجهزتها تجاه صغار المنتجين من الفلاحين في الريف المصري، مع التعرف على أنماط هذا العنف بين الفلاحين والدولة في القرية المصرية. وهذا البحث ذو طبيعة وصفية، حيث الاستعانة بمنهج دراسة الحالة والمسح الاجتماعي بالعينة. وأجريت الدراسة الميدانية على إحدى قرى محافظة المنوفية، وتم اختيار عينة من حالات الدراسة بالطريقة المقصودة وقوامها (١٦) حالة موزعة على الفلاحين. إضافة إلى عينة عشوائية عددها (٧٩) حالة من فئات الفلاحين الذين تم تطبيق الاستبيان عليهم بالقرية نفسها. وأجريت الدراسة الميدانية في شهر مارس وحتى نهاية شهر يونية من عام ٢٠١٦م. ومن أهم النتائج: إجماع كافة حالات البحث من الفلاحين بالقرية

على أن الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها في المجتمع الريفي، مارست العنف السياسي عليهم بكافة أجهزتها ومؤسساتها في المجتمع الريفي، مارست العنف السياسي عليهم بأشكال وأنماط متعددة، وخاصة على فئة صغار الفلاحين من الملاك والحائزين منذ عام ١٩٧٧ وحتى عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. منذ تطبيق حل قانون العلاقة بين الملاك والمستأجرين من الفلاحين، وعلى مديوني بنك القرية وعلى من اعترض من الفلاحين على تسليم أرضه لهيئة الإصلاح الزراعي وأن الفلاح المصري يتسم بشخصية ذات طبيعة تسامحية، وليس العنف تجاه الدولة (أسامة رأفت، ٢٠١٩، ٢٣٩- ٣١٤). وجاءت إحدى الأبحاث الهادفة إلى التعرف على ملامح الدستور المصري لعام (٢٠١٢) في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥يناير، اعتمد البحث على منهج تحليل الخطاب من خلال المقارنة بين جريدتي الأهرام والمصري اليوم نظرًا لاختلاف التوجهات الإيديولوجية لكل منهما، وقد جاء خطاب الأهرام والمصري اليوم حول تهيئة الإعداد للدستور ليتضمن تناول مفهوم الدستور، وتوضيح أهميته؛ بينما تضمن خطاب الأهرام دون المصري اليوم استعراض الملامح المنشودة في الدستور، وقد تم تفسير ذلك بأن هناك اتجاهًا تفاؤليًّا وتهيئة الرأي العام للمستقبل المنشود من خلال الاعتماد على الصحف القومية (هاني خميس، ٢٠١٩، ١٦٨).

وفي سياق الاهتمام البحثي بالقضايا المتعلقة بالدولة يهدف أحد الأبحاث إلى التعرف على العلاقة التفاعلية بين العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، ويدور التساؤل المحوري هنا حول إمكانية النظر إلى العدالة الاجتماعية في علاقتها بالأمن الإنساني بوصفها متغيرًا مستقلًّا وتابعًا في آن واحد، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (الاستقرائي، الاستقصائي، المقارن)، وقامت بجمع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان، واعتمدت على عينة من المصريين (ذكور وإناث) قوامها ١٧٨ مفردة، من سكان القاهرة الكبرى. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين تحقق العدالة الاجتماعية وزيادة الشعور بالأمن الإنساني (منى الحديدي، ٢٠١٤، ٢٥- ٨١).

موضوعات تتعلق بالنظام السياسي داخل المجتمعات العربية (النخبة السياسية - المشاركة السياسية - الممارسة الديمقراطية):

من الموضوعات المهمة نلتقي بإنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول؛ حيث شهد المغرب دينامية اجتماعية واقتصادية منذ الاستقلال إلى اليوم، تلك الدينامية التي كان لها تأثير واضح على النسق السياسي إجمالًا، وخاصة على بنية النخبة السياسية من حيث ملامحها ومواصفاتها، وأيضًا نمط إنتاجها ودورانها. كما يؤكد المسار الذي قطعته النخبة الحزبية بالمغرب على وجود سيرورة لإنتاج نخب رغم بطء وتيرتها يمكن اختزالها في مجموعة من المحطات البارزة التي كان لها تأثير واضح ليس فقط على ظروف نشأة بعض الأحزاب، وتقلب مواقفها السياسية وفقًا للظرفية التي تمر منها البلاد، وإنما أثر كذلك على خصائص هذه النخبة وقنوات الولوج إليها (حنان أزعيرك، ٢٠١٩،

١١٦ - ١٣٣). ويناقش بحث آخر الإطار الاجتماعي للسلطة في ضوء قراءة ماكرو سوسيولوجية للنظام السلطوي والمعرفة. وينطلق الباحث من افتراض أن السلطة مصدر مختلف الممارسات التي ينتجها الفاعلون حيث تقدم سلسلة من القواعد التي توجه التفكير وتحدد الوعي والوجود؛ إذ تنظم المعيش والعلاقات وفق قواعد ولوائح تنظيمية، وتستمدّ السلطة من مقومات تمكنها من اكتساب الشرعية في شكلها الظاهر المعلن أو الرمزي. ومن المهم تحليل هذه الأسس والمعايير التي تبنى عليها القرارات والممارسات السلطوية وأشكالها المختلفة، وتحليل الفلسفة والإيديولوجية التي توضح الأهداف السياسية الموضوعة للنظام الحاكم، لذلك تهدف الدراسة إلى قراءة وتحليل منظومة التفكير السلطوية الخاصة بالتنظيم التي تحدد أهدافه وفقًا لها بناء على نوعية الانتماء الطبقي والكيفية التي تكتسب بها الشرعية وتحليل الأسباب التي تروم من خلالها إلى الرغبة في استمرارية النظام، وهذا بالاعتماد على وحدات التحليل السوسيولوجي الكبرى، وهي النظرة الشمولية أو الكلية للنظام. من خلال هذا التحليل تتضح العلاقة الجدلية والمعقدة بين كل من القوة والمعرفة والرمزية لتصيغ معادلة تتراوح جدليتها بين الترشيد والهيمنة، إلا أن الرمزية تكشف الدواعي الخفية من تبرير الشرعية عن طريق المعرفة، وذلك بناء على الإرادة الخاصة المتعلقة بأعضاء من الإطار الاجتماعي نفسه ما يوضح خاصية السلطة وأنموذج الفعل السلطوي ألا وهو: الهيمنة وبكل أشكالها (شرقي صبرينة، ٢٠٢١، ١٤٢- ١٥٣).

وتحت عنوان: التنوع الثقافي في السياسات الثقافية العمومية المغربية سؤال المرجعيات بين الرؤية السياسية والواقع الثقافي يناقش مقال آخر استجابة المغرب للخطاب الدولي الرامي لتدويل التعددية الثقافية، والذي صيغ على نحو مرن كي يستوعب مختلف التجارب السياسية لتدبير التنوع الثقافي، من منطلق تباين خصوصيات كل دولة على حدة، وقد تماهت المرجعية الوطنية الموجهة للسياسات الثقافية المغربية مع هذا الخطاب الكوني، لكن في إطار هوية وطنية محددة، تعترف بالتنوع الثقافي وفق توصيف إثني انتقائي، مع تكريس حزمة حقوق ثقافية تخضع لرقابة الثوابت والمقدسات، وهو ما أفرز النزوع نحو تبني إطار مؤسساتي مرجعي موحد للسياسات الثقافية، يستجيب نسبيًّا لواقع الاختلافات الثقافية بالمجتمع المغربي. إن الارتكاز المرجعي للسياسة الثقافية على الهوية الوطنية وفق التحديد أعلاه، أفرز اعترافًا بالتنوع الثقافي المغربي في قالب تنصهر فيه الهويات الثقافية الإثنية / العرقية مشكلة هوية وطنية واحدة، لكن بالمقابل يمكن عدُّه من منظور أنثروبولوجي؛ اعترافًا انتقائيًّا فاضل بين الهويات الثقافية التي لا تحظى بدرجة الاعتراف نفسها، وميز بينها على أساس المكون الأساسي للنسيج الثقافي المغربي التي لا تحظى بدرجة الاعتراف نفسها، وميز بينها على أساس المكون الأساسي للنسيج الثقافي المغربي (المكون العربي الإسلامي، والمكون الأمازيغي، والمكون الحساني)، ومكون الرافد - الثقافي ( الثقافة الأندلسية، الثقافة العبرية، الثقافة الإفريقية) (نورالدين

القرفة البقالي، ٢٠٢١، ٣٦٧ - ٣٨٠).

ويهتم بحث آخر بالاعتراف الدولي بالعراق من خلال انضمامها إلى عصبة الأمم، وهي منظمة دولية تأسست بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) إثر ما تم التوصل إليه في مؤتمر باريس للسلام الذي انعقد في كانون الثاني ١٩١٩، وكان هدفها التقليل من عملية التسلح العالمية وحل النزاعات الدولية. ويعد الانتماء لها من لدن الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية اعترافًا باستقلالها، ومنحها السيادة الكاملة على أراضيها ومياهها بعد تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ بدأت الخطوات تتوالى لاستكمال الأسس الدستورية للدولة، وذلك بالانضمام إلى عصبة الأمم. ويعد دخول العراق عصبة الأمم ١٩٣٢م استكمالًا لتأسيس الدولة العراقية والحصول على استقلالها، وقد بدأ هذا المشروع منذ تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١. تكمن مشكلة البحث في التعرف على طبيعة التفاوض الذي جرى بين بريطانيا والعراق من أجل حصول الأخير على الاستقلال، وما هي الضمانات التي منحتها الحكومة العراقية إلى بريطانيا لمساعدته في الاعتراف به كدولة مستقلة من لدن عصبة الأمم، وكيفية اجتهاد حكومة العراق بتلبية متطلبات العصبة، وحرص المفاوض العراقي على نجاح المفاوضات في الحصول على الاستقلال وعدم التفريط بأراضيه، وأن يكون ذلك درس يمكن الإفادة منه في التعامل مع الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية التفاوض معها بما يضمن سلامة واستقلال العراق وحفظ كرامته (عبدالحميد شندي عوان وأحمد كاظم البياتي،٢٠٢٢، ١٤٧-١٧٣).

في إطار المشاركة السياسية نلتقي بدراستين؛ الأولى: تهدف إلى التعرف على أنماط المشاركة السياسية داخل الأحياء الشعبية الحضرية بمدينة بني سويف. وللإجابة عن هذه التساؤلات صاغت الدراسة إطارًا نظريًّا يعبر عن رؤية الفرضية الجرامشية الجديدة. وقد اعتمد البحث علي منهج المسح الاجتماعي عن طريق عينة متعددة المراحل بلغت (٧٢٥ مبحوثًا). وانتهت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنها حصرت الأعباء البنائية والثقافية في أعباء طبقية كالانقسامات الطبقية، وأعباء الشعور بالظلم وعدم العدالة (أحمد محمد عبدالغني، ٢٠١٩، ٢٧٣- ٣٣٠). والدراسة الثانية: تبحث في الدور الذي يقوم به رأس المال الاجتماعي في المشاركة السياسية بالمناطق العشوائية، من خلال تحليل دور مؤشرات رأس المال الاجتماعي في المشاركة السياسية، وهي: العلاقات الاجتماعية، وعضوية منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والثقة الاجتماعية. وقد طبق الباحث دراسته الميدانية على منطقة غرب البلد بمدينة أسيوط بوصفها أحد المناطق العشوائية، وطبقت الدراسة على عينة قوامها ٣١٢ مفردة، تمثل جميع الفئات الاجتماعية والعمرية المقيمة بمنطقة البحث، مستخدمًا استمارة استبيان. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في أن دور رأس المال الاجتماعي كان فاعلًا في المشاركة السياسية في المناطق العشوائية، كما تبين أيضًا أن هناك بعض صور إهدار لرأس المال الاجتماعي التي أثرت بالسلب على المشاركة السياسية؛ مثل: ضعف

الإقبال لعضوية منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وضعف مستويات الثقة الاجتماعية بين المواطنين (حمدالله كيلاني، ٢٠١٩، ١٧٩- ٢٧٧). وحول قيم الديمقراطية نلتقي بإحدى الدراسات التي هدفت إلى رصد القيم والممارسات الديمقراطية الفعلية لدى طلاب جامعة القاهرة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم سحب عينة من طلاب جامعة القاهرة وبالتحديد من أربع كليات عملية ونظرية وذلك بطريقة عمدية، ووصل قوام العينة التي تم تحليلها فعليًّا إلى (٤٥٨) مفردة، وقد أظهرت الدراسة وجود اتجاه إيجابي متوسط من قبل المشاركين نحو الدور الذي تؤديه الجامعة في تزويد طلابها بقيم الديمقراطية (ناهد سيف، ٢٠١٩، ١٧- ٧٩).

المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تتردد كثيرًا في الخطاب العالمي المعاصر، وذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة أدواره على المستويات المحلية والقومية والعالمية. وُعد القرن الثامن عشر هو الفترة الحقيقية لتبلور مفهوم المجتمع المدني وانطلاق التصورات المتباينة بشأنه (علي ليلة، ٢٠١٣، ١٥ ، ٢٨). ويعتقد هيجل أن المجتمع المدني يتجسد البحث عن الحرية فيه في إمكانية الاعتراف المتبادل mutual recognition أو الاحترام المشترك لحقوق الجميع وهي الخبرة التي تمت مناقشتها في كتابه «فلسفة الحق» Philosophy of Right الذي وصف فيه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ويرى هيجل أن المجتمع المدني يتمثل في ذلك المجال المنفصل/ الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الموجودة بعيدًا عن الدولة، وهو مُتصور «كساحة تتلاقى فيها المصلحة الفردية لكل شخص بمصلحة الآخر». ووفقًا لرؤية النظر هذه، يمثل المجتمع المدني حيزًا من الحياة يُعد معاديًا للدولة والتزامها بإعلاء نظرة أرقى للصالح العام (ستيفن ديلو وتيموثي دي، ٢٠١٠، ٤٣٨- ٤٣٩).

يعزز المجتمع المدني توطيد الديمقراطية عن طريق رصد ممارسة سلطة الدولة، وحفز المشاركة السياسية، وتربية الناس في مجال الديمقراطية وتمثيل المصالح، وهو يكوّن ولاءات عامة، وينتج قادة سياسيين، ويُحدث استقلال الجمعيات Associational autonomy حركة بعيدًا عن المحسوبية إذ تسمح للناس ، خاصةً الفقراء، بمفصلة مصالحهم والانتقال من كونهم أتباعًا Clients إلى أن يكونوا مواطنين (بي.بي. سميث، ٢٠١١، ٥١١).

هناك صعوبات تواجه الباحث الذي يحاول قراءة التراث البحثي والنظري حول المجتمع المدني في مصر، ومن أهمها الفوضى في استخدام المفاهيم. في ضوء ذلك حاول أحمد زايد تقديم قراءة في حقل دراسات المجتمع المدني تحاول الإجابة عن سؤال محوري هو «كيف استقبل الباحثون المصريون مفهوم المجتمع المدني وكيف استخدموه؟» (أحمد زايد، ٢٠١١، ٩- ٣٩). واستكمالًا للاهتمام البحثي بقضايا المجتمع المدني؛ هدف أحد الأبحاث إلى استجلاء معالم الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني. وطرح البحث عدة تعريفات تتعلق بالأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية المُستدامة، وعرض

لهذه المفاهيم في ضوء عدة مداخل هي: المدخل القانوني والحقوقي، ومدخل التنمية المستدامة (أحمد زايد، ٢٠١٤، ٩-٢٢). وفي السياق الخاص ذاته بالمجتمع المدني نجد اهتمامًا بحثيًّا بالتعرف على الحقل البحثي الذي يهتم بدراسة المرأة في المجتمع المدني. ويثير البحث تساؤلات وقضايا مهمة: إلى أي مدى استطاعت العلوم الاجتماعية في الوطن العربي أن تتابع قضايا المرأة داخل الفضاء المدني؟، وما أهم القضايا التي طرحتها هذه البحوث؟، وهل هناك فجوات تحتاج إلى مزيد من البحوث في المستقبل؟؛ ويفترض البحث في إجابته عن هذه الأسئلة أن البحوث العربية في مجال المرأة قد عكست الاهتمامات العالمية وتفاعلت معها على نظام «الموضة العلمية»؛ فالعلم الاجتماعي العربي ليس له أجندة بحثية محددة، وإنما تأتي البحوث فيه كيفما اتفق من خلال اهتمامات فردية أو مؤسسية تضع في حسبانها دائمًا «الخطاب السائد» بمفهوماته ومناهجه وأطروحاته (أحمد زايد، ٢٠١٠، ٩- ٣١).

وفي دراسة أخرى نحاول التعرف على مدى إسهام الجمعيات الأهلية في تحقيق الأمن الاجتماعي وكيفية توافر مبدأ الثقة بينها وبين أفراد المجتمع، واستخدمت الدراسة كل من أداتيْ الاستبيان والمقابلة، حيث تم تطبيق الاستبيان على عدد ١٥٠ مفردة من المستفيدين من الجمعية ودليل للمقابلة مع (١٠) من قيادات العمل الأهلي بداخل جمعية رسالة محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية على وجه التحديد لها دور تنموي ومهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسد الفجوة لدور الدولة التي ظهر فيها وعدم القدرة على إيجاد الحلول المتاحة لتلك الفئات. وهذا يتفق مع نظرية رأس المال الاجتماعي، حيث ينظر إلى الجمعيات الأهلية من منظور تنموي يعرف باسم رأس المال الاجتماعي من أجل التنمية (مشيرة العشري، ١٠١٩، ٧٧- ١٤٣). وهدف بحث آخر إلى تقديم لمحة عن تطور المضمون المعرفي لمفهوم المجتمع المدني، وكيفية تشارطه مع السياق السياسي والاجتماعي لكل مفكر، ثم كيف أسهم هؤلاء في إغناء أبعاده التحليلية. يعدّ مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم الأساسية التي تساعد على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، فكانت الإسهامات الأولى تركز على انفصال المضمون المعرفي للمفهوم عن الحقل الديني، وبعدها عن الحقل السياسي، ثم سينفصل عن الحقل الاقتصادي، فالمراد من هذا العمل هو معرفة كيف تشكلت هذه الانفصالات في المضمون المعرفي لمفهوم المجتمع المدني، وفي الأدوار الممكن أن يقوم بها، وكيف أثرت في فرز تنظيمات جديدة أصبحت جزءًا من مكوناته (عمر الحمداني ٢٠١٨، ٧٧- ٨٩).

## قضايا المواطنة والهوية والوعي:

في مقال مهم حول العولمة وأزمة الهوية يحاول علي جلبي التعرف على ما إذا كانت العولمة نتاج تحولات أم نتاج أيديولوجية، ويثير تساؤلات مهمة: هل تعمل العولمة على تهديد الهويات وبخاصةً الهويات الثقافية؟ ما أهم الهويات في العالم؟ وتم الاعتماد على نظرية العولمة -مع موجاتها الثلاث-

كخلفية نظرية للوصول إلى إدراكات مستبصرة تتعلق بالعلاقة بين الهوية والعولمة. وقد خلص المؤلف إلى أن العولمة ليست أيديولوجية، وإنما هي عملية إعادة بناء موضوعي لكل من الاقتصاد، والثقافات، والنظم، والمجتمعات (علي جلبي، ٢٠١٧، ٩- ٢٧). وحول تصورات الشباب لمستقبل الوطن العربي تأتي دراسة لأميمة أبو الخير تهدف إلى الكشف عن التصورات التي يحملها الشباب العربي مُمثلًا في شباب جامعة الشارقة. واعتمدت الدراسة على التصور النظري للحركات الاجتماعية، مُستعينة بعينة غرضية عمدية حيث طبقت دليل مقابلة متعمقة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن ثمة رؤى مختلفة لمستقبل الوطن العربي وإن كانت معظم الحالات تتجه صوب رؤية محددة تحمل مضامين سلبية لهذا المستقبل، يرى الشباب أن إشكالية عدم تداول السلطة وتوريثها يُعد حجر عثرة يكسر ويغتال كل محاولات الشباب للتغيير أو الإبداع (أميمة أبو الخير، ٢٠١٧، ٣١- ٦٦).

وحول قضية القبول والاستبعاد في المجتمع المصري جاءت دراسة نيرة علوان التي اعتمدت على نموذج متعدد المداخل في تفسير فرضية القبول والاستبعاد، وهي: نموذج التكامل، والنموذج التخصصي، والنموذج الاحتكاري. اعتمدت الدراسة على عينة قوامها (٢٩٢) مفردة موزعة على (٦) محافظات من الوجه البحري والقبلي. ومن أهم نتائجها ارتفاع نسبة قبول المصريين لذواتهم، إلا أن نسبة لا يُستهان بها لا يوجد لديها هذا القبول الذاتي، الغالبية لا يعرفون هل هم مقبولون بالوطن أو غير مقبولين (نيرة علوان، ٢٠١٧، ٦٩- ١٠٧). وفي سياق معالجة قضية الهوية نلتقي بدراسة مهمة حول التعددية وقضية الهوية تهدف إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية لقضية الهوية في المجتمع المصري في ظل العولمة. تبنت الدراسة نظرية التفاعلية الرمزية، معتمدة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وذلك من خلال عينة قوامها (٢٠٠٠) مفردة، مستعينة بأداة استبيان لجمع البيانات من عدة محافظات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الهويات المتعددة قد أدّت دورًا في الممارسات الاجتماعية، فضلًا عن أن هناك العديد من المتغيرات التي أثرت في الهوية، وقد اتضح تداخل تلك المتغيرات، سواء الداخلية أو الإقليمية أو العالمية (حنان محمد حافظ، ٢٠١٧، ١١٠- ١٨١). وقدمت أمل حسن دراسة حول حقوق الإنسان بين مقومات المواطنة ومحددات الهوية، هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات التي تقدمها حقوق الإنسان، والتي تجسد تصورات المواطنين نحو المواطنة والهوية. وتبنت مدخلًا نظريًّا تناول فلسفة حقوق الإنسان، ورؤية المواطنة في نطاق المنظور العولمي، ثم انتهت بوضع الهوية في نطاق الدراسات الثقافية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة قوامها (٢٠٠٠) مفردة من عدة محافظات بالمجتمع المصري، باستخدام استمارة استبيان. وتوصلت الدراسة إلى أن (٦٤٪) من العينة يرون أن شعور الفرد بأنه مواطن هو الذي يقوي ويدعم إحساسه بهويته. وأجاب (٦٨٪) بأنهم يشعرون بالمواطنة المنقوصة (أمل حسن فراج، ٢٠١٧، ١٨٥- ٢٦٠).

## رابعًا: الهوية بين العدسة السوسيولوجية العربية والغربية.

الهوية Identity هي نسق اجتماعي يتشكل من بناء وقيم وقواعد ومُمارسات، يمتثل لها أعضاء النسق. ويتصور الناس هوياتهم من خلال ثقافاتهم، وهي عملية تُسهم في بناء معنى لما يفعله الناس في حياتهم ويجعلهم يشعرون بكيانهم. ولذلك قد تأخذ الهوية أشكالًا متباينة، بعضها فردي تجسدها عبارات «أنا البداية ونهاية كل شيء» وبعضها ما نلاحظه في الواقع من نموذج الهوية الشرعية التي يتم بناؤها تصوريًّا من خلال الدولة، ونموذج الهوية المقاومة الذي يشعر معه البعض أنهم مرفوضون ثقافيًّا، أو اجتماعيًّا، أو سياسيًّا (علي جلبي، ٢٠١٧، ٢٣).

السر العميق في الارتباك الشديد الذي يسود دوائر السلطة والحكم في الدولة العربية المعاصرة، يعود إلى أنه يطرح عليها ثلاثة أسئلة حاسمة، تمثل تحديات خطيرة لها، وهي أسئلة التقدم والحكم الرشيد والهوية. سؤال التقدم سبق طرحه في عصر النهضة العربية الأولى بعد الصدام الدامي مع الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر، أما سؤال الحكم الرشيد فقد طُرح على الدولة العربية المعاصرة في عصر النهضة العربية الثانية، أي في الخمسينيات. ويبقى سؤال الهوية الذي يُطرح الآن في عصر العولمة، والذي يثير مخاوف عميقة من عواصف العولمة وتأثيراتها على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية. وبنظرة عالمية مقارنة يمكن القول إن تحديات الهوية تعكس مشكلة ثقافية وسياسية عالمية. ويطرح السؤال المهم: لماذا الآن في القرن الحادي والعشرين يثور موضوع الهوية في كل مكان؟ الأسباب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية، أدت إلى أن تصبح مشكلات الهوية على أجندة هموم الدول المعاصرة في كل مكان. أول هذه الأسباب هو سقوط الاتحاد السوفيتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، التي كانت نظمًا سياسية شمولية، نزعت إلى محو القوميات، ولجأت إلى التهجير القسري للسكان متجاهلة الخصوصيات الثقافية، وحين سقطت قيود الشمولية الحديدية، انفجرت نزعات الهويات المكتومة، وعبرت عن نفسها ثقافيًّا وسياسيًّا. وهناك سبب آخر يكمن في انتشار ظاهرة العولمة؛ حيث أدت إلى تحركات سكانية متعددة تمثلت في الهجرة إلى البلاد الأوربية من الدول العربية والإسلامية. وهكذا أوجدت إشكالية الهوية مشكلات لكل من الدول المضيفة وللمهاجرين. كما برزت دعوات متطرفة في البلاد العربية لإعادة صياغة الهوية.

**ويمكن الإشارة إلى أطياف مختلفة من الهوية أشار إليها السيد يسين، وهي:**

الهوية المصنوعة: والمقصود بها تلك الهوية التي يحاول الدستور الأوربي صنعها؛ بعد أن تحول الاتحاد الأوربي من مجرد اتحاد اقتصادي إلى اتحاد سياسي كامل، أصبحت ذروته في الواقع صياغة دستور أوربي يعبر عن هوية أوربية مُستحدثة. وهكذا يطمح قادة الاتحاد في الجانب الثقافي إلى «صنع» هوية أوربية من شأنها توحيد الاتجاهات وأساليب الحياة لدى الشعوب الأوربية المختلفة.

الهوية المُشتتة: وهي تشير إلى مشكلة الهوية في المجتمع الأمريكي المعاصر. فقد صاغ القادة المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية ثقافية أُطلق عليها «بوتقة الصهر» Melting Pot.

ترتكز على انصهار أي فرد مهما كانت جنسيته في بوتقة الصهر الأمريكية لُتخرج مواطنًا أمريكيًّا يُطبق ما يُطلق عليه «الأسلوب الأمريكي في الحياة». وفي هذا السياق تبزغ ثورة الأفارقة الأمريكيين، الذين كان يُطلق عليهم «زنوج». ويبدو المأزق الثقافي الذي وقع فيه المجتمع الأمريكي في ظل موجات الهجرة المتتابعة من بلاد أمريكا اللاتينية وخصوصًا من المكسيك وتمسك المهاجرين بلغتهم الإسبانية وهويتهم الثقافية الأصيلة. وكذلك بحث الجماعات العرقية المختلفة عن جذورها الثقافية. وهكذا سقطت استراتيجية «بوتقة الصهر» وظهر بدلًا عنها «الثقافات المتعددة» multi- culturasim وانعكست هذه السياسة الثقافية الجديدة على مفاهيم المواطنة والهوية.

الهوية المُتخيلة: يُقصد بها نزوع بعض الجماعات الإسلامية إلى ابتداع هوية إسلامية مُتخيلة يريدون لها أن تحل محل الهويات العربية أو الإسلامية المعتدلة. والغرض المُعلن هو استرداد الفردوس المفقود، ويعنون به عصر الرسول عليه الصلاة والسلام، بما فيه من قيم وتوجهات (السيد يسين، ٢٠٠٦، ١٥٢- ١٥٦).

ومن زاوية مختلفة ركز باحثون آخرون على مصادر الهوية الداخلية؛ حيث يتم استعراض ثلاثة اتجاهات تراثية في البحث عن الهوية. الاتجاهان الأولان، يشددان على: (أ) استيعاب المواقف الاجتماعية ومعانيها كجزء من البنية الذاتية، و(ب) تأثير المعاني الثقافية والمواقف الاجتماعية على هويات الممثلين، متشابكان بشكل وثيق. ثالثًا، الأدبيات المزدهرة حول الهوية الجماعية، تطورت بشكل مستقل تمامًا عن الأولين وتركز أكثر على العمليات على مستوى المجموعة. على عكس المراجعات السابقة للهوية، التي ركزت على مصادر الهوية الداخلية (على سبيل المثال، علاقة الدور أو عضوية المجموعة)، ويركز المقال على الآليات النظرية الكامنة وراء نظريات الهوية. من خلال تسليط الضوء على ما إذا كانت هذه الآليات موجودة في البنية الذاتية للفرد، أو في الموقف، أو في السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع. ويحاول الباحثون بشكل خاص رسم الروابط بين الأدبيات النفسية الاجتماعية حول عمليات الهوية والأدبيات المتميزة والمستقلة نسبيًّا حول الهوية الجماعية.

(Timothy J. Owens, Dawn T. Robinson, and Lynn Smith-Lovin, 2010, 477-499)

ويهتم الباحثون على الصعيد العربي بموضوع الهوية؛ فنجد مثلًا إشكالية تحولات المعرفة الجغرافية في المغرب في سياق طموحها للتعبير عن الهوية الوطنية. وتغير الخطاب العلمي المعبرِّ عن ذلك خلال قرن من الزمن، وذلك باعتماد منهج تحليلي تاريخي للخطاب الجغرافي المنجز خلال هذه الفترة، لذلك يعمد التحليل إلى الإسهام في الإجابة عن الأسئلة التالية: لمصلحة من تأسست هذه المعرفة بالمغرب؟ ما أهم مفاصل تاريخ المعرفة الجغرافية في المغرب؟، ما أهم التحولات التي عرفتها هذه المعرفة من حيث الهوية والموضوع؟؛ ويثير المقال الاهتمام بقضايا الهوية الوطنية والجغرافيا الوطنية (ميلود الرحالي وحسن ضايض٢٠١٧، ١٠-٢٥). وفي السياق نفسه تأتي إحدى الدراسات التي اهتمت باستراتيجية الدولة الجزائرية في الحفاظ على الهوية الوطنية، وجاء التركيز على اللغة نموذجًا للتحليل والتمحيص بوصفها إحدى المقومات البارزة للهوية الوطنية.

وعلى الجانب العربي يُنظر للهوية الوطنية لأنها تحدد وجودنا وتحقق فاعليتنا، فهي أكثر من انتماء تحكمه الإرادة الفردية؛ بل هي منهج حياة يحكمه عدد من المعايير والقوانين المجتمعية ، فهي الشفرة أو المحدد الأساسي الذي يتمكن من خلالها الأفراد من معرفتنا انطلاقًا من اللغة الموحدة والتاريخ المشترك والثقافة الأصيلة، بحيث يعبر عنها الجابري على أنها (الإسلام والعروبة، الدين والدولة، الأصالة والمعاصرة، الوحدة والتجزئة) هذه الثنائيات الخطيرة التي تحكم إشكالية المثقف العربي النهضوية. وبالتالي؛ فإن الهوية لا يمكن فهمها إلا من خلال حصرها في هذه الازدواجيات المتسلسلة (بن يمينة رقية وجير زهيرة، ٢٠١٧، ٢٤٨). وتُثار قضية الهوية على الصعيد الديني من واقع الخريطة المذهبية الجزائرية، ويتبلور التساؤل التالي: هل التباينات الظاهرة في أشكال التدين تعني اختلافًا في شكل الهوية الدينية الذي يستند إليه كل نمط، أم هي هوية واحدة تعبر عن نفسها في أشكال دينية مختلفة؟ وهنا يثير البحث ما يمكن أن يُطلق عليه البناء الهوياتي، صراع الهويات.

إن مسألة الهوية تزداد إلحاحًا خلال العقود الأخيرة كنتيجة للتحولات الاجتماعية والثقافية، فالتغير بدأ يتعلق بفقدان الهويات القديمة التي أصبحت محددة وضيقة، وبتدشين إمكانات جديدة تنطوي على تماهيات أكثر تعقيدًا وتنوعًا. من هذا المنظور نشاهد انبثاق أنواع جديدة من الذوات والهويات، هويات ليست موحدة حول ذات متماسكة. وفي داخل المجتمع تكمن هويات متناقضة ومختلفة، فالانتماءات الدينية تتحول إلى مكونات للهوية، حيث ترتبط انتماءات الهوية بالشكل الذي تمارسها فيه، وهي وسيلة لصنع وسط يتحقق فيه الانتماء الاجتماعي، داخل الوسط الأوسع الذي هو حيز الانتماء الإجباري كوسيلة لبروز الطابع الفرداني وانشطار الهوية (علي الطالب مبارك٢٠١٧، ٣١٧-٣٣٠).

على الجانب الغربي؛ في ضوء الاستجابة للثورة الثقافية في النصف الثاني من القرن العشرين، حدث تحجب غير عادي من القواعد الاجتماعية التقليدية، ومن الأنسجة والقيم، وهو

ما جلب اليتم والحرمان على الكثيرين من سكان العالم المتطور. ولم تُستخدم كلمة الجماعة / المجتمع المحلي Community على نحو اعتباطي وفُرِّغ من المعنى مُطلقًا كما استخدمت في العقود التي تبلورت فيها «الجماعات» بالمعنى السوسيولوجي للكلمة في الحياة الواقعية، فشاع استعمالها في معرض الحديث عن أوساط معينة؛ مثل: «جماعة المخابرات» و»جماعة المثليين». ويعود ظهور (مجموعات الهوية)، وهي تجمعات بشرية يمكن للمرء أن ينتسب إليها صراحةً ودون إبهام، إلى أواخر الستينيات على يد كتاب أمريكيين، فقد دعا هؤلاء إلى إثنية مشتركة. ويوحي بروز هذه الظاهرة في الدول ذات المكونات الإثنية المتعددة، وبهذا الشكل المنهجي المنظم أن الأنشطة السياسية لمجموعات الهوية لم تكن ذات صلة صميمة بحق تقرير المصير الوطني (إريك هوبزباوم، ٢٠٢٣، ٦١٠).

وهناك اهتمام بحثي بالتطورات الأخيرة في الأدبيات المتعلقة بالتصنيف الخاص بالتعدد العرقي، والسياسة والهوية، وهو تطور نما مع توافر البيانات الخاصة بالسكان متعددي الأعراق على نطاق واسع لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعداد عام ٢٠٠٠. حيث توفر هذه البيانات رؤى جديدة للأسئلة والادعاءات حول معاني الاختلاط والحدود العرقية في الولايات المتحدة التي كانت تخمينية إلى حدٍّ كبير قبل عقد من الزمان.

يلفت المقال الانتباه البحثي إلى القضايا المتعلقة بكيفية انعكاس هذا التعداد السكاني من الأعراق المُختلطة وتوليد هوية معينة وتشكيلات جماعية. وهنا يتحدى النقاش الدولي المتزايد التفسيرات القديمة لمعنى الزواج المختلط والتعرف على الأعراق المتعددة لفهم التكوينات العرقية الناشئة( Kim-berly A. Da Costa, 2020,335- 353).

## خامسًا: قضايا علم الاجتماع السياسي في الأبحاث الغربية.

يمكن أن نبدأ بالموضوعات موضع الاهتمام البحثي في الغرب بمقال Peter B. Evans أعتقد أنه يقدم مظلة عامة لقضايا علم الاجتماع السياسي في ثنايا سرده لرحلته كعالم اجتماع:

«لقد تعلقت بعلم الاجتماع عندما كنت في العشرين من عمري. كان التعامل مع العالم كعالم اجتماع ، جنبًا إلى جنب مع الزملاء والرفاق والطلاب، مجزيًا للغاية على مدى ستة عقود. ركز عملي في المقام الأول على ما كان يُطلق عليه ذات يوم البلدان النامية ويشكل الآن جنوب الكرة الأرضية

يروي هذا المقال مغامراتي الاجتماعية ، من جهود فهم العالم كما وجدته في أوائل الستينيات إلى ردود أفعالي على الاتجاهات الرجعية الحالية».

في ضوء ذلك يطرح قضايا مهمة حول الحركات العمالية العالمية والوطنية، وكيف تعمل جنبًا إلى جنب مع شبكات المناصرة العابرة للحدود الوطنية، والسعي وراء عولمة مضادة للهيمنة قادرة على مواجهة الرأسمالية النيوليبرالية العالمية (Peter B. Evans,2023).

وفي السياق نفسه؛ نجد اهتمامًا بحثيًّا بتناول الاتجاهات الحديثة في عدم المساواة الاقتصادية العالمية: منذ الثمانينيات، قللت العولمة من عدم المساواة بين البلدان وزادت من عدم المساواة داخلها، كان هناك نقاش حول ما إذا كان التفاوت العالمي، الذي يجمع بين كل من التفاوتات بين البلدان وداخلها، قد زاد أم انخفض، مع وجود بيانات أكثر ملاءمة ومحدثة على مدى العقدين الماضيين، تم تسوية هذا النقاش، تضاءل التفاوت العالمي بشكل لا لبس فيه في عصر العولمة. يكمن أساس هذا الانخفاض في التفاوت العالمي الكلي في صعود الصين والهند إلى الطبقات الوسطى من توزيع الدخل العالمي، وركود دخل الطبقة العاملة في البلدان الغنية، وتوسع عدم المساواة الداخلية في البلدان الفقيرة والغنية. أسهم هذا التحول في توزيع الدخل العالمي في نشوب صراعات جيوسياسية جديدة وردود فعل سياسية ضد العولمة في العالم المتقدم. ستحدد سياسة التوزيع العالمية بدورها مستقبل العولمة وتشكل مسار تغير عدم المساواة في الدخل العالمي (Ho-fung Hung., 2021, 349–367).

وفي السياق نفسه؛ نلتقي بعدم المساواة بين الاقتصاد والثقافة في ظل العولمة؛ في العقود الأخيرة، تجنب علماء الاجتماع عمومًا مناقشة دور الثقافة بشكل صريح في عمليات عدم المساواة الاجتماعية. تستند العمليات المعرفية والمفاهيم الثقافية على الآليات الأربع الأساسية التي تؤدي إلى عدم المساواة / الاستغلال، واكتناز الفرص / والمحاكاة، والتكيف / تتضمن التبرير، والتصنيف / والتنسيق/ و التقييم. نلاحظ أنه بينما يقوم علماء الاجتماع في كثير من الأحيان بعمل يعتمد ضمنيًّا على المفاهيم الثقافية؛ فإن تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى تقوم أيضًا بعمل حيوي في هذا المجال لأنها تتعامل بشكل مباشر مع المفاهيم الثقافية (Lauren Valentino and Stephen Vaisey,2022,109-129).

وفي الممارسات والثقافات غير الرسمية تظهر اللامساواة، حيث تتخذ ملكية الأرض في الولايات المتحدة الأمريكية أشكالًا ثقافية وقانونية ومادية متنوعة. تظهر اللامساواة لأن هذه الأشكال المختلفة من الأرض توفر القوة والسلع المادية والشعور بالانتماء إلى البعض؛ بينما تستبعد الآخرين، ينعكس ذلك على الجماعات المُهمشة، والهويات الاجتماعية (Debbie Beche, 2023).

وحول تأثير عدم العدالة على الحراك عبر الأجيال كان مدى وأسباب الاتجاهات والتباين عبر الوطني في الطبقة الاجتماعية وحركة الحالة المهنية موضوعات رئيسية للبحث الاجتماعي لعقود. اكتسب هذا الموضوع أهمية متجددة مع زيادة عدم المساواة في العديد من البلدان الصناعية، كما أدت التحسينات في البيانات وطرق التقدير إلى زيادة التدقيق في الأرباح بين الأجيال، أو تنقل الدخل أيضًا. يأتي التركيز الأكثر حداثة على الأرباح أو تنقل الدخل إلى حدٍّ كبير من الاقتصاديين، على الرغم من أن علماء الاجتماع والفرق متعددة التخصصات قد قدموا إسهامات مهمة بشكل متزايد. تدعم الأدلة المقنعة الفرضية القائلة بأن اتجاهات عدم المساواة تولد اتجاهات في تنقل الأرباح المطلقة. الأدلة حول تأثير عدم المساواة على التنقل النسبي أقل وضوحًا، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى ضعف اتجاهات التنقل

النسبي داخل البلد، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى أن الاختلافات بين البلدان في التنقل النسبي من المحتمل أن يكون لها أسباب متعددة، وجزئيًّا لأن الاستقرار التقريبي في التنقل النسبي يمكن أن ينشأ من قوى الموازنة. لا يمكن الإجابة بشكل قاطع عن السؤال المتعلق بكيفية تأثير عدم المساواة على التنقل دون فهم قوي للمسارات المتعددة التي تربط الهيكل الاقتصادي والمؤسسي لبلد ما بنمطه من الحراك الاجتماعي(Thomas A. DiPrete, 2020, 379–398).

الشركات عبر الوطنية والحوكمة العالمية: غالبًا ما يتفق العلماء والنقاد على أن الشركات تحكم العالم، لكن الروايات السائدة للحوكمة العالمية تشير إلى عكس ذلك تقريبًا، ومع النظريات التي تسكنها الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، قد يبدو أن الجميع تقريبًا باستثناء الشركات يكتب القواعد التي تحكم عبر الحدود. تجمع هذه المقالة بحثًا حول الطرق المتنوعة التي قامت بها الشركات متعددة الجنسيات وعبر الوطنية بتشكيل الحوكمة العالمية، مع لفت الانتباه إلى ملامح وحدود قوة الشركات. يمكن النظر إلى الشركات بشكل مختلف على أنها راعية ومثبطة ومزودة مباشرة للحوكمة العالمية. لقد كانوا -على سبيل المثال- رعاة لقواعد التجارة النيوليبرالية، ومثبطين لبعض أنظمة العمل والبيئة، ومقدمين للمعايير الخاصة للتمويل والسلامة والاستدامة وحقوق الإنسان. قد يميل العلماء إلى التركيز على واحد فقط من هذه الأدوار أو افتراض هيمنة موحدة للشركات .(Tim Bartley, 2018, 145–165)

وحول مدن الجنوب العالمي والنظر إليها بوصفها كيانًا جيوسياسيًّا تتناول إحدى المقالات الألغاز التي ينطوي عليها الحفاظ على مفهوميْ «المدينة» و«الجنوب العالمي» في عصر لم يعد فيه التحضر يتجسد في شكل المدينة، وحيث تم تقسيم الجنوب العالمي بوصفه كيانًا جيو سياسيًّا مميزًا إلى حدٍّ كبير إلى تعدد المجالات والتاريخ. ومع ذلك؛ فإن تركيبات عمليات التحضر المعاصرة تصمم عالمًا حضريًّا إلى حد كبير غير محلي من حيث الخصوصية الجغرافية والاجتماعية والتقنية، ولكنه يتطلب في الوقت نفسه مفاصل غير متجانسة عبر المناطق التي تفتح مساحات لتكرار العديد من الجنوب .(AbdouMaliq Simone, 2020, 603–622)

العولمة والحركات الاجتماعية: هناك اهتمام بحثي بالتأثير المتزايد للقوى العالمية على المؤسسات الاجتماعية والمجتمعات على نطاقات متعددة، ويتم التركيز على دور عمليات العولمة في تشكيل العمل الجماعي والحركات الاجتماعية. يتم فحص ثلاثة مجالات للتغيير والحركات العالمية؛ أولًا: الاتجاهات العالمية طويلة الأجل والعمل الجماعي؛ ثانيًا: البحث عن التحديات الوطنية والمحلية للعولمة الاقتصادية، بما في ذلك حركات رد الفعل وأنواع إجراءات التحرير الاقتصادي الأكثر ارتباطًا بإثارة الحركات المعارضة؛ ثالثًا: ظهور الحركات الاجتماعية عبر الوطنية المعاصرة. في كل من هذه المجالات، نتناول المناقشات حول الانتشار وآليات التدخل ونتائج التعبئة الجماعية استجابة للضغوط العالمية .(Paul Almeida and Chris Chase-Dunn, 2018, 189–211)

وحول ثورة الحقوق المدنية في العمل؛ فقد أدت الحركات النسائية والحقوق المدنية إلى تغييرات بالغة الأهمية في السياسة العامة وممارسات الشركات التي جعلت من الولايات المتحدة النموذج العالمي لتكافؤ الفرص. ومع ذلك؛ فقد زاد التنوع في التسلسل الهرمي للشركات بشكل تدريجي. في ظل غياب التوجيه الواضح من صانعي السياسات، ابتكر خبراء شؤون الموظفين ترسانتهم الخاصة من برامج التنوع. وجدت المحاكم والوكالات الفيدرالية أن عمليات الإدارة التي لا تميز صراحةً غير منحازة، ونادرًا ما تتطلب إصلاحات منهجية. لقد فشلت برامج التنوع المؤسسي المعقدة والأنظمة التنظيمية العامة إلى حدٍّ كبير في منح الفرص، لكن أبحاث العلوم الاجتماعية تشير إلى طريق إلى الأمام (Frank Dobbin and Alexandra Kalev, 2021, 281-303)

وحول حقوق المرأة والفساد والهجرة من خلال ثلاث عدسات اجتماعية: تستعرض إحدى المقالات أبحاث العلوم الاجتماعية حول حقوق المرأة والفساد والهجرة في روسيا. تم تطبيق العدسات التحليلية الثلاث نفسها في عالم ما بعد الشيوعية. كل عدسة ثنائية البؤرة، وتنطوي على توتر بين طرفين. تشير عدسة الضحايا مقابل العملاء إلى ميل العلماء لتصوير رعاياهم إما كضحايا سلبيين للظروف الثقافية والبنية الكلية، أو كعوامل يتأقلمون من أجل البقاء، أو حتى الازدهار، على الرغم من التحديات الكبيرة. إن النظرة المماثلة مقابل العدسة الغريبة تضع الافتراض القائل بأن روسيا دولة أوربية حديثة ضد وجهة النظر القائلة بأنها مميزة للغاية، بحيث لا يمكن مقارنتها بشكل هادف مع الغرب أو تحليلها بالنظريات الغربية. أخيرًا؛ تمثل العدسة القديمة مقابل الجديدة وجهات نظر متنافسة حول مدى استمرار الموروثات المؤسسية والثقافية والهيكلية للاتحاد السوفيتي والبيرسترويكا والتسعينيات في تشكيل المجتمع الروسي. الهدف العام لمراجعتنا هو تسليط الضوء على الوعد الفكري بدراسة روسيا اجتماعيًّا(Marina Zaloznaya and Theodore P. Gerber, 2021, 567–586).

**قضايا الهجرة والهوية والعرقية واللاجئين:**

إحدى مشكلات مناقشة الحدود والعرق والتهجين، إن التاريخ يصنع خدعًا. فأولًا، المواقف التاريخية مركبة ومعقدة، والأحكام تهتم بدلالات المواقف بدلًا من المواقف نفسها. ثانيًا، الحدود زمنية ومؤقتة. ثالثًا، فإن ممارسة حكم على حكم قد تصبح عملية انفعالية مع نتائج متوقعة وأحكام صائبة سياسيًّا وتأثير متقلص على المواقف الفعلية. ومن وقت ليس بالبعيد وجد مهاجرون للولايات المتحدة -مثل اللاتينيين- أنفسهم مضطهدين عنصريًّا بمجرد أن أصبحوا في أمريكا، وقد صُنفوا تصنيفات عنصرية غريبة عليهم. يشرح ذلك برازيلي أبيض مقيم في واشنطن: «إن لم تكن في هذه البلد أبيض تمامًا فأنت أسود. أما في البرازيل؛ فإن لم تكن أسود تمامًا فأنت أبيض». إن أمريكا هجنة جديدة تتشكل (جان نيدرفين بيترس، ٢٠١٥، ١٢٦- ١٢٧).

في ضوء ذلك؛ تأتي الأبحاث التي اهتمت بقضايا الهجرة وتداعياتها المؤثرة على الهوية والعرقية

وقضايا اللاجئين:

السياسة عبر الحدود: تعبئة الشتات واستجابة الدولة: أنتجت الأبعاد العالمية لسياسات الشتات واستجابة الدولة أدبيات كبيرة متعددة التخصصات. ومع ذلك؛ يكافح العلماء للعثور على الأدوات المفاهيمية الأكثر إنتاجية، حيث يدرس أحد الأدبيات، عند نقطة الأصل، الهجرة والآخر، في نقطة الوصول، يدرس الهجرة. دفع التحول عبر الوطني في العلوم الاجتماعية قبل أربعة عقود العلماء إلى دراسة التعبئة السياسية عبر الحدود من خلال النظر إلى الهجرة والنزوح كوجهين لعملة واحدة. وتظهر هذه المقالة كيف أن الطبيعة السياسية للحركات عبر الحدود تصنع وتحد من ظروف التعبئة السياسية للشتات. ثم نحدد الأنواع المختلفة من الأنشطة السياسية عبر الحدود وطرق سياسات الدولة الأم المقابلة. نختتم بالتعبير عن كيفية تغير العالم اليوم منذ اللحظة الجيوسياسية التي ولد فيها التحول عبر الوطني، وما تعنيه هذه التغييرات لدراسة سياسات المهاجرين والمهاجرين عبر الحدود (Roger Waldinger and Tahseen Shams, 2023).

وهناك توجه بحثي نحو قضايا الهجرة والمنظمات المانحة، حيث يدعو الباحثون لإدماج المنظمات في منح الهجرة، وأخذ المهاجرين بعين الاعتبار في البحث التنظيمي. من خلال توسيط منظمات المهاجرين (IOs) كوحدة تحليل، يمكن لعلماء الهجرة إعادة النظر فيما إذا كانت المنظمات الدولية تؤثر على الرفاهية والتكامل والصوت السياسي والهويات والعولمة والتنمية، وكيفية تأثير ذلك. يجب أن يتعلم علماء الهجرة من علماء المنظمات، لكن يجب على علماء التنظيم بدورهم أن يتساءلوا عن افتراضات المهد والمواطنة في أبحاثهم. القيام بذلك يسلط الضوء على التحديات الفريدة -وفي بعض الأحيان الفرص- التي تواجهها المنظمات الدولية، خاصة فيما يتعلق بعدم المساواة المرتبطة بالوضع القانوني والوصم. يتم إثارة الجدل في أن التحليلات عبر الوطنية للعمليات الدولية تساعد على فك الاندماج التنظيمي -أي الطرق التي تولد بها السياقات على المستويات المحلية والوطنية والثنائية والجيوسياسية- على مستوى الفرص والقيود. تثير دراسة المنظمات الدولية أسئلة حاسمة عن عدم المساواة المدنية والوصمة التنظيمية، ولكنها تسلط الضوء أيضًا على قدرة المنظمات الدولية على إعطاء صوت وإحداث تغيير إيجابي لمجتمع المهاجرين (Irene Bloemraad, Ali R. Chaudhary, and Shannon Gleeson, 2022, 319- 341).

الهجرة عبر الحدود هي انعكاس مرئي لعدم المساواة العالمية. تتناول الكثير من الأدبيات الصلة بين الهجرة وعدم المساواة بشكل غير مباشر، غالبًا من خلال موضوعات؛ مثل: الهجرة والتنمية، أو اندماج المهاجرين. من المثير للدهشة أن القليل من الأبحاث تتناول دور عدم المساواة الاجتماعية بشكل مباشر. تثير هذه الفجوة سؤالين رئيسيين على الأقل؛ أولًا: كيف تؤثر عدم المساواة الاجتماعية على فرص الهجرة عبر الحدود للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؟، ثانيًا: على العكس من

ذلك؛ كيف تؤثر نتائج الهجرة على التفاوتات الاجتماعية في أنماط التوزيع العالمية وفي فرص الحياة في بلدان الهجرة الوافدة والهجرة؟ الاهتمام النهائي هو ما إذا كانت الهجرة تدعم الأشكال السائدة للطبقات الاجتماعية أو تحول توزيع السلع ذات القيمة بطريقة أساسية. بشكل عام؛ تشير هذه المقالة إلى أن الهجرة عبر الحدود تشكل طريقًا إلى الحراك الاجتماعي التصاعدي للمهاجرين، وتميل إلى تعزيز عدم المساواة الدائمة على مستوى أعمق (Thomas Faist, 2016, 323–346).

هجرة العودة حول العالم: أجندة متكاملة لأبحاث المستقبل: حاليًّا؛ هناك مجموعتان متميزتان من الاتجاهات تعالجان الحجم المتزايد والتنوع لهجرة العودة العالمية منذ منتصف التسعينيات. يبحث علم اجتماع العودة الاقتصادي، الذي يفترض أن العودة طوعية، في كيفية تأثير الوقت الذي تعيشه في الخارج والعمل في الخارج على فرص العائدين في سوق العمل والآثار المترتبة على ذلك على التنمية الاقتصادية. ومن زاوية علم الاجتماع السياسي هناك اهتمام بالتعرف على الدور المتزايد لكل من دول الهجرة والهجرة في السيطرة على الهجرة وإدارتها، وتبحث في كيفية تشكيل الجهات الفاعلة الحكومية والمؤسسية في البلدان الأصلية لتجارب إعادة الاندماج للمبعدين وطالبي اللجوء المرفوضين والمهاجرين غير المقبولين، المنزل القسري (Jacqueline Maria Hagan and Joshua Thomas Was-sink , 2020, 533–552).

قطعت البحوث المتعلقة بالأبعاد البيئية للهجرة البشرية خطوات مهمة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك؛ فقد تم نشر النتائج عبر تخصصات متعددة بمنهجيات واسعة النطاق وتطور نظري محدود. تستعرض إحدى المقالات النتائج الرئيسية للمجال وتحدد الاتجاهات المستقبلية للبحث الاجتماعي. نؤكد أن المجال قد انتقل إلى ما وراء نظريات «الدفع» البيئية الخطية نحو تكامل أكبر للسياق، بما في ذلك التفاعلات على المستوى الجزئي والمستوى المتوسط والمستوى الكلي. وتسلط الضوء على النتائج التي تفيد بأن الهجرة غالبًا ما تكون استراتيجية أسرية لتنويع المخاطر (اقتصاديات جديدة لنظرية هجرة اليد العاملة)، والتفاعل مع تكوين الأسرة، والخصائص الفردية، والشبكات الاجتماعية، والسياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية. كما تسلط الضوء على التطورات الواعدة في هذا المجال، بما في ذلك الاعتراف بأن الهجرة هي شكل طويل الأمد من أشكال التكيف البيئي. ومع ذلك؛ فهي واحدة فقط من بين العديد من أشكال التكيف. أخيرًا؛ نجادل بأن علماء الاجتماع يمكن أن يسهموا بشكل كبير في البحث عن الهجرة والبيئة من خلال الاهتمام بقضايا عدم المساواة، والتصورات، والفاعلية تجاه الهيكل. (Lori M. Hunter, Jessie K. Luna, Rachel M. Norton, 2015, 377–397)

الهجرة إلى الولايات المتحدة (المهاجرون الأفارقة في الولايات المتحدة): أكثر من نصف قرن، أفادت الأدبيات الواسعة باستمرار أن المهاجرين السود من الجيل الأول والثاني أكثر تعليمًا ونجاحًا اقتصاديًّا من الأمريكيين الأفارقة. أشارت هذه الأدبيات أيضًا إلى أن المهاجرين السود يستفيدون من التمييز

الإيجابي أكثر من الأمريكيين الأفارقة دون أن يكونوا أهدافًا مباشرة للعبودية والتمييز التاريخي. ومع ذلك؛ فإن أحد أوجه القصور المهمة في هذا الأدب هو أنه يفترض قصة نجاح غير متمايزة للمهاجرين السود، ويخفي اختلافات مهمة بين المهاجرين السود من بلدان مختلفة. باستخدام بيانات من سنوات التعداد الثلاث (١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠) ، قمت بفحص مدى ارتباط قصة نجاح المهاجرين السود بشكل مباشر بالمهاجرين الأفارقة من مختلف البلدان الأصلية في الولايات المتحدة. تكشف نتائج الدراسة أن المهاجرين الأفارقة ممثلون في السلسلة الكاملة للبنية الطبقية الأمريكية. وبالتالي؛ فإن أي تمثيل لتجربة موحدة لا يمكن الدفاع عنه تجريبيًّا. كما تمت مناقشة الآثار التجريبية والنظرية للعمل الإيجابي. من المأمول أن تكون نتائج هذه الدراسة بمثابة تحذير نظري وتجريبي مهم ضد قصة نجاح المهاجرين السود غير المتمايز، والمناقشة الساخنة على نحو متزايد حول ما إذا كان المهاجرون السود يحرمون الأمريكيين الأفارقة أم لا في القضايا المتعلقة بالاستحقاق وإجراءات العمل الإيجابي.

هذه المقارنة بين البلدان الأفريقية تحركنا بعيدًا عن التأثيرات البشرية التي غالبًا ما تصاحب فهمنا لأفريقيا والمهاجرين الأفارقة بشكل عام. من خلال تحليل الاقتصاد الاجتماعي مع التنوع العرقي بين المهاجرين الأفارقة عبر مختلف البلدان الأصلية، نتجاوز التمثيل الموحد لجميع المهاجرين الأفارقة بوصفهم ممثلين تمثيلًا زائدًا في التعليم العالي مقارنة بالأميركيين الأفارقة، وأن هذا التمثيل المفرط يقوض قدرة الأمريكيين الأفارقة على الاستفادة من العمل الإيجابي، والوصول إلى تعليم النخبة في الولايات المتحدة (Abdi M. Kusow, 2014, 74-83).

المهاجرون السود والصورة المتغيرة لأمريكا السوداء: في السياق نفسه؛ يهتم بحث آخر بفكرة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين السود. أراجع الأدبيات حول الاندماج الاجتماعي للمهاجرين السود المقيمين في الولايات المتحدة بين عاميْ ١٩١٠ و٢٠١٨، بهدف تسليط الضوء على كيف أدى نمو السكان المهاجرين السود إلى تعقيد الفهم الأكاديمي لأسباب وعواقب كل من التفاوتات بين السود، والتفاوتات بين السود والبيض في الولايات المتحدة. المقالة تتألف من ثلاثة أقسام موضوعية؛ أولًا: قام الباحث بفحص التركيبة المتغيرة لبلد الميلاد للسكان المهاجرين السود الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٣٠ ومراجعة الأدبيات حول الاندماج الاجتماعي للمهاجرين السود خلال أوائل القرن العشرين. ثانيًا: قام بمراجعة الأدبيات التي توضح كيف أن الهجرة الانتقائية وتاريخ ما قبل عام ١٩٦٥ المتباين قد شكل التفاوتات المعاصرة بين المهاجرين السود والأمريكيين السود. ثالثًا: ناقش الآثار المترتبة على هجرة السود لفهم تطور التفاوتات العرقية في القرن الحادي والعشرين (Ted G. Hamilton (2020, 295-313).

وفي السياق نفسه؛ نجد اهتمامًا بحثيًّا بالأمريكيين السود ومكاسبهم في زيادة معدلات الالتحاق بالكليات والحصول على درجات علمية في العلوم والهندسة. في مقال مهم لـ Adam Jacky يقدم

أولا: أحدث البيانات حول معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للأمريكيين السود ومعدلات تحصيلهم للدرجات العلمية، والأرقام الإجمالية للشهادات الجامعية المكتسبة على جميع المستويات. ثانيًا: تعرض المقالة بيانات حول أحدث معدلات الالتحاق وإجمالي درجات العلوم والهندسة التي حصل عليها الأمريكيون السود. أخيرًا؛ يعرض المقال عددًا من العوامل التي أسهمت في تحقيق مكاسب في العلوم والهندسة التي حصل عليها الأمريكيون السود، وكذلك العوامل التي أسهمت في بطء معدل تقدمهم في هذه المجالات الأكاديمية.

ويشير المقال إلى أن الأمريكيين السود قد أحرزوا تقدمًا كبيرًا في حقبة ما بعد الستينيات وحتى الوقت الحاضر، ويدعي أنه يمكن العثور على الأمريكيين السود اليوم في جميع القطاعات المهمة تقريبًا في المجتمع الأمريكي، بما في ذلك مكتب رئاسة البلاد. ويشير المقال إلى أن الإنجاز الأكثر أهمية على الإطلاق هو الزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع للأمريكيين السود. السبب الرئيسي وراء هذا التقدم الاستثنائي للأمريكيين السود هو التحصيل العلمي العالي. وعلى الرغم من أن الأمريكيين السود قد حققوا مكاسب كبيرة في العلوم والهندسة، إلا أن نموهم في هذه المجالات منخفض نسبيًّا مقارنة بالجماعات العرقية والثقافية الأخرى في البلاد(Amadu Jacky Kaba,2013, 67-82).

دفء الترحيب: المواقف تجاه المهاجرين وسياسة الهجرة في الولايات المتحدة: تعدُّ مواقف السكان الأصليين تجاه المهاجرين وسياسة الهجرة من العوامل المهمة في سياق استقبال المهاجرين لأنها تسهم في الترحيب الحار أو البارد، الذي من المحتمل أن يشكل الهويات المهاجرة والعرقية والعلاقات بين المجموعات. تظهر استطلاعات الرأي العام «ارتفاع درجة حرارة» مؤخرًا في التناقض التقليدي للأمريكيين بشأن الهجرة. إن البحث التجريبي حول المواقف تجاه المهاجرين والجماعات العرقية التي شكلتها الموجات الأخيرة من المهاجرين يتوافق مع الطبيعة الديناميكية لنظرية بلومر (١٩٥٨) للتحيز كشعور بموقف المجموعة النسبي. لفهم هذه الديناميكية؛ فإن البحث الذي يقارن عن قصد بمواقع الدراسة حول الصراع وظروف الاتصال ووجود أو عدم وجود سياسات رمزية، بالإضافة إلى البحث عن مجموعات عرقية وإثنية مختلفة المولد، من شأنه أن يكشف عن نطاق أوسع من تشكيل مواقف السكان الأصليين والعمليات والدور الذي تؤديه في استقبال المهاجرين .(Elizabeth Fussell, 2014, 479–498)

سياسات الهجرة للولايات المتحدة في عهد ترامب: تبحث هذه الورقة في سياسات الهجرة الأمريكية في عهد ترامب. بحلول عام ٢٠١٧، كان هناك أكثر من ٢٥٠ مليون مهاجر دولي في الدول عبر العالم. لقد تقدم العالم بشكل كبير بسبب هذه الظاهرة.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للعالم من ٢٢,٦ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨٠,٧٣٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٧. زاد عدد المليارديرات في العالم من ١٤٠ في عام ١٩٨٧ إلى ٢١٥٣ في مارس

٢٠١٩. عدد أصحاب الملايين في العالم في عام ٢٠١٧ كان ٤٢,١٥٥ مليون. أدّت الولايات المتحدة دورًا قياديًّا مهمًّا ليس فقط في استضافة الحصة الأكبر من المهاجرين الدوليين، لكنها شجعت أيضًا الدول الغنية الأخرى على قبول المزيد من المهاجرين. تشير الصحيفة -مع ذلك- إلى أن هذا الأمر يتم تقويضه من قبل الرئيس دونالد ترامب وإدارته من خلال تنفيذ سياسات الهجرة التي تقلص بشكل حاد عدد المهاجرين الذين دخلوا الولايات المتحدة خلال فترة رئاسته ودعوة الدول الأوربية إلى تقليص الهجرة بشكل حاد. من بين تداعيات إدارة ترامب لسياسات الهجرة هي فقدان المهاجرين المهرة، وانخفاض الابتكار في الولايات المتحدة، وتراجع الاقتصاد الأمريكي، والآثار السلبية لانفصال الأسرة، والركود أو الانخفاض في عدد سكان الولايات المتحدة (Amadu Jacky Kaba, 2019, 316-349).

نظرة عامة نقدية على الهجرة والتنمية: تحدي أمريكا اللاتينية: هناك نقاش مكثف مستمر حول الهجرة والتنمية في أمريكا اللاتينية. تقدم هذه المقالة نظرة عامة نقدية لوجهات النظر الرئيسية المحيطة بالنقاش في أمريكا اللاتينية عبر العلوم الاجتماعية. يتم تقديم خلفية تاريخية موجزة، يليها وصف للنماذج الثلاثة الرئيسية السائدة في المنطقة: المنظور السائد، القائم على التحديث والمبادئ الليبرالية الجديدة؛ المنظور الجنوبي، الذي له تأثير متزايد في المنطقة ومتجذر في مدرسة التنمية في أمريكا اللاتينية؛ والنهج عبر الوطني، الذي يقف بين النموذجين الأولين، ويقتصر على المستوى المتوسط من التحليل. يسلط القسم الأخير الضوء على خمسة موضوعات متطورة ظهرت في المنحة الدراسية في المنطقة. يؤكد المقال على الخصوصية والإسهامات الرئيسية التي قدمها علماء أمريكا اللاتينية لفهم وإزالة الغموض عن العلاقة المعقدة بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان. (Raúl Del-gado-Wise, 2014, 643–663)

الهجرة داخل المنطقة في أمريكا الجنوبية: تسهم هذه المقالة في الحوار العالمي الذي يحاول دمج الهجرة بين بلدان الجنوب داخل المنطقة في المناقشات السياسية والأكاديمية من خلال مراجعة الديناميكيات والخصائص والسياقات القانونية للهجرة بين الأقاليم في أمريكا الجنوبية، حيث تقدم أولًا: التكوين التاريخي للأنظمة الفرعية المهاجرة، ونحدد الاتجاهات الناشئة. ثم ننظم مراجعتنا على أساس القضايا النظرية الرئيسية المحيطة بالهجرة الدولية وأهميتها في المنطقة، وتشمل هذه القضايا: الدافع، وسياقات الأصل والاستقبال، وديناميات الهجرة، والجنس، والعرق، والتكيف مع المهاجرين، وسياسات الهجرة(Marcela Cerrutti and Emilio Parrado, 2015, 399–421).

الوصول إلى شنغهاي: ملاذ لليهود اللاجئين (١٩٣٣-١٩٤١): يثير هذا البحث قضية الموجة الثالثة للهجرة اليهودية إلى شنغهاي. بين عاميْ ١٩٣٣ و١٩٤١، وصل ما يقرب من ٣٠٠٠٠ لاجئ يهودي إلى ساحل شنغهاي. بينما مر بعضهم إلى دول أخرى، بقي معظمهم في شنغهاي حتى انتهاء الحرب. في ضوء الحرب الصينية اليابانية، حاولت السلطات الحاكمة في شنغهاي وقف تدفق

اللاجئين اليهود. على الرغم من الضغط؛ فإن اللاجئين اليهود تمكنوا ليس فقط من دخول شنغهاي ولكن بسرعة إنشاء مجتمعات مزدهرة في منطقة تيلانكياو ( Weihan Liu, 2021, 25-31)

وحول العواقب الاجتماعية للهجرة القسرية واللاجئين تعرض أحد الأبحاث لوجهات النظر الاجتماعية والبحوث حول نتائج وآثار الهجرة القسرية واللاجئين على المهاجرين ومجتمعات التوطين. تم التأكيد على القيود والفرص التحليلية التي تفرضها مفاهيم الهجرة القسرية واللاجئين والمهاجرين لأغراض البحث التجريبي. تتم معالجة الميول البحثية حول الهجرة القسرية واللاجئين لخدمة السياسات والبرامج فيما يتعلق بوضع تصور لعمليات النزوح، وكذلك تصميم البحث. وتم استخدام عدسة ديموغرافية اجتماعية لتوضيح سجل من الأبحاث حول عواقب الهجرة القسرية واللاجئين والتوطين. ويتم النظر في الآثار المترتبة على القضايا العالمية؛ مثل: تغير المناخ، ووباء COVID-19. تظهر القضايا التحليلية من التقاطعات، وعدم وجودها، بين الهجرة القسرية، ودراسات اللاجئين، وتحليل سياسات الهجرة(Ellen Percy Kraly, Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi, Lorraine Lizbeth Torres Colón, Holly E. Reed 2023).

العرق والجنس والتمييز الطبقي الاجتماعي في تقاطع مع الهوية السياسية في ريو دي جانيرو: تناقش هذه المقالة التحيزات والتمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي، النساء، والمثليين، والمشردين، والمهاجرين، والشباب، مع الأخذ في الحسبان: الطبقة، والدين، والاختلافات السياسية بين سكان مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل. وتهدف المقالة إلى تحليل وربط البيانات المتنوعة للأحكام المسبقة في تصورات ومواقف وممارسات سكان مدينة ريو دي جانيرو؛ تشمل: العرق، والجنس، والهجرة، والطبقة الاجتماعية، والدينية، والهوية السياسية. يتم تحليل هذه الأنواع من التمييز من خلال نهج التقاطع باستخدام مفهوم يسمى «التمييز: مصفوفة التحليل العلائقية» في تصميم من مرحلتين على عينة قوامها ٧٥٩ من سكان الحضر أجابوا على استبيان يسأل عن: تصوراتهم، والمواقف والممارسات والعلاقات بين المجموعات حول العنصرية والبطريركية، والتحيز الجنسي، ورهاب المثلية الجنسية، وكراهية الأجانب، وتحديد الهوية الذاتية داخل مختلف الطبقات الاجتماعية والأديان والهويات السياسية الأيديولوجية؛ تم تطبيق الارتباطات والنموذج الإحصائي لتحليل المكونات الرئيسية لاستكشاف العوامل الرئيسية للتمييز. كل نوع من أنواع التمييز له نهج مفاهيمي، على سبيل المثال (الجنس) يتم تمثيل التمييز والسلطة الأبوية على أنها كره للنساء ورهاب المثلية، يتم تمثيل الطبقات الاجتماعية من خلال الاختلافات في مستوى التعليم وظروف العمل، علاوة على ذلك التحيزات ضد المهاجرين والمشردين بوصفهم محرومين. يتم تحديد المجموعات الاجتماعية والدين والهوية السياسية بواسطة التصنيف الذاتي (يميني، يساري، أو وسط ). يتم تحليل هذه الأنواع من التمييز في ضوء نظرية شاملة والإطار المفاهيمي للتقاطع، مع التركيز على عمليات الهيمنة تلك الواجهة بين

الأنظمة الاجتماعية القمعية المختلفة؛ مثل: الطبقة الاجتماعية، والنظام الأبوي، والتشكيلات العرقية، والجنس، والأجيال، والأحكام المسبقة القومية. يتم تعريف نهج التقاطع هذا على أنه مصفوفة: العرق ، والجنس، والتمييز الطبقي والاجتماعي، والقيم الديمقراطية. ويتم ذلك في إطار الإجماع الأكاديمي البرازيلي على أسطورة الديمقراطية العرقية بوصفها السمة الرئيسية العنصرية في البرازيل Cristina (Gomes,2022, 157-174)

## وحول المشكلات الناجمة عن العرق تأتي هذه الأبحاث:

لون البشرة والتلوين: البحوث العالمية والمفاهيم والقياس: هناك تناول من قبل أدبيات واسعة ومتعددة التخصصات وعالمية بشكل متزايد تتعلق بلون البشرة، وترتبط بالوضع في جميع أنحاء العالم. قامت الغالبية العظمى من الأبحاث بالتحقيق في المجتمعات الغربية، حيث كان اللون والتلوين مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالعرق والعنصرية. في أمريكا اللاتينية، تداخلت مجموعتا المفاهيم بشكل خاص. في بقية العالم، لا سيما في آسيا، كان اللون والتلوين مهمين أيضًا ولكنهما تطورتا بشكل منفصل عن المفاهيم الجديدة نسبيًّا للعرق والعنصرية. ومع ذلك؛ في السنوات الأخيرة، يبدو أن الوعي بالألوان والتفوق الأبيض قد تم توحيدهما وعولمتهما وتسليعهما، كما يتضح من صناعة تفتيح البشرة العالمية التي تقدر بمليارات الدولارات. أخيرًا؛ قمنا بتوثيق الاهتمام المنهجي المتزايد بقياسات لون البشرة وبيانات العلوم الاجتماعية التي تتضمن مقاييس لون البشرة. Angela R. Dixon and Ed-ward E. Telles, 2017, pp. 405–424)

العرق والسياسة في عصر أوباما: نادرًا ما كان العرق مهمًّا في السياسة الأمريكية أكثر مما هو عليه الآن. لقد كشف انتخاب الرئيس أوباما عن الانقسامات العرقية التي لا تزال تمزق الولايات المتحدة. وهنا يسعى المقال إلى تحليل تأثير أوباما على الحياة الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة. أولًا: بفحص المعنى الرمزي لانتخاب أوباما للمواطنين السود والبيض. ثانيًا: كيف أثرت العنصرية على السلوك السياسي للبيض وتفضيلاتهم السياسية. بعد ذلك؛ يفحص كيف أثر الرئيس أوباما على السياسة العامة(Christopher Sebastian Parker, 2016, 217–230).

وفي السياق نفسه الذي يعكس الاهتمام البحثي بموضوع (العرق) تناقش هذه المقالة التطورات المعاصرة في البحث النوعي حول العرق والجريمة والعدالة الجنائية، مع التركيز على الدراسات الإثنوغرافية للعرق، والشرطة، والعدالة الجنائية، والسجون، والحبس الجماعي. تخبرنا هذه الإثنوغرافيا عن السياقات اليومية التي يتم فيها إنتاج الجريمة والقانون والعقاب. إنها تساعد في إنشاء هياكل مرئية للسلطة تسهم في عدم المساواة، وتدفع باتجاه نهج أكثر انعكاسًا للإثنوغرافيا، وتزيد من تعقيد فهمنا للثقافة. ظهر نموذج منهجي يوجه عملية البحث ويساعدنا على فهم الأسباب الجذرية ونتائج بعض القضايا الأكثر إلحاحًا في الولايات المتحدة: العرق والعنصرية في نظام العدالة، ومضايقات

الشرطة، وعنف الشرطة، والعلاقات بين الشرطة والمجتمع، والحركات الاجتماعية المناهضة للسلطة، ومنع الجريمة، وتدعو المقالة في النهاية إلى تطوير منحى منهجي تحت مُسمى (نهج الوعي المزدوج الاجتماعي.(Victor M. Rios, Nikita Carney, and Jasmine Kelekay. 2017, 493–513)

وفي السياق نفسه؛ تهتم إحدى المقالات بالتركيز على ثلاث قضايا رئيسية: التحديد الشامل للعرق، والظروف التي يتم بموجبها إنشاء الفئات العرقية، والاتجاهات الحديثة في هذا المجال. مع التركيز على فئات محددة في أمريكا اللاتينية وآسيا، والهويات في أوربا. نحن نجادل بأن الوحدة العرقية تتميز بتوتر فريد متأصل في الحفاظ على الفروق بين المجموعات الفرعية مع توليد شعور أوسع بالتضامن. يميز هذا التوتر العرقانية كشكل من أشكال التعبير الإثني لأنه يضع مسائل تنوع المجموعات الفرعية والشرعية الثقافية في المقدمة. على هذا النحو؛ فإن دراسة الشمولية تشجع الباحثين على أخذ الديناميكيات داخل المجموعة على محمل الجد واستكشاف كيف يتم التفاوض أو إسكات النزاعات بين المجموعات. الفرعية في عمليات التعبئة العرقية والتصنيف. وتدعو المقالة في النهاية إلى مزيد من الأبحاث التي تتجاوز تصميم دراسة الحالة الأمريكية وتجعل العمليات العرقية واضحة في البحث الدولي حول العرق والقومية (Dina Okamoto and G. Cristina Mora, 2014, 219–239).

عرض مقارن للعرق والمشاركة السياسية: يستعرض هذا المقال مقاربات الانتماء العرقي والمشاركة السياسية ، مع التركيز بشكل خاص على أوربا الغربية. ويجادل بأن الدراسات تميزت في البداية بنهج بنيوي وتحولت لاحقًا إلى فهم ثقافي أكثر للتعبئة العرقية. أيضًا، بسبب زيادة هجرة اليد العاملة بعد الحرب العالمية الثانية، حوّل الباحثون انتباههم من الانفصالية العرقية إلى التعريفات العرقية وتعبئة المهاجرين. في حين أن التعبئة السياسية حول (أو على أساس) العرق كان يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه عامل تخريبي داخل الدول، ثم أيضًا كمورد أو حاجز لمشاركة المهاجرين السياسية في السياقات الوطنية، فإنه تتم دراسته الآن تحت رعاية تزايد النزعة العابرة للحدود القومية أيضًا. في الوقت نفسه، أصبح يُنظر إلى الدين، وخاصة الإسلام (في السياق الأوربي)، على أنه أحد أهم علامات الهوية والاختلاف في المجتمعات الأوربية. تركز الانعكاسات النظرية لهذه المقالة على تجاور هذين التطورين، زيادة عبر الوطنية و(إعادة) ظهور الدين كعلامة حدية ذات صلة. لتحليل هذه التحولات، يقارن المقال بين ثلاثة مناهج نظرية فيما يتعلق بالعرق: نظريات التكامل، ونظرية تعبئة الموارد، ونهج هياكل الفرصة السياسية. وتقترح مراجعة الفهم التقليدي للتكامل على أنه حدود وطنية، وتسلط الضوء على الحاجة إلى وجهات نظر جديدة لدراسة العرق والمشاركة السياسية في سياق العولمة (Riva Kastoryano and Miriam Schader, 2014, 241–260).

ونلتقي في إطار الاهتمام بقضايا الجماعات العرقية بمقالٍ حول الاغتراب الناجم عن المصاهرة بين الدروز في إسرائيل، فيبحث في تأثير زواج الشباب الدرزي ، حيث إن مجتمعهم المقيد يمثل

أقلية عرقية، وتم إجراء مقابلات معمقة مع ١٧ رجلًا درزيًّا لتحليل وقياس الاغتراب الناجم عن هذا الزواج. الطائفة الدرزية في إسرائيل هي مجتمع ريفي. حتى ثلاثة عقود مضت، كان المجتمع الدرزي محافظًا. اليوم؛ المجتمع الدرزي يشهد تغيرات تؤثر على خصائصه، ويتم التأكيد عليها من خلال تقويض السلطة التقليدية. يتعرض جيل الشباب الدرزي للعالم خارج القرية، متجاوزًا الموقف والتصور التقليديين حيث آفاق سياسية واقتصادية وأكاديمية وأمنية جديدة، ويكشف البحث أن رجالًا دروزًا يقابلون زوجاتهم غير الدروز في المدينة، في أثناء الدراسة أو العمل أو الخدمة في الجيش. الانفتاح على الحداثة وفضح المجتمع اليهودي في المدن وفي أجهزة الأمن، الحكومة المهيمنة والحديثة والليبرالية للدولة اليهودية، يؤدي إلى زيادة الاحتكاك وإلى إضعاف العلاقة بالدين والتقاليد. وبالتالي؛ فإن عملية الاستيعاب تصبح قصيرة. (Janan Faraj Falah, 2018, 70-82)

حول الممارسة الثقافية في مجتمعات حديثة غير متجانسة: قدَّم البحث عرضًا موجزًا للمشاكل في الدراسة الاجتماعية للثقافة، تلاه نظرة متكاملة متعددة التخصصات للثقافة تتجنب السياقية المتطرفة والأرثوذكسية الأخرى. يتم تعريف الثقافة على أنها المنتج المترافق لعمليتين تكوينيتين متبادلتين. الأول هو عملية مستقرة ديناميكيًّا من هياكل المعرفة التي يتم إجراؤها بشكل جماعي، وإعادة إنتاجها، ومشتركة بشكل غير متساوٍ، وتكون معلوماتية وذات مغزى، ومتجسدة داخليًّا، وممثلة خارجيًّا، وتوفر إمكانية التنبؤ، وتوازن التنسيق، والاستمرارية، والمعنى في الإجراءات والتفاعلات البشرية. والثاني هو عنصر عملي للثقافة يؤسس الأول، وله قواعده الخاصة في الاستخدام وبنية مشتقة عمليًّا من المعرفة العملية. قدم أيضًا حسابًا للتغيير واعتمد على نظرية تنشيط المعرفة في استكشاف الديناميكا الدقيقة للممارسة الثقافية، واقترح مفهوم التكوين الثقافي كطريقة أفضل لدراسة الممارسة الثقافية في مجتمعات حديثة غير متجانسة للغاية، حيث يتحول الناس بين تكوينات متعددة ومتداخلة (Orlando Patterson, 2014, 1–30).

**إثنوغرافيا العرق والجريمة والعدالة: نحو وعي اجتماعي مزدوج**

تناقش هذه المراجعة التطورات المعاصرة في البحث النوعي حول العرق والجريمة والعدالة الجنائية، مع التركيز على الدراسات الإثنوغرافية للعرق والشرطة والعدالة الجنائية والسجون والحبس الجماعي. تخبرنا هذه الإثنوغرافيا عن السياقات اليومية التي يتم فيها إنتاج الجريمة والقانون والعقاب. إنها تساعد في إنشاء هياكل مرئية للسلطة تسهم في عدم المساواة، وتدفع باتجاه نهج أكثر انعكاسًا للإثنوغرافيا، وتزيد من تعقيد فهمنا للثقافة. ظهر نموذج منهجي يوجه عملية البحث، ويساعدنا على فهم الأسباب الجذرية ونتائج بعض القضايا الأكثر إلحاحًا في الولايات المتحدة: العرق والعنصرية في نظام العدالة، ومضايقات الشرطة، وعنف الشرطة، والعلاقات بين الشرطة والمجتمع، والحركات الاجتماعية المناهضة للسلطة، ومنع الجريمة، والعودة. تعمل مجموعة المنح الدراسية هذه

بشكل جماعي على تطوير نموذج أكثر انعكاسًا في الإثنوغرافيا، الذي نطلق عليه نهج الوعي المزدوج الاجتماعي(Victor M. Rios, Nikita Carney, and Jasmine Kelekay, 2017, 493–513).

**المتطلبات الأساسية السياسية والثقافية للحماية مصلحة الأورومو الوطنية:**

الهدف الرئيسي هو التناول النقدي للمتطلبات الثقافية والسياسية التي تحتاجها أمة أورومو لتحقيق أهداف السيادة السياسية والديمقراطية المتساوية وحمايتها المصلحة الوطنية. أولًا: تقدم الورقة بإيجاز معلومات أساسية عن المؤسسات الثقافية والمؤسسية لأورومو. ثانيًا: تحدد وتشرح التحديات الرئيسية التي تحتاج قوميو أورومو إلى التغلب عليها لتحقيق أهداف حركة الأورومو الوطنية. ثالثًا: تتعامل القطعة مع مواطن القوة والتحديات الثقافية والسياسية الحالية، وأهمها خرائط الطريق الأيديولوجية والسياسية اللازمة لتحقيق كامل الأهداف السياسية لأمة الأورومو وحماية القومية. ويخلص المقال إلى أن حماية المصلحة الوطنية للأورومو تتطلب استعادة أفضل العناصر، وإعادة اختراع دولة أوروميا الديمقراطية في سياق متعدد الجنسيات. ويثير المقال قضايا خاصة بقواعد اللعبة الديمقراطية والقيم الوطنية(Jalata, A. 2019. 95-113).

وفي السياق نفسه؛ يهتم بحث آخر بالإرهاب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أوروميا وإثيوبيا، ويشرح المؤلف كيف قامت حكومة آبي أحمد الجديدة بالنافكسانايا التي كانت تحاول استعادة المؤسسات الاستعمارية الاستيطانية الإثيوبية (أمهرة) من خلال إنشاء مراكز قيادة عسكرية والترويع وارتكاب الإبادة الجماعية على شعب الأورومو منذ عام ٢٠١٨. وقد حشد النظام «الفيدرالية» والقوات العسكرية والأمنية الإقليمية، القوات الإريترية والأمهرية، وأمهرة فانو شبه العسكرية للقتال مع جيش تحرير أورومو (OLF–OLA) التي تكافح لتحرير شعب الأورومو من الإثيوبيين Asafa (Jalata 2023, 63-83)

**ومن الموضوعات الأخرى التي يهتم بها الباحثون في الدراسات الغربية:**

الموقف الطبقي والرأي السياسي في الديمقراطيات الغنية: في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع اليوم، تزامن الاهتمام الأكاديمي بالسياسة الطبقية مع تزايد عدم المساواة الاقتصادية، وزيادة الدعم للأحزاب السياسية غير الرئيسية والمرشحين، وزيادة تدفقات الهجرة. يقوم الباحثون بمراجعة أبحاث العلوم الاجتماعية حول وجهات نظر الشرائح الطبقية المختلفة تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ونجد اهتمامًا علميًّا أكبر بالترابط بين الاهتمامات والتفضيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أكثر مما كان عليه الحال حتى في حالات قليلة منذ سنوات مضت. والهدف الرئيسي هو تجميع وتقييم نقدي لهذه الأدبيات سريعة التوسع، ويقدم البحث أيضًا بيانات تجريبية حول الاختلافات الطبقية وأوجه التشابه في الرأي السياسي عبر ١٨ دولة، مع تحديد مجالات البحث التي تحتاج إلى مزيد من التجارب، والمنهجية، والتحقيق النظري. ويثير المقال موضوعات: الطبقة،

والهوية، والرأي العام (Arvid Lindh and Leslie McCall, 2020, 419–441).

حول الدولة الحديثة في ضوء التحقق (الاستقصاء) المقارن يناقش المقال قضية التطور السياسي في ضوء كتاب فوكو ياما حول أصول النظام السياسي. مصطلح الدولة هو جوهر السياسة، ولتحليل الدولة الحديثة السابقة، قام فوكو ياما بتحليل الحالة البشرية قبل الدولة على أنها إما عديمة الجنسية، الفوضى أو القبلية. ومع ذلك؛ فهما ليسا الشيء نفسه. لا نعرف كيف عاش الناس قبل ظهور الحضارات العظيمة الأولى في بلاد ما بين النهرين وسند الوادي. الفترات التي سبقت مدينة أوروك الأولى مخفية، على الرغم من الكثير من الأحداث الجديدة النتائج في علم الآثار وعلم الوراثة. يطرح فوكو ياما رؤى توماس هوبز، وماكس فيبر، وكارل ماركس ( Lane, J.-E. 2021, 147-153).

**الحكم في المجال العام وسياسات النوع الاجتماعي**

الحوكمة إجراء حديث في مهمة الحكم التي يتم إجراؤها من خلال الحوار، والتفاوض، وتوضيح الأهداف، وتعزيزها من خلال التواصل السياسي الفعال مع الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة، الذين يأتون من القطاعين العام أو الخاص أو من المجتمع المدني، وتحديد المواقع في عملية تطوير السياسة العامة. يتم التعبير عن هذا الشكل من الحكم الديمقراطي من خلال التغييرات المؤسسية، أي من خلال تغييرات في القواعد والأنظمة التي تنظم العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة أو الشركاء في بيئات مختلفة، لا سيما تلك العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وتلك المنشأة بين الدولة والسوق والأسرة. بهذا المعنى، ستفتح التغييرات في السياسات العامة فرصًا جديدة لتحويل وتفضيل نظام السلطة بين الجنسين فيما يتعلق -على سبيل المثال- بمشاركة المرأة وإدراج منظور النوع الاجتماعي في عمليات الحكم الديمقراطي.

يجب أن نكون متيقظين باستمرار، ونفكر في تصميم سياسات المساواة، في محاولة للتأثير بشكل أساسي على حل من جانبين: الفجوة المنهجية بين السياسة الرسمية وتنفيذها والقيود، وقضايا النوع الاجتماعي في المجال المؤسسي، مع التركيز على المجال الخاص الذي يستهدف الرجال أيضًا. لا يمكن للحكم أن يكون فعالًا إلا إذا كان قائمًا على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وتعزيز إدارة أكثر كفاءة. لذلك؛ فإن أحد تحديات الحكم الحديث هو التحول من تلك العلاقات الاجتماعية الموجهة إلى إدارة تشاركية للحياة العامة والسياسة (Pérez-Jorge, D. , Domínguez, Y. , de la Rosa Hormiga, M. , Martín, L. and Morales, M , 2015, 153-161).

وفي إطار الاهتمام بالحركات الاجتماعية والهوية سعت دراسة الحركة الاجتماعية بشكل متزايد إلى فهم الديناميكيات العلائقية لنشاط الحركة الداخلية، من التحقيق في العوامل التي تمكن تحالفات الحركة إلى تحليل مقايضات التهجين التنظيمي. نجمع هذه الظواهر وغيرها من الظواهر ذات الصلة معًا تحت عنوان عمليات تجاوز الحدود. على وجه التحديد، ننظم بحثًا حول امتداد الحدود في

الحركات الاجتماعية من خلال تحديد ثلاثة أنواع من الحدود التي لها أهمية رمزية كرسومات فئوية: (أ) حدود القضية والهوية، (ب) الحدود التنظيمية، (ج) الحدود التكتيكية. ثم نوضح التوتر في العمل الذي درس كيف أن كل شكل من أشكال تجاوز الحدود إما يعزز أو يعيق تحقيق ثلاث نتائج مهمة للحركة: (أ) التعبئة، (ب) تضامن الحركة الداخلية ونطاقها، (ج) الاجتماعية الخارجية والتغيير السياسي. نحن نربط أنواعنا الثلاثة من الحدود الممتدة لهذه الأنواع الثلاثة من النتائج في إطار عمل منظم لتحديد الفرص المستقبلية للبحث حول امتداد الحدود في الحركات الاجتماعية (Dan Wang, Alessandro Piazza, Sarah A. Soule, 2018, 167–187).

الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية: يقدم هذا المقال مراجعة لأبرز الدراسات حول الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية التي نُشرت في السنوات الخمس والعشرين الماضية. لا يقتصر الأمر على تقييم الأسئلة والآثار التجريبية التي كشفت عنها هذه الدراسات، ولكنه يشير أيضًا إلى الألغاز النظرية والتجريبية التي يتم التحقيق فيها حاليًّا، أو التي لم يتم فحصها بعد. عند القيام بذلك؛ تستعرض هذه المقالة نوعين من الدراسات: تلك التي في رأي المؤلف تغطي الحركات الأكثر بروزًا في المنطقة، وتلك التي تقدم لنا المقترحات الواعدة لتطوير الحقل الفرعي في المستقبل. من خلال هذه المراجعة، يأمل المؤلف في فتح النقاش والمساعدة في تضمين الحركات الاجتماعية لأمريكا اللاتينية في الدراسة المنهجية للتعبئة الاجتماعية المقارنة في علم الاجتماع والسياسة المقارنة (María Inclá, 2018, 535–551).

نسبة الواحد بالمئة وحركات الاحتجاج: لفتت حركات الاحتجاج الأخيرة الانتباه إلى نسبة الواحد في المئة، وهي شريحة من السكان ضرورية لفهم عدم المساواة والحراك الاجتماعي، ولكنها تجتذب القليل نسبيًّا من الاهتمام البحثي. في هذه المقالة؛ قمت بمسح البحث الحالي على واحد بالمئة في الولايات المتحدة. أميز الدخل عن الثروة، وأظهر أن كلاهما مركز للغاية ولكن تركيز الثروة، وخاصة الثروة المالية، مرتفع للغاية. أصف السمات الديموغرافية والأمور المالية للأسر التي تشكل نسبة الواحد في المئة، وأناقش كيف تغيرت هذه في العقد الماضي. أقوم بمراجعة الأدبيات التي تشرح ارتفاع المداخيل العليا، وأقترح أن تركز الأبحاث المستقبلية بشكل مفيد أكثر على كبار مالكي الثروة وعلى العمليات الديموغرافية وعمليات مسار الحياة التي تكمن وراء تركيز الدخل والثروة. أختم بالتكهن حول سبب تسامح الأمريكيين مع تركيز الموارد (Lisa A. Keister, 2014, 347–367)

امتداد الحدود في الحركات الاجتماعية: السوابق والنتائج. سعت دراسة الحركة الاجتماعية بشكل متزايد إلى فهم الديناميكيات العلائقية لنشاط الحركة الداخلية، من خلال التحقيق في العوامل التي تمكن تحالفات الحركة إلى تحليل مقايضات التهجين التنظيمي. نجمع هذه الظواهر وغيرها من الظواهر ذات الصلة معًا تحت عنوان عمليات تجاوز الحدود. على وجه التحديد؛ ننظم بحثًا حول امتداد الحدود في الحركات الاجتماعية من خلال تحديد ثلاثة أنواع من الحدود التي لها أهمية رمزية

كرسومات فئوية: (أ) حدود القضية والهوية، (ب) الحدود التنظيمية، (ج) الحدود التكتيكية. ثم نوضح التوتر في العمل الذي درس كيف أن كل شكل من أشكال تجاوز الحدود إما يعزز أو يعيق تحقيق ثلاث نتائج مهمة للحركة: (أ) التعبئة، (ب) تضامن الحركة الداخلية ونطاقها، (ج) الاجتماعية الخارجية والتغيير السياسي. نحن نربط أنواعنا الثلاثة من الحدود الممتدة لهذه الأنواع الثلاثة من النتائج في إطار عمل منظم لتحديد الفرص المستقبلية للبحث حول امتداد الحدود في الحركات الاجتماعية (Dan Wang, Alessandro Piazza, Sarah A. Soule, 2018, 167–187).

وحول الحركات الاجتماعية المعاصرة في بيئة إعلامية هجينة: تعد وسائل الإعلام مركزية في ديناميات الاحتجاج والحركات الاجتماعية. تواجه الحركات الاجتماعية المعاصرة بيئة متغيرة تتكون من تقنيات ومنصات إعلامية جديدة تتيح هويات وأشكال تنظيمية وممارسات جديدة. وهنا يتم مراجعة الأبحاث الحديثة التي تركز على الطرق التي تتشكل بها الحركات وتشكلها البيئة الإعلامية والطرق التي أعادت بها التغييرات في البيئة الإعلامية تشكيل المشاركة والتعبئة وتأثيرات النشاط. ويوصي المقال بالتحرك نحو مفهوم أوسع لوسائل الإعلام في الحركات؛ وتطوير مهارات منهجية وتحليلية جديدة للأشكال الناشئة من وسائل الإعلام؛ والتحقيق في الطرق التي تعمل بها وسائل الإعلام على تعزيز أو تغيير أو تقويض قدرة الحركات على حشد الدعم، وتشكيل الهويات والمواقف الأوسع، وتأمين مزايا جديدة من الأهداف والسلطات. (Neal Caren, Kenneth T. Andrews, and Todd Lu, 2020, 443–465)

**السلوك السياسي (الخاطئ): الانتباه والثغرات في دراسة السياسة اللاتينية.**

تطور مجال السياسة اللاتينية بسرعة خلال العقد الماضي، لكن بعض المجالات في هذا المجال حظيت باهتمام أكبر من غيرها، مع بقاء بعض الموضوعات مهملة نسبيًّا. تبدأ هذه المقالة بمراجعة ثلاثة فروع أساسية من الأدبيات الحديثة حول المشاركة المدنية اللاتينية، وسياسات الهوية، والمؤسسات. بعد ذلك؛ يتمحور حول انتخابات عام ٢٠١٦ لتسليط الضوء على ثلاثة محاور إضافية للتحقيق التي إما لم يتم دراستها جيدًا أو حيث لا تزال النتائج في الأدبيات متضاربة: آثار التهديد على التعبئة اللاتينية، ودخول الناخبين اللاتينيين الجدد في السياسة الأمريكية، والمحافظة اللاتينية. بتقييم هذا المجال، يختتم المقال بالدفاع عن مزيد من الاهتمام بالأسئلة التي لم يتم دراستها جيدًا وضد الافتراضات السهلة حول اللاتينيين في السياسة الأمريكية (Michael Jones-Correa, Hajer Al-Faham, David Cortez., 2018, 213–235).

القومية في الأوقات المستقرة: بسبب الانشغال بفترات من التغيير الاجتماعي على نطاق واسع، أهملت أبحاث القومية لمدة طويلة إقامة القومية اليومية في الديمقراطيات المعاصرة. ومع ذلك؛ بدأت المنح الدراسية الحديثة في تحويل تركيز هذا المجال الأكاديمي نحو دراسة القومية ليس فقط كمشروع سياسي ولكن أيضًا كفئة معرفية وعاطفية وخطابية منتشرة في الممارسة اليومية. بدمج الرؤى من

العمل على القومية المبتذلة واليومية، والطقوس الجماعية، والهوية الوطنية، والنضالات التذكارية مع النتائج المستندة إلى الاستقصاء من علم النفس السياسي، أثبت أن المعاني المرتبطة بالأمة تختلف داخل وعبر السكان وكذلك بمرور الوقت، مع تداعيات مهمة من أجل التفاعل الجزئي والمعتقدات والسلوك السياسي، بما في ذلك دعم السياسات الإقصائية والسياسات الاستبدادية. -Bart Bonikow ski, 2016,427–449)

الإمبريالية: يضيف علماء الاجتماع لهجات تأديبية محددة إلى الأدب المزدهر في الدراسات الاستعمارية والإمبريالية وما بعد الاستعمار. لقد كانوا حريصين بشكل خاص على إضافة حسابات تفسيرية إلى الأدبيات التاريخية عن الإمبراطوريات. ابتداءً من الخمسينيات من القرن الماضي، كان علماء الاجتماع رائدين في دراسة المستعمرات كتكوينات تاريخية. ضد المناهج الأنثروبولوجية التقليدية، أصر علماء الاجتماع على دراسة المستعمر والمستعمر في تفاعلاتهما الديناميكية، متسائلين كيف تم تحويل كلتا المجموعتين. مثل علماء ما بعد الاستعمار المعاصرين، بدأ علماء الاجتماع في التساؤل في الخمسينيات عن كيفية إعادة تشكيل المدن بواسطة الاستعمار الخارجي والهجرة الاستعمارية. ترديدًا للمناقشات التي جرت في الخمسينيات من القرن الماضي بين علماء الاجتماع العاملين في المستعمرات؛ فإن المناقشات الحالية لعلم الاجتماع ما بعد الاستعمار تتساءل عن قابلية تطبيق المفاهيم والنظريات العلمية الاجتماعية الغربية على الجنوب العالمي، وتتساءل: كيف تم تشكيل علم الاجتماع نفسه بواسطة الإمبراطورية. تركز الأبحاث الاجتماعية الحالية حول الإمبراطوريات على ست مجموعات من الآليات السببية: (١) الرأسمالية؛ (٢) الجغرافيا السياسية والحرب والعنف؛ (٣) التمثيلات الثقافية والذاتية؛ (٤) المقاومة والتعاون من قبل المستعمر؛ (٥) الأبعاد المؤسسية للإمبراطوريات والمستعمرات؛ (٦) الصراع والتسوية بين المستعمرين في قلب الدول الاستعمارية. (George Steinmetz, , 2014, 77–103)

الحرب War: على الرغم من أن الحرب كانت منذ مدة طويلة موضوعًا مهملًا في العلوم الاجتماعية؛ فإننا الآن ننظر إلى الوراء على عدة عقود من البحث المنهجي. يلخص هذا المقال أولًا: الاتجاهات الرئيسية للبحوث الحديثة في العلوم السياسية، حيث ظهرت الدراسات الأكثر تأثيرًا والمناقشات المنظمة جيدًا. ثم يحدد أربع مساهمات رئيسية قدمها علماء الاجتماع السياسي والثقافي والتاريخي المقارن: دراسة العمليات الأيديولوجية والثقافية والشرعية التي تؤدي إلى الحرب وتشكلها؛ تكوينات القوة السياسية وعدم المساواة كأسباب ونتائج للحرب؛ كيف تؤثر الحروب وتتأثر بالتطورات التنظيمية (بما في ذلك قدرة الدولة)؛ والقوى السببية طويلة المدى التي تنتج انتظامات على المستوى الكلي (Andreas Wimmer, 2014, 173–197).

النشاط السياسي للشركات: يمثل هذا النشاط شاغلًا طويل الأمد ومجالًا للابتكار لعلماء الاجتماع.

ويهدف المقال إلى تناول الدراسات الخاصة بخمسة أنواع من العمل السياسي للأعمال التي تقدم عدسات إلى قوة الشركات في الولايات المتحدة: المشاركة في السياسة الانتخابية، وضغوط الشركات المباشرة، والعمل الجماعي من خلال الجمعيات والائتلافات والحملات التجارية في المجتمع المدني والجوانب السياسية لمسؤولية الشركات. من خلال هذه الطرق، كما يُسلط الضوء على أربعة تحولات منذ السبعينيات: (أ) تجزئة متزايدة للمصالح الرأسمالية، (ب) اهتمام أوثق بالروابط بين جماعات الضغط التجارية والاندماج الاجتماعي للشركات، (ج) الابتعاد عن افتراض أن المال يشتري سياسيًّا الانتصارات، (د) سبل جديدة لتأثير الشركات الخفي. أعادت هذه المجموعة من الأبحاث تنشيط النقاش الكلاسيكي النخبوي / التعددي مع إثارة أسئلة جديدة حول كيفية تكيف الفاعلين التجاريين مع (وإحداث تغييرات داخل) بيئاتهم الاجتماعية والسياسية (Edward T. Walker and Christopher M. Rea, 2014, 281–304).

**التقاطعية وعلم اجتماع فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز):**

يركز المقال على ثلاثة موضوعات هيمنت على الأدبيات الاجتماعية حول فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في الولايات المتحدة: (أ) التركيبة السكانية للوباء وديناميات المخاطر الهيكلية والحيوية والفردية؛ (ب) التجارب الحية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ (ج) الاستجابة الجماعية لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من خلال الخدمات المجتمعية والنشاط السياسي والحركات الاجتماعية والسياسات العامة. تابع علماء الاجتماع الاستقصاء في جميع هذه المجالات ودفعوا في كثير من الأحيان الاستخدام الضمني والصريح للمقاربات التي تكشف عن علاقات القوة الكامنة في الوباء. تشير الأبحاث السابقة وديناميكيات الوباء إلى حجة أساسية: فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز هو وباء من عدم المساواة متعدد الجوانب الذي يغذيه عدم المساواة العرقية والجنسانية والطبقية والجنسية على المستويات الهيكلية الكلية والمؤسسات المتوسطة والشخصية الدقيقة. تشكل هذه التفاوتات بشكل كبير احتمالية التعرض للفيروس؛ حقائق التعايش مع العدوى؛ والاستجابات الطبية والسياسية والاجتماعية والعلمية(Celeste Watkins-Hayes, 2014, 431–457).

**النسوية والتحرر: تأثير أفكار النسوية والتحرير السياسي في سريلانكا.**

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص: ما التحديات التي تواجهها المرأة في الحصول على التحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في سريلانكا، والتحقيق في كيفية إسهام النسويات في تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في البلاد. استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية التي تم جمعها من المسوح الأدبية. تُظهر الأفكار النسوية المشاكل التي تواجه النساء في ظل المجتمع الآسيوي الأبوي، بسبب عدم تكافؤ فرص المشاركة السياسية والقوى العاملة واتخاذ القرار في الدولة. للتغلب على هذا الوضع؛ من المهم زيادة الأنشطة النسوية، وتمكين المرأة في جميع الأقسام من خلال صانعي السياسات في الدولة(Chandrika,2019: 302-315).

مساهمات مشاركة المرأة في الحكومة المحلية في بنغلاديش. يناقش البحث تمثيل المرأة في وحدة الحكومة المحلية الريفية في بنجلاديش Union Parishad، وهذه الوحدة لها تاريخ يمتد إلى ١٤٥ عامًا ولكن تم ضمان تمثيل المرأة قبل عقدين فقط. منذ الحقبة الاستعمارية حتى عام ١٩٧٦ لم يكن هناك نص لتمثيل المرأة في UP)) في بنغلاديش. بالمعنى الحقيقي؛ تم ضمان تمثيل المرأة في UP في قانون مجلس النواب لعام ١٩٩٧، الذي نص على حجز ثلث المقاعد للنساء الأعضاء. خلال ١٤٥ عامًا (١٨٧٠ إلى ٢٠١٥)، تطور مهم فيما يتعلق بتمثيل المرأة، حدث خلال الثمانية عشر عامًا الماضية التي امتدت من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٥. اتبع البحث المنهج التأويلي مدعومًا بدراسة الحالة المتعمقة والملاحظة وطريقة تحليل المضمون، في محاولة لمعرفة كيفية أداء ومشاركة النساء وسط التحديات. من الواضح أن بعض القيادات النسائية قد ضمنت الشفافية والمساءلة والنزاهة في حوكمة UP الشاملة؛ بينما يقدم البعض خدمات مجتمعية واسعة النطاق حول التغييرات التحويلية والتنمية على مستوى القاعدة. لإرساء العدالة الاجتماعية وتقوية دور المرأة في المجتمع الريفي يتطلب الأمر إصدار أحكام مناسبة ثقافيًّا. كما يستلزم آلية قابلة للتنفيذ لتغييرات القيمة مع توجيهات السياسة المناسبة في بنغلاديش ( Md. Mizanur Rahman, 2015, 200-212) .

فهم شعوب الإيغبو الحالية معضلة سياسية. تُثير إحدى المقالات معضلة سياسية خاصة بالديناميكيات السياسية للشعوب في نيجيريا. حيث إن الشعب هو القوة المكتسبة للقيادة وتقع سلطة القيادة الاجتماعية أو السياسية في إغبولاند على عاتق الشعب بشكل فردي وبشكل جماعي، ليس على القائد ويطرح الباحث المعضلة السياسية الخاصة بمبادئ لممارسة السلطة مطلقة على المواطنين (Michael Onyedika Nwalutu, 2019, 86-94).

**موضوعات الأحزاب السياسية.**

الأحزاب السياسية والتخيل الاجتماعي: اتجاهات الماضي والحاضر والمستقبل: وُلد علم الاجتماع الكلاسيكي للأحزاب جنبًا إلى جنب مع الأحزاب نفسها. واستكشفت علاقاتها المتبادلة الديناميكية مع الدول والمجتمع، فضلًا عن التوترات المتأصلة في حقيقة أن الأحزاب هي في الوقت نفسه ممثلون وطالبون للسلطة. على الرغم من هذه الأسس الغنية، منذ الستينيات، أصبح النهج الاجتماعي محددًا بشكل ضيق مع مفهوم أحادي البعد للأحزاب، وركز علماء الاجتماع السياسي اهتمامهم في مكان آخر. تسهم هذه المراجعة في الجهود التي بدأت في التسعينيات لاستعادة الحزب السياسي ككائن اجتماعي كامل. تحقيقًا لهذه الغاية، نتتبع المسار الذي يتخذ شكل الساعة الرملية لعلم اجتماع الأحزاب: من الجذور الماركسية والفيبرية العريضة، إلى الضيق وشبه الكسوف بعد الستينيات، إلى عودة الظهور الذي يستعيد اتساع التقاليد الكلاسيكية. نختتم باقتراح ستة خطوط بحث نعتقد أنها ستكون مثمرة، مع التركيز على كل من الاهتمامات الكلاسيكية التي تستحق المزيد من الاهتمام والنهج المبتكرة التي

تشير إلى اتجاهات جديدة (Stephanie L. Mudge and Anthony S. Chen, 2014, 305–330).

قوة التصويت الحزبية: نظرًا لأن السلطة السياسية تميل إلى أن تُمارس في شكل قوة تصويت في الجمعية الوطنية، لا سيما في ظل مؤسسات حكومة الحزب، يحتاج المرء إلى طريقة لحساب القوة التصويتية للأحزاب السياسية، طوليًّا ولشرائح من الديمقراطيات الأوربية. تقترح هذه الورقة مثل هذه الطريقة، المشتقة من نهج مؤشر القوة في نظرية اللعبة التعاونية. يؤدي تطبيق الأسلوب على تاريخ الديمقراطية في الدولتين الألمانيتين إلى نتائج حزبية -تفويضات، قوة تصويتية سابقة ولاحقة- تتوافق كثيرًا مع التفسيرات القياسية لفترة ما بين الحربين وسياسات ما بعد الحرب في هذين البلدين. يمكن تطوير نهج للتحليل المنهجي والمقارن لسلطة الأحزاب السياسية في ظل مؤسسات حكومة الحزب. تُمارس سلطة التصويت على التشريعات والميزانيات والضرائب والسياسات واللوائح. وهو مستمد من الفوز بالأغلبية البسيطة في المجلس التشريعي، إما كحزب واحد أو كشريك ائتلافي في الحكومة، مع وضع الأغلبية أو الأقلية. بتطبيق هذه الطريقة الجديدة على التاريخ السياسي للديمقراطية في الدولتين الألمانيتين، نلاحظ تناسقًا رائعًا بين الصور النمطية لسياسات هذه الدول ودرجات القوة للأحزاب السياسية(Jan-Erik Lane, Alexander M. Preker, 2013, 149-155).

العولمة والنشاط الحكومي: يبدو أن حماية المعلومات منتشرة في شرطة الأمن العام في جميع أنحاء العالم. تتساءل هذه المراجعة عما إذا كانت هذه التسمية تصف مجموعة متجانسة من الظواهر. كان Compstat أول برنامج حوسبة على نطاق واسع لعمل الشرطة. تتبع الأدبيات التي تمت مراجعتها هنا مصيرها في الولايات المتحدة، وعلى نطاق عالمي، في فرنسا، حيث تم استيراد البرنامج. على الرغم من الاختلافات العديدة التي حدثت في أثناء عملية الاستيراد، يبدو أن بعض النقاط مشتركة بين السياقين، مثل بناء البنية التحتية للكمبيوتر، والاستخدام المحدد للبيانات، والتوترات البناءة بين مؤسسة الشرطة ونقادها (Emmanuel Didier, 2018, 515–534).

## سادسًا: علم الاجتماع السياسي: رؤى ومنظورات بينية في البحوث العربية والغربية.

علم الاجتماع السياسي والفن: في هذا النطاق نلتقي بإحدى الدراسات التي تعالج موضوع حيوي يدور حول التعرف على طبيعة العلاقة بين كلٍّ من الفن والسياسة، ودراسة الأبعاد الفكرية والفنية للمبحوثين ورؤاهم المتعددة والمتباينة من خلال خبراتهم الحياتية وتوسطهم بين الفن والسياسة كعمل وحياة، حول معني الفن، ودوره، وأهميته في القضايا السياسية، وطبيعة العلاقة التشبيكية بينهما، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (الاستقصائي - الاستقرائي - المقارن)، واستخدمت استمارة الاستبيان ودليل المقابلة لجمع البيانات الميدانية، واعتمدت على عينة قوامها (١١٢). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة وثيقة بين أهل الفن

والقضايا السياسية بالدولة، كما يشير أفراد العينة أنه أمكن حضور السياسي والفني في موضع واحد، وأن علاقة التحالف والمشاركة بين الدولة والفنانين جاءت على رأس العلاقات بينهم، كما أظهرت النتائج اهتمامًا كبيرًا من قبل الفنان المصري لأهم القضايا الثقافية والسياسية المعاصرة التي تؤرق المجتمع المصري، وأن أهم القضايا السياسية المعاصرة المنشغل بها والمتعاطى معها تبرز على رأسها قضايا الإرهاب والتطرف (محمد خضر سعيد، ٢٠١٩).

علم الاجتماع السياسي والدين: يحضر العامل الديني بقوة في السياسة على أجندة البحث العربية والغربية. وقد طُرح السؤال بقوة في البحوث العربية: (كيف استحوذت الظاهرة الدينية على اهتمامات العالم؟) و طُرح أيضًا في البحوث الغربية: ( كيف يمكن للدين المعقد أن يحسن فهمنا للسياسة؟). وقد اعترف علماء الاجتماع منذ فترة طويلة بأهمية الدين للسياسة الأمريكية، وخاصةً لمجموعتين من الناس: للبروتستانت (البيض) المحافظين، الذين ينتمون إلى اليمين الديني، والتقدميين . وتقر المراجعات الحديثة بأن العلاقة بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست مباشرة. لقد أهمل علم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع السياسي إجراء دراسة منهجية للطرق التي يمكن للطبقة والعرق والنوع من خلالها تشكيل العلاقة بين الدين والسياسة. وفقًا لذلك؛ فإن كلا المجالين سوف يستفيدان من نظريات عدم المساواة، ويحتاج العلماء إلى إدراك أن هياكل عدم المساواة بين العرق والطبقة والنوع؛ وهذه متشابكة مع عضوية المجموعة الدينية وهي حجة نظرية تُسمى (الدين المعقد). (Melissa Wilde and Lindsay Glassman .2016, 407–425)

وفيما يتعلق بالتطرف والإرهاب بعد تفجيرات ٧/٧ ، أصبح التطرف قضية محلية في المملكة المتحدة مع المسلمين الذين وُلدوا في المملكة، كونها مسؤولة عن الهجمات. كان لهذا تأثير لاحق على الرفاهية والاجتماعية والتماسك في المملكة المتحدة. أصبح هناك شعور بأن استراتيجية الحكومة في معالجة التطرف غير فعالة وربما تعمل بشكل متناقض على زيادة التجنيد في الجماعات المتطرفة. تم إجراء مجموعتين بؤريتين من ستة رجال وعشر نساء، تتراوح أعمارهم بين (٢٢) و (٥٦) عامًا أُنشئت لتحديد معنى التطرف للمسلمين، وجمع الخبرات حول تأثير مفهوم التطرف على رفاهية المجتمع المسلم. ويُثير المقال موضوعات خاصة بتجربة الشباب لهويات جديدة، وقد يكونون مدفوعين أيديولوجيًّا. كما أثرت التغطية الإعلامية المعادية للإسلام والتمييز، على رفاهية المجتمع المسلم الأمر الذي أدى إلى هوية دينية أكثر تشددًا. كان يُنظر إلى دوافع التطرف على أنها تشمل عدم المساواة وتحريف التعاليم الإسلامية. يُعتقد أن عملية التطرف تحدث في أثناء الحرج فترات النضج في العمليات المعرفية والعاطفية في مرحلة المراهقة عندما يواجه الشباب العديد من التحولات. الشباب يجربون هويات جديدة، علاقات جماعية ووجهات النظر السياسية. استجواب السلطة والنظر البدائل السياسية هي القاعدة بالنسبة للشباب الذين غالبًا ما يكونون مدفوعين

أيديولوجيًّا، ويشكلون التزامات بـــ سبب أو مهمة جديدة كجزء من هذه التجربة مع جديد هوية (Priyo Ghosh, Nasir Warfa and others, 2013, 290- 297).

في السياق نفسه على الجانب العربي يهتم سرمد جاسم بتحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي، وهنا يبرز الاهتمام بتحديد معنى الطرف الديني والإرهاب. إن الأسباب الاجتماعية للإرهاب هي اختلال العلاقة بين النظام السياسي والجماهير كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة ٥٩,٨ ٪، نتيجة الفصام بين الحكومة والشعب. وقد تم إجراء دراسة أنثروبولوجية في مدينة تكريت، وتم استخدام استبانة على فئات بشرية مختلفة من الذكور والإناث، وكان من أهم نتائج الدراسة أن فرض المعتقد على الآخرين هو أحد أسباب التطرف الديني، وذلك بنسبة (٦٨,٢٪)؛ وذلك باعتبار أن المتطرفين أوصياء على المجتمع وهم من يمتلكون المُعتقد الصحيح من وجهة نظرهم ومن دونهم بعيدون عن العقيدة الصحيحة.

أسباب ثقافة التطرف الديني في المجتمع العراقي: إن ظاهرة التطرف الديني وما يرتبط بها من إرهاب هي ظاهرة عابرة للحدود والأديان والشعوب والمجتمعات، فالتطرف ليس محصورًا في دين معين وإن تصاعد في لحظة تاريخية محددة ارتباطًا بهذا الدين أو ذاك هنا أو هناك (سرمد جاسم، ٢٠١٨، ١١-٢٨).

ونجد في هذا المسار بحث آخر يتعرض إلى مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في تونس زمن الاستبداد الذي امتد أكثر من ٥٤ سنة تحت سلطة نظام ديكتاتوري، ومن فصول هذه الانتهاكات التعدي على حقوق المرأة في النشاط السياسي والنقابي وفي حرية الزي والمُعتقد. وفي هذا الإطار؛ تندرج قضية حجاب المرأة في تونس الذي تم توظيفها سياسيًّا وأيديولوجيًّا منذ بداية ثمانينيات القرن الـــ ٢٠ من قبل النظام الحاكم في إطار صراعه السياسي مع التيار الإسلامي. تحولت هذه القضية إلى أزمة اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية، مع صدور مجموعة من المناشير الحكومية والوزارية المتتالية أهمها منشور عدد ١٠٨ لسنة ١٩٨١ تبعتها إجراءات إدارية وأمنية لمنع أي لباس نسائي محتشم (عبدالعزيز بن عبدالنبي، ٢٠٢١، ٤٢١-٤٤٠).

معضلات تعريف التقاطعية: يشير مصطلح التقاطع إلى البصيرة الحاسمة بأن العرق، والطبقة، والنوع الاجتماعي، والجنس، والأمة، والقدرة، والعمر لا تعمل ككيانات وحدوية متنافية؛ بل كظواهر بناء متبادلة. على الرغم من هذا الإجماع العام ؛ فإن تعريفات ما يمكن وصفه بالتقاطعية بعيدة كل البعد عن الوضوح. في هذا المقال؛ يحلل الباحث التقاطع كمشروع معرفي يكمن سبب وجوده في الانتباه إلى علاقات القوة وعدم المساواة الاجتماعية؛ حيث يقوم بدراسة ثلاث مجموعات مترابطة من الاهتمامات: (أ) التقاطعية كمجال للدراسة يقع ضمن علاقات القوة التي تدرسها؛ (ب) التقاطعية كاستراتيجية تحليلية توفر زوايا رؤية جديدة للظواهر الاجتماعية؛ (ج) التقاطعية كممارسات حاسمة توجه مشاريع العدالة الاجتماعية (Patricia Hill Collins, 2015, 1-20).

## سابعًا: علم الاجتماع السياسي بين الأبحاث العربية والغربية: رؤية تحليلية حول البُعد المعرفي والمنهجي.

يطغى على الأبحاث العربية في نطاق علم الاجتماع السياسي القضايا والموضوعات التي تعكس التحولات والأزمات التي شهدها العالم العربي، ومن أهمها ثورات الربيع العربي وأزمة كوفيد ١٩ (جائحة كورونا). أما موضوعات وقضايا علم الاجتماع السياسي في الأبحاث الأجنبية، فيبرز فيها الموضوعات الخاصة بالهجرة وإشكاليات العرق والهوية واللامساواة في نطاق العولمة .

**إلا أن هناك نقاط التقاء بين الأبحاث العربية والغربية:**

موضوع الخطاب نجد اهتمامًا بحثيًّا في النطاق العربي في بحث حول البناء الاجتماعي للخطاب، ويتناول أمغار مولود الخطاب في علاقته مع السلطة وهو أمر يشكل تحدي للمفكرين بسبب ما تطرحه هذه العلاقة من إشكالات ملتبسة، لأن السلطة بوصفها ظاهرة اجتماعية تخترق مجمل العلاقات الاجتماعية، والعديد من الأنثروبولوجيين مثل جورج بلانديه يعدُّونها ضرورة مجتمعية يخضع لها كل أعضاء المجتمع. لذلك؛ فإن رصد السلطة وتحديد درجتها من خلال تحليل الخطاب يستدعي نوعًا من الحذر المنهجي. ويطرح الباحث النموذج التفسيري الذي صاغه ميشيل فوكو، كما ألقى الضوء على الاستراتيجيات الخطابية للمستضعفين في حضرة السلطة. وفي هذا السياق عرض للأنماط الأربعة من الخطاب المستتر Hidden Discourse الذي يتجه به الضعفاء ضد السلطة. وهذه الأنماط الأربعة تنتجها الجماعات الخاضعة في مناطق الظل، وهي تتنوع تبعًا لمدى اقترابها أو ابتعادها من التطابق مع الخطاب الرسمي، وتبعًا لنوعية الجمهور؛ وهي: الخطاب الآمن، الخطاب المستتر، الخطاب المموه والمتنكر، الخطاب الجريء (أمغار مولود، ٢٠١٧، ٢٤٠- ٢٥٤).

أما على الجانب الغربي فأُثير موضوع الخطاب الاجتماعي / السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتناول المقال تحليلًا اجتماعيًّا للخلفية الاجتماعية / السياسية من خلال مقارنة وجهتيْ نظر قطبية متعارضتين لقوى التغيير الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم. وتقوم المقارنة بين النظرية الوظيفية المحافظة لـ «تالكوت بارسونز»، في مواجهة وجهة نظر الصراع لداهريندروف وهو نموذج ماركسي للتغيير الاجتماعي. لقد خلقت الثنائية الاجتماعية / السياسية في الولايات المتحدة حربًا ثقافية. ويمكن رؤية الحرب في السياسة الأيديولوجية الموجودة في نظام الحزبين (الديمقراطي / الجمهوري) اليوم. أخيرًا؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا الجهد التحليلي لم يشر أو يلمح إلى تفضيل أو إدراج مفهوم على الآخر؛ بل كان هذا الجهد هدفه التحليل الاجتماعي للخطاب الاجتماعي / السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم (Gerardi, S. 2019, 127-129).

هناك أيضًا بعض الأبحاث التي تعكس اهتمامًا بقضايا العالم الغربي. على سبيل المثال؛ نجد

اهتمامًا بدراسة تغيير السياسة الأمريكية بين إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب والرئيس جو بايدن خصوصًا فيما يتعلق بالتعامل مع الملف النووي الإيراني. وفي هذا لإطار يشرح الباحث الخلفية التاريخية للنشاط النووي الإيراني والطرق التي استخدمها المجتمع الدولي للحد من هذا النشاط، ويتناول أيضًا أدوات الضغط الإيرانية على المجتمع الدولي لحماية نشاطها النووي والصاروخي، وأيضًا أدوات الضغط الأمريكية على إيران لحماية المنطقة من هجماتها الصاروخية، ويركز البحث على النهج الذي اتبعه الحزب الجمهوري مع إيران، المتمثل في إدارة ترامب، ويقارنه بنهج الديمقراطيين المتمثل في إدارة جو بايدن (فاتن يوسف، ٢٠٢٢، ٤٧-٦٦).

من الزاوية المنهجية: الاتجاه الغالب على الأبحاث العربية هو استخدام أساليب المنهج الكمي (استمارة الاستبيان - المقياس) وخاصةً في موضوعات المواطنة والهوية -على سبيل المثال- أبحاث تعالج التعددية وقضية الهوية (حنان حافظ، ٢٠١٧) والقبول والاستبعاد في المجتمع المصري (نيرة علوان، ٢٠١٧)، حقوق الإنسان بين مقومات المواطنة ومحددات الهوية (أمل حسن، ٢٠١٧).

أما الأبحاث الغربية فيطغى على منهجيتها الأساليب الكيفية، مثل: استخدام (البؤر التجريبية - المقابلات المتعمقة - التحليل الاستنباطي المعتمد على نسب التعدادات السكانية وعلى تحليل الاتجاهات النظرية)، ونجد ذلك في أبحاث تتناول السياسة المقارنة للذاكرة الجماعية: (Genevive Zubrzycki and Anna Wozny, 2020) والتصنيف متعدد الأعراق والهوية والسياسة في التكوينات العرقية (Kimberly A. Dacosta,2020) والتحليل الاجتماعي للديالكتيك. الخطاب السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (Steven Gerardi, 2019).

نجد أيضًا أن الباحث العربي حين تناول موضوع الثقة السياسية قد تناولها في ضوء المنهج الكمي؛ مثل دراسة (خالد كاظم، ٢٠٢٢) حول مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية، وكذلك دراسة محمد منيف العجمي ومها ناجي غنام (٢٠١٩)، حول مستوى الثقة في أداء أعضاء مجلس الأمة لدى الناخب الكويتي. وكذلك دراسة منى عبدالله الغريبي (٢٠٢٢) حول جائحة كوفيد ١٩: الثقة الاجتماعية في مُختبر الواقع الاجتماعي. مقاربة سوسيو- سياسية. أما الباحث الغربي فقد تناول سوسيولوجيا الثقة بالاعتماد على التحليل الكيفي لتحليل نظام الرعاية المجتمعية في المملكة المتحدة (جايسون باول، ٢٠٢٢). ولكن هذا لا يعني أن الأبحاث العربية تخلو من الشذرات الكيفية والتحليلية الاستنباطية. على سبيل المثال؛ نجد الاهتمام في تحليل أزمة (كوفيد ١٩) بالاتجاهات (الرمزية والثقافية) في تفسير المخاطر، فكرة الحوكمة Governmentality والتأصيل الفلسفي لمقولات الصمود (خالد كاظم، ٢٠٢٢).

بالإضافة إلى اهتمام بعض الباحثين بالتركيز على التمفصل المنهجي والمعرفي بين تخصصين علميين هما العلوم السياسية وعلم الاجتماع، واستعراض التطور الكرونولوجي والرؤية البراغماتية

من أجل الخروج بنموذج تحليلي شمولي لحقل السياسات العمومية في محاولة لطرح نموذج جديد لمعالجة الفعل العمومي في ضوء القطيعة مع الفلسفة ومع التقليد القانوني (محمد رشدي الملهوف، عواد إعبدون،٢٠١٩).

## ثامنًا: علم الاجتماع السياسي: رؤية مُستقبلية.

يمكن رسم لوحة تخيلية لمعالم الخريطة المعرفية والمنهجية لعلم الاجتماع السياسي في ضوء متغيرين أساسيين:

الأول: الاتجاه العولمي.

الثاني: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

وذلك في ضوء نموذج معرفي إرشادي يحقق الهدف من الرؤية المُستقبلية وفق ثلاثة مستويات للتحليل. هي:

أ- المستوى البنائي: الخاص بطبيعة الظروف المُجتمعية البنائية على المستوى المحلي والعالمي.

ب- المستوى التاريخي: الخاص بطبيعة التفاعل بين التطورات المجتمعية البنائية من ناحية، والتطورات المعرفية والمنهجية الطارئة على مجال علم الاجتماع السياسي.

ت- المستوى المعرفي (الإبستمولوجي): الخاص بطبيعة العلاقة بين المكون المعرفي والمفاهيمي وبين التحولات المجتمعية (محمد عبدالحميد إبراهيم، ٢٠٠٥، ١١٢-١١٣).

إن تصورنا للمستقبل لا يمكن أن ينفصل عن تنظيرنا للحاضر، ونحن نحيا في عالم وصفه أنتوني جيدنز A. Giddeins بأنه Runaway World جامح منفلت، ويتساءل: هل آمال وقلق كل حقبة هو نسخة من آمال وقلق المراحل السابقة؟، وهل العالم الذي نعيش فيه عند نهاية القرن العشرين مختلف حقًّا عن الأزمنة السابقة؟

يرى جيدنز أن العالم الذي نعيش فيه اليوم ونجد أنفسنا فيه يبدو أنه خارج نطاق تحكمنا وسيطرتنا؛ إنه عالم مُنفلت؛ لأن بعض المؤثرات التي نفترض أنها يمكن أن تجعل حياتنا أكثر يقينًا ونستطيع التنبؤ بها، بما في ذلك تقدم العلم والتكنولوجيا، غالبًا ما يكون لها أثر عكسي. ويشير توملينسون Tomlinson إلى تعبير صكته منظمة الأمم المتحدة لوصف السياق العالمي البازغ، وهو تعبير الجيرة الكونية Global Neighborhood وهناك تعبيرات مجازية وتصورات مُستعارة؛ مثل (القرية، والقارة، العالم المنفلت) رغم أنها تبدو متباينة، إلا أنها تلقي الضوء على جوانب متعددة من حقيقة واحدة يجسدها مفهوم العولمة (علي عبدالرازق جلبي وهاني خميس، ٢٠١١، ١٤).

وتبزغ فكرة المخاطر التي نعاصرها حين أدخل عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك Ulrich Beck المصطلح في صميم النظرية الاجتماعية من خلال كتابه (مجتمع المُخاطرة: نحو حداثة جديدة) عام ١٩٦٨. ثم أصدر كتاب (مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود) عام ٢٠٠٦ مُشيرًا في

المقدمة إلى أن ما كان يبدو مُبالغًا فيه قبل عشرين عامًا أصبح أمرًا واقعًا ومحسوسًا، إن القلق بشأن الوجود على مستوى العالم أدى إلى لعبة المقامرة حول الوجود، وإلى مسابقة حول قبح العالم.

كان كتاب «مجتمع المخاطر» معنيًّا بمرحلة زمنية أبعد، حيث تبدأ تقريبًا مع الحرب العالمية الثانية، التي واجه فيها المجتمع الصناعي مخاطر غير مؤمن عليها. وهذه المخاطر ذات طابع عالمي. ويؤكد كل من «بيك» و»جيدنز» على ربط المخاطرة بعملية التحديث الانعكاسية. ويشير «بيك» إلى فرع جديد من علم السياسة الذي يوسع نطاق التساؤل النقدي إلى الحد الذي يضع سيطرة العقل الفني أو التفكير التقني نفسه محل شك وتساؤل، الأمر الذي يؤدي إلى بلورة شكل من الاعتراض يبديه نمط جديد من الأخلاق وعلم السياسة (جون سكوت وجوردون مارشال، ٢٠١١، ١٢٨- ١٢٩).

ومن الدلائل التي قدمها الباحثون على العولمة ومجتمع المخاطر هو وقوع المؤسسات العسكرية ضحية للتقدم التكنولوجي والإلكتروني؛ حيث منح الاعتماد على الحاسب الآلي بصورة متزايدة التجسس أرضًا خصبة. وكانت أول حادثة تجسس من خلال شبكات الحاسب الآلي من خلال شخص يُدعى آتش ماركو H. Marco في ألمانيا عام (١٩٨٦)؛ إذ هجم على ما يقرب من (٤٥٠) جهاز حاسب آلي تابعين للمؤسسات العسكرية في الولايات المتحدة، ونجح في تنفيذ الاختراق الكامل فيما يقرب ممن (٤٠) حاسبًا آليًّا (١٣٨)، وهكذا أصبح الأمن القومي في أيدي الحاسب الآلي.

وفي السياق نفسه؛ أعلن ريتشارد كلارك مستشار الأمن القومي الأسبق، أن أكثر الدول تقدمًا من الناحية العسكرية تستخدم شبكة الإنترنت للتجسس على أعدائها، وعندما تقع هجمات كبيرة على أنظمة الحاسب الآلي؛ فإنه من الصعب معرفة الفاعل، ولكنه لم يستبعد أن تكون الحكومات طرفًا في تلك العمليات. وأضاف أن روسيا، والصين، والولايات المتحدة، أكثر الدول استخدامًا لشبكة الإنترنت لجمع معلومات استخباراتية عن دول معادية لهم (علي جلبي وهاني خميس، ٢٠١١- ٢٤٤- ٢٤٥).

ويبدو أن حماية المعلومات منتشرة في شرطة الأمن العام في جميع أنحاء العالم، فقد كان هناك تخوف من استخدام أول برنامج حوسبة على نطاق واسع لعمل الشرطة، في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي فرنسا، وعلى نطاق عالمي، وقد حدث جدل بين المؤيدين لاستخدام البرنامج أو عدم استخدامه في ضوء التوترات بين مؤسسة الشرطة ونقادها (Emmanuel Didier, , 2018, 515–534)

لقد صنعت وسائل الإعلام الجديد New Media مجتمعًا غنيًّا بالمعلومات، حيث يستطيع المواطنون الوصول بسهولة إلى تشكيلة واسعة من المواد عبر مصادر متنوعة، إلى جانب مناقشة مختلف القضايا بين المواطنين وصناع القرار من خلال وسائل اتصال تفاعلية، وبما يسهم في زيادة المشاركة السياسية وإثراء المجال العام والنقاش. حيث تضمنت هذه الوسائل اندماجًا فعالًا بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا؛ هي: تكنولوجيا تحويل المعلومات Information Transformation وتكنولوجيا المشاركة الجماهيرية Mass Participation والتكنولوجيا التفاعلية Interactivity (فاطمة الزهراء عبدالفتاح، ٢٠١٢، ١٩).

ويثير علماء الاجتماع المهتمين بعلم اجتماع التكنولوجيا Sociology of technology وبتكنولوجيات المجال الاجتماعي Technologies of the social تساؤلات إشكالية حول طبيعة هذا الفرع المعرفي في العصر الرقمي: فهل المفاهيم السوسيولوجية السائدة لاتزال تفي بالغرض أو أنها تمددت إلى درجة فقدت معها شكلها عبر التطبيقات الجديدة والسياقات الاجتماعية المتغيرة؟ وكيف يمكن لعلم الاجتماع إعادة تقييم أفكاره الأساسية في مشهد من العلوم البينية المتداخلة؟ وإلى أي حد يعدُّ الخيال السوسيولوجي أساسًا كافيًا يصلح لإجراء استقصاءات حول العوالم الرقمية digital words بالاستعانة بمؤشرات متداخلة بين المجالات المعرفية أو حتى عابرة لها؟

يجد علماء الاجتماع -في ضوء الانتشار المتزايد للتكنولوجيات الرقمية Digital Technologies في الحياة اليومية- مجالًا للإسهام على المستوى النظري والتطبيقي، وقد تأجج الجدل الأكاديمي حول العلاقات والبُنى الاجتماعية فيما سُمي بعصر المعلومات Information Age ولقد نشأ عن هذه الجدالات مجال بحثي في إطار العلوم البينية Interdisciplinary يُعنى بالتعقيدات والتناقضات المتعلقة بالتحولات التي يُعتقد أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات Information Communication Technologies تُحدثها عبر الممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن تغير مفاهيم الفضاء والمجتمع والاتصال مارس دورًا رئيسًا في الجدل حول الفضاء الإلكتروني والأماكن الرقمية Digital Localities.

إن مهمة علم الاجتماع بشكلٍ عام وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص، يجب أن تتمثل في إجراء المزيد من التفحص للأشكال الجديدة للنشاط السياسي والاجتماعي المرتبط بشبكة الإنترنت networked sociality (كيت أورتون جونسون و نيك بريور، ٢٠٢١،ص ص ١٣-٢٠). ويُحيلنا ذلك إلى فكرة المجتمع الشبكي، حيث المقارنة التي عقدت بين الشبكة والرحم. فالشبكات هي بمنزلة أرحام تهبنا ضربًا جديدًا من المجتمعات، هي مجتمعات تنتظم فيها الهوية والسياسة والاقتصاد وتعمل في شكل شبكات، وهذه هي تحديدًا النقطة المحورية في مفهوم المجتمع الشبكي. (ص١٠) وقد طُرح أنموذج شبكي لفهم السياسة في المجتمع وطرح فكرة (E-Government) حكومة إلكترونية هي نظام حديث تتبنّاه الحكومات: باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت، في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عمومًا، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، وذلك لإيجاد علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة، وتهدف إلى الارتقاء بجودة الأداء. ويُعتقد أن أول استخدام لمصطلح ورد في خطاب الرئيس الأميركي بيل كلينتون في عام «الحكومة الإلكترونية » في عام ١٩٢٩ (دارن بارني،٢٠١٥، ١٠ -٢٠٤).

من المؤشرات التي تُعطى لنا ومضات مُستقبلية حول التعامل الإلكتروني في مجال البحث الاجتماعي والسياسي أن التفاعل عبر الإنترنت صار الآن جزءًا منتظمًا من الحياة اليومية لمجموعة سكانية متنوعة ديموغرافيًّا تضم مئات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. تولد هذه

التفاعلات سجلات دقيقة مختومة بطابع زمني للسلوك البشري والتفاعل الاجتماعي على مستوى الأحداث الفردية، ومع ذلك فهي عالمية على نطاق واسع، الأمر الذي يسمح للباحثين بمعالجة الأسئلة الأساسية حول: الهوية الاجتماعية، والحالة، والصراع، والتعاون، والعمل الجماعي، والانتشار .(Scott A. Golder and Michael W. Macy, 2014, 129–152)

إذا وضعنا جانبًا المسألة المتعلقة بما إذا كان المجتمع الشبكي يمكن وصفه بأنه يصدر عن سياسات جديدة جوهريًّا بخضوعه لسياسات جديدة، فمن المهم أيضًا النظر في الإمكانات التي تقدمها التقانات الشبكية للأنماط السياسية القديمة التي هي -في الأقل- في بعض أجزاء من العالم، أنماط معتمدة في الديمقراطية الليبرالية المنظمة على المستوى القومي. إن الإنترنت الذي يُمكّننا من النفاذ نفاذًا فوريًّا وعلى نحو واسع النطاق إلى كميات متزايدة من المعلومات المتعلقة بالسياسة، يتيح الاتصال المباشر والسلس بين المواطنين فيما بينهم، وبين المواطنين وحكّامهم، لا بدّ أن يكون من هذه التقانات (دارن بارني،٢٠١٥، ١٣٩- ١٤٠).

إذًا؛ السياسة الجديدة هي سياسة مكابدة ومثابرة من أجل الإدارة بنته وسائل الاتصال «الفضاء المعلوماتي» وإحكام السيطرة عليها؛ لأن ذلك شرط مسبق وضروري للنفاذ إلى أشكال السلطة الأكثر مادية. ومن هذا المنظور؛ ليست السياسة في واقع الأمر إلا صراع لتحديد معايير الخطاب العام واللغات الرمزية والثقافية التي يُعبَّر من خلالها عن المعايير والتطلعات التي يجرى تداولها. يعني هذا أن النشاط السياسي مشروط بوجود الحد الأدنى من النفاذ أو الحضور و/أو التمثيل في وسائل الاتصال الجماهيري التي تدور فيها هذه المعارك. وتبعًا لذلك؛ فإن الهوّة الرقمية هي في الوقت نفسه تقانية واقتصادية وسياسية، وهوّة تحدد شروط النفاذ إلى المواطَنة ذاتها، وذلك ضمن المناطق المتقدمة تقانيًّا وفي ما بين المناطق الثرية والفقيرة في نظام العولمة. بغضّ النظر عن وجود هذا الحد الأدنى من النفاذ إلى وسائل الاتصال (الذي أثبت فاعليته على أرض الواقع)، يقتضي النشاط السياسي النافذ التمكن من جميع الأشكال والتقنيات والتقانات المعقدة للتعبئة الرمزية والاتصال السياسي. وليست السياسة -في هذا السياق- مجرد ممارسة للحكم والفعل العامين، بقدر ما هي إدارة للعلاقات العامة القائمة على التبادل العالي الترميز. (دارن بارني، ٢٠١٥، ١٣٠- ١٣١).

في ضوء هذه الملامح التي نعايشها في الوقت الراهن، يمكن لنا أن نطرح بعض التوقعات المُستقبلية:

من المُتوقع أن تتغير أساليب الحشد السياسي والتعبئة ومظاهر الاحتجاج والحركات السياسية بشكل أكثر فاعلية وسرعة مما حدث في ثورات الربيع العربي(١٠).

(١٠) من الشواهد أن البيئة الرقمية التي أفرزتها ثورة المعلومات نجحت في أن تتيح للديمقراطية بنية أساسية تحركت فوقها فعاليات وأدوات الممارسة السياسية، وهناك أبحاث عديدة تناولت موضوعات الديمقراطية الرقمية والتدوين السياسي في مصر. انظر: (فاطمة الزهراء عبد الفتاح، ٢٠١٢).

من المُتوقع تغير شكل وملامح النخب السياسية محليًّا وعالميًّا.

من المُتوقع أن تتغير ملامح الديمقراطية وأساليب المشاركة السياسية في ضوء ازدهار البيئة الرقمية في المستقبل، حيث يصطبغ المجال العام Public Sphere بالصبغة الإلكترونية . وهنا قد تسود مفاهيم: الديمقراطية الرقمية، والمواطنة الرقمية، والمواطن الرقمي. وتتصدر المشهد السياسي . كما هيمنت المواطنة المتعددة Multi- Citizenship بمعنى التمتع بعضوية الدولة داخل النظام العالمي في الوقت نفسه خلال القرن الحالي.

من المتوقع أن يرتكز النظام السياسي في مجتمع المعلومات والرقمنة على الديمقراطية القائمة على المشاركة بدلًا من الديمقراطية النيابية التقليدية، وقد شهدنا بالفعل استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية في ثورات الربيع العربي من خلال عمليات الحشد والتعبئة. وقد وُجد اهتمام في مجال الاجتماع السياسي برصد ذلك الأمر؛ ومنها: أحد الأبحاث الذي تناول دور شبكات التواصل الإلكتروني في ثورتيْ مصر وتونس، والتواصل الأفقي بين المواطنين الافتراضيين (يوسف أزروال وليلى لعجال، ٢٠١٧، ص ص ٦٧- ٨٠).

وفيما يلي مناقشة مُستقبلية حول بعض القضايا المُثارة في مجال علم الاجتماع السياسي.

المستقبل وهواجس الهوية:

من نافذة المستقبل أتوقع أن تزداد الأبحاث المهتمة بموضوعات الهوية؛ فإذا تابعنا الاستشراف بالنهج نفسه، وهو قراءة الحاضر واستلهام الصورة مُستقبلًا في ضوئه؛ فإن عالمنا المعاصر شهد الدور الذي قامت به ثورة المعلومات والتكنولوجيا في تحطيم الحواجز المعنوية على الصعيد العالمي، فتدفقت الهويات الحضارية تملأ الفراغات. ولأن الثورة الاتصالية والمعلوماتية كانت قوية وعاتية فقد استطاعت لملمة عالمنا المعاصر الفسيح الأرجاء، واختزلت مساحاته حتى أصبح قرية صغيرة تتقابل على ساحتها هويات وحضارات. هناك هويات قابلة للاختراق، وهويات جامدة في عالم متسارع التغير، وهناك هويات تتبدد حتى تتعرى هوياتها الفرعية وتتكشف، وربما تتفاعل مع الهويات العالمية، وأخيرًا تبرز الهويات الهجين، هويات كانت متنافرة، غير أن الظروف تدفع المتنافرين ليتآلفوا ويشكلوا هويات جديدة (علي ليلة، ٢٠١٢، ١٠٣- ١٠٤).

تشكل العولمة / التهجين حالة تجريبية، بمعنى أن عمليات العولمة في الماضي والحاضر يمكن وصفها بشكل مقبول كعمليات تهجين. وثانيًا؛ أنها حجة حاسة في وجه رؤية العولمة في أشكال التجانس أو التحديث/ التغريب - كرؤية ضيقة تجريبيًّا وسطحية تاريخيًّا.(جان نيدرفين بيترس، ١٢٤).

العولمة طبقًا لألبرو Albrow تشير إلى كل تلك العمليات التي بها تندمج شعوب العالم في مجتمع عالمي أو مجتمع كوني وبما أن هذه العمليات جمعية، يمكننا أن نتصور العولمات بشكل جمعي. وبناءً عليه؛ فإن العلوم الاجتماعية لديها تصورات متعددة للعولمة بقدر تعدد تخصصاتها، ففي الاقتصاد

تشير العولمة إلى التدويل الاقتصادي، وانتشار علاقات سوق رأسمالية. وفي العلاقات الدولية ينصب التركيز على الكثافة المتزايدة للعلاقات بين الدول وتطوير السياسة العالمية، وفي علم الاجتماع ينصب الاهتمام على تزايد الكثافات الاجتماعية حول العالم وظهور «مجتمع عالمي». كل هذه المناهج والأفكار وثيقة الصلة؛ فالعولمة عملية متعددة الأبعاد تتكشف بشكل متزامن في عوالم متعددة الوجود (جان نيدرفين بيترس، ٢٠١٥، ٩٥- ٩٦).

ومن القضايا المهمة التهجين الثقافي، فالتهجين هو صناعة ثقافة كونية كمزيج كوني. ولكن قد تكون الدعوة إلى بلورة ثقافة كونية عالمية على حساب الثقافات الوطنية. ويؤدي ذلك إلى وجود ثقافتين ثقافة الصفوة (العالمية) وثقافة الجماهير الشعبية (المحلية)، وهنا تُثار مخاوف الاختراق وطمس هوية الشعوب (أحمد مجدي حجازي، ٢٠٠٨، ٣٠).

لقد نُقشت علاقات القوة والهيمنة وأُعيد إنتاجها داخل التهجين، بحيث إننا يجب أن نمعن النظر في الثقافة والمكان والأصل. وبالتالي يثير التهجين قضية مصطلحات وأحوال المزج، وفي الوقت نفسه من المهم الإشارة إلى الأساليب التي لا يُقتصر بها على إعادة إنتاج الهيمنة وإنما إعادة تشكيلها في عملية التهجين. وسوف تتجه الأبحاث مُستقبلًا نحو موقف التهجين من المشاركة السياسية من خلال عرض مقارن للعرق والمشاركة السياسية (جان نيدرفين بيترس، ٢٠١٥، ١١٤).

ومن أهم الأبحاث التي تعكس ذلك ما قدمه Riva Kastoryano and Miriam Schader حول مقاربات الانتماء العرقي والمشاركة السياسية. وأشار البحث إلى أن الباحثين قد حولوا انتباههم من الانفصالية العرقية إلى التعريفات العرقية وتعبئة المهاجرين. في حين أن التعبئة السياسية حول أساس العرق كان يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها عامل تخريبي داخل الدول، ثم أيضًا كمورد أو حاجز لمشاركة المهاجرين السياسية في السياقات الوطنية، فإنه تتم دراسته الآن تحت رعاية تزايد النزعة العابرة للحدود القومية أيضًا (Riva Kastoryano and Miriam Schader, 2014, 241–260).

سوف تصبح الإقليمية الصغيرة في المناطق الفقيرة وسائل ليست للتأكيد على الهويات الثقافية فحسب، وإنما للمطالبة بدعم على المستوى الإقليمي الكبير من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلوك الاقتصادي الجيد (جان نيدرفين بيترس، ٢٠١٥، ١٠٣).

إن التهجين عندما يُنظر إليه من خلال السياسة قد يكون تدميريًّا للجوهرية والتجانس؛ بمعنى أنه مدمر للتصنيفات السياسية والمكانية الثابتة للمركز والمحيط، أعلى وأسفل، طبقيًّا وعرقيًّا، وكذلك في الاعتراف بالهويات المتعددة. وتتطلب قضية العلاقة بين التعبئة السياسية والذاكرة الجمعية الذهاب أبعد من الماضي إلى توجه مستقبلي؛ أي ما الهدف من فعل جمعي بلا مستقبل؟ (جان نيدرفين بيترس، ٢٠١٥، ١١٤- ١١٦). وقد يزداد انهيار الثقافات القومية، وتنمو ثقافات عالمية أكثر تجانسًا أو هجينية Hypridised.

إن التوقع المُستقبلي لتنامي الاهتمام بقضايا الهوية والعرق يستند إلى الشواهد التي تنعكس في

أبحاث رصدت مشكلة الأورومو (Jalata,A, 2023, 63-83) (Jalata, A. 2019. 95-113)

وسوف تُثار في المستقبل تساؤلات مصيرية؛ مثل: بحضور سياسات الهوية إلى الواجهة .. هل تذوي سياسات المنفعة في الخلفية؟ ما العلاقة بين الهوية والطبقة؟ متى نعترف بالآخرين طبقًا للحدود التي نُعرف بها الآخرين؟ ماذا بشأن المشتتين أو الواقعين بين فئات مختلفة وهويات مُدمجة؟

وحول الاهتمامات البحثية في نطاق علم الاجتماع السياسي مُستقبلًا، من المتوقع مُستقبلًا تزايد الاهتمام بقضايا الهجرة، وما يتعلق بها من قضايا المواطنة والهوية المحلية والعالمية والاندماج، ونسترشد في ذلك الاستشراف باهتمام بعض الباحثين بإثارة هذه القضايا، وهي تعطي لنا شاهدًا مُستقبليًّا مهمًّا (Irene Bloemraad, Ali R. Chaudhary , and Shannon Gleeson, 2022, 319- 341).

من المتوقع مستقبلًا تناول ومعالجة منهجية مختلفة لبعض المفهومات تحت منظور حقوق الإنسان، كما وُجد في مقال يهتم بتحديد القيم الأخلاقية للجماعات المهيمنة على المجموعات الأخرى داخل المجتمع، وبالتالي تنتهك بشكل خطير حقوق الإنسان (Einar Nick Larsen, 2013,1-6).

في إطار العولمة: أتوقع مُستقبلًا أن المجتمع المدني العالمي سوف يتسع مجاله وينفتح فضاؤه خارج نطاق الدولة القومية، وسوف يزداد انفتاح عضويته لمواطنين ومنظمات من دول مختلفة، وسوف تُسيطر القواعد الدولية وتهيمن على القواعد الوطنية المحلية.

وهنا تُثار تصورات مُستقبلية خاصة بتحقيق العدالة؛ هل ينبغي أن تكون عدالة «دولية» أم «عالمية»(١١)؟ من السهل الانقياد إلى رؤية عالم بلا حدود وممعن في العولمة. فليس من المحتمل حدوث هذا النوع من الانصهار للمجتمعات القومية الذي توحي به هذه الرؤية الكارثية في المستقبل القريب؛ ومن المُتوقع أن تحاول المجتمعات القومية السيطرة على المشكلات الجديدة، وقد تستحدث مؤسسات تتبنى مقاربات تميز السياسة من نوع (تدبر الأمر بالإصلاح من دون تغيير (يوني هونيغ، ٢٠٢٣).

وفي السياق ذاته تزداد التخوفات المُستقبلية حول حجم اليقين الخاص بدور الدولة ما أدى إلى توجيه بعض الباحثين إلى رؤية فعالة واسعة المدى ممتدة إلى المستقبل وتحدياته، وهي رؤية لازمة للقوى الفاعلة لمعرفة توازنات واتجاهات هذا المستقبل (محسن الخضيري،٢٠١٤، ٢٨٢- ٢٨٣).

اتساع الرؤى و المنظورات البينية في نطاق دراسات علم الاجتماع السياسي؛ حيث من المُتوقع في ضوء المخاطر التي يشهدها المجتمع على المستوى المحلي أو العالمي أن تتداخل المنظورات المختلفة، وذلك تحت المجهر الماكروسوسيولوجي أو الميكروسوسيولوجي.

---

(١١) ينطوي وصف العدالة الدولية على الاهتمام بالعلاقات بين الدول والأمم، أي بين نوع الكيانات التي تشكل عضوية الأمم المتحدة؛ والعدالة في هذه الحالة توجهنا نحو المبادئ المعيارية، كما تضمنتها ممارسات المجتمع الدولي، وبخاصة خطاب القانون الدولي. أما العدالة العالمية فلا تعطي امتيازًا للدولة القومية؛ فموضوع العدالة هنا هو البشرية بأسرها. وربما تعيد العولمة والقوة الأمريكية الهائلة (اللذان يكونان وجهين للهيمنة) تشكيل الأجندة الدولية، ولن تفلت من هذه السيرورة أفكار العدالة الاجتماعية. (بوني هونيغ، ٢٠٢٢)

وفي إطار الحديث عن السياسة كمجال لتبادل الآراء والتدابير، يقول الفيلسوف:

«إذا اختزلنا السياسة في الحكومة؛ فإننا سندخل في صيرورة من خلالها تتجه المعايير الداخلية للنزعة الحكومية إلى محو الحدود بين الأخلاق والسياسة والقانون والاقتصاد، نقول بأن الكل أصبح مادة قابلة للتدبير وللتنفيذ تحت شكل تدبير الأزمات» (نور الدين علوش، ٤٤). وقد شهدنا ذلك في الإدارة السياسية لأزمة كوفيد ١٩ على المستوى المحلي والعالمي، وقد تداخل السياسي مع الطبي والاقتصادي.

إذا تناولنا المنظور الفلسفي للسلطة لدى ميشيل فوكو فسوف نكتشف أن الحقيقة هي نفسها سلطة؛ السلطة موجودة في كل مكان . السلطة ملازمة للوجود الإنساني منذ الولادة وحتى الموت، يمارسها الإنسان مُتحكمًا أو محكومًا بمختلف ميادين الحياة. إن مفهوم السلطة صعب التحديد كونه مُصطلحًا لا يمكن تلمسه واقعيًّا وإنما يمكن إدراكه ذهنيًّا فحسب، فهو مصطلح نظري فلسفي أكثر من كونه مصطلحًا يعكس حالة واقعية يمكن توصيفها بدقة.

وفي ضوء التأصيل الفلسفي لمفهوم السلطة هناك اتجاهان؛ الأول: بوصفها فعلًا تمارسه الدولة أو النظام الحاكم في المجتمع وفق تدرج تراتبي يستند إلى القوة السلطوية القهرية. الثاني: يتبلور بالاعتماد على النظر إلى السلطة بوصفها متموضعة في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع؛ حيث تنتشر أفقيًّا ورأسيًّا في كل مكان، وتُمارس فعلها بأشكال متعددة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. ويعرض جيل دولوز بعض النقاط التي يتقاطع فيها فوكو ونيتشه، وترتكز على مفهوميْ السلطة والقوة. فالسلطة عند فوكو استراتيجية قائمة على مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتداخلة فيما بينها؛ أي شبكة من الممارسات والنظم التي يتداخل فيها ما هو اجتماعي بما هو اقتصادي وما هو سياسي، وكذلك بما هو معرفي. لذلك يمكن فهم لماذا راح فوكو يدرس السلطة في أشكالها كلها ليهتم بـ «ميكروفيزياء السلطة»(١٢) (جودة محمد أبو خاص، ٢٠١٧، ١٢-٤٦). وقد لاحظنا في العقود الأخيرة حضور العامل السياسي وتداخله في مجالات مختلفة؛ مثل: الفن، والطب، والدين.

نختمُ هذا الجزء بما كتبه «أولريش بيك» حول سيناريوهات التطور المستقبلي.

في القرن العشرين كتب بيك:» تتكدس مآزم عصرنا. ولمعرفة ما هو آتٍ وكيفية التغلب عليه -على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الخاص- لا نستطيع الإذعان للمنطق الاستنتاجي للأوقات المحسوسة في التحرر الذي خاطبنا به سير ومشاعر الرجال والنساء، فهذه تتعلق بالتطور السياسي. إن لخطابي

(١٢) تتبلور فكرة ميشيل فوكوMichel Foucault حول السلطة في مفهوم Microphysical Conception of Power وصدى هذا المفهوم (فيزياء السلطة) في الفضاء الإغريقي، تحديدًا في التصور الذري عند ديمقريطس القائل بأن الذرة موجودة في كل مكان، هي غاية في الدقة تتطاير في أشعة الشمس، والسلطة كالذرة موجودة في كل مكان، لا تتحدد بما هو سياسي فالميكروفيزيائية تُضفي على السلطة طابع التعدد والكثرة وتتجاوز الاختزال. (جوده محمد إبراهيم أبو خاص، ٢٠١٧)

عن المجتمع الصناعي مجتمع المخاطرة، الذي أفهمه بهذا المعنى وهي فكرة قُدمت منذ قرابة عام ولاقت معارضة شديدة له طعم حقيقة خلفي ومر. إن العديد من الأشياء التي تناولت نمط الأحكام في أثناء تحرير هذا العمل صفة الأخطار غير الخاضعة للإدراك، علاقتها بالمعرفة، صفتها التي تتخطى القومية، الانسلاخ عما هو بيئي، تحول السوية إلى عبث.. لا يبدو بعد حادثة تشرنوبل إلا بمثابة وصف شاحب للموقف الآني». (آه لو أمكن تحفيز ذلك في إثارة مستقبل يمكن تحريكه لمنع ما يحصل (أولريش بيك،٣٠٩، ١٧)

## خلاصة مُستقبلية

في ضوء ما سبق ذكره من ملامح الواقع المعاصر وفي ضوء التأمل المستقبلي يمكن تقديم رؤية مُستقبلية على الصعيدين المحلي والعالمي، ووفقًا لمستوييْ التحليل الماكروسوسيولوجي والميكرو سوسيولوجي.

من المتوقع مُستقبلًا أن يزداد اهتمام علماء الاجتماع السياسي بالمخاطر التي تمس الأمن القومي، على المستويين المحلي والعالمي.

أن تصطبغ عناصر النظام السياسي والعملية السياسية بالصبغة الإلكترونية والرقمنة.

الديمقراطية الإلكترونية وتغير ملامح المشاركة السياسية.

تغير قواعد اللعبة السياسية وفقًا للتفاعلات في فضاء المجتمع الشبكي.

تغير ملامح النخب السياسية على المستويين المحلي والعالمي.

انسلاخ بعض الدول عن حقيقتها، وعن واقعها، وأقزمتها، وإلغاء الدولة لدورها الخارجي تمهيدًا لإلغاء دورها الداخلي.

تزايد الاهتمام البحثي بقضايا العرق والهوية والهجرة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والثقافية.

تحليل القضايا التي تقع في نطاق الاجتماع السياسي على المستوى الماكرو والميكرو بشكل متداخل ومتقاطع.

على المستوى العالمي سوف يزداد اهتمام علماء الاجتماع السياسي بإدارة الأزمات السياسية وأبعادها محليًّا وعالميًّا.

أن تزداد الدراسات البينية التي تعكس رؤى متعددة التخصصات في نطاق علم الاجتماع السياسي.

من الزاوية المنهجية و المفاهيمية: من المُتوقع أن يقوم الباحثون في نطاق علم الاجتماع السياسي بمراجعة وإعادة تفحص وتدقيق لبعض المفاهيم السياسية الكلاسيكية. ويمكن أن نستشف ذلك في ضوء الميدان البحثي البازغ وهو (علم المواطن) الذي يهتم ببحث قنوات الاتصال والتواصل بين الباحثين، وصانعي السياسات. وفي إطار تلك العلاقة المتشابكة بين العلم والسياسة والمجتمع، يتغير النموذج Paradigm الخاص بعملية إنتاج المعرفة، والمعتمد على نقل المعلومات في اتجاه خطي واحد ، إلى نموذج ثنائي معتمد على اتجاهين خطيين انعكاسيين بين أصحاب المصالح (الساسة والعلماء والجمهور). ومؤشراته على مستوى السياسة، هي: الشفافية Transparency والتمكين Empower-ment وبناء القدرات Capacity Building . وفي ضوء ذلك النموذج النظري من المُتوقع أن تظهر مفردات عديدة ومفاهيم معاصرة تربط بين العلم والسياسة والمجتمع(١٣).

---

(١٣) ويخلق التحول من العالم المنغلق على ذاته إلى الشبكات العالمية فرصًا غير مسبوقة للبلدان النامية؛ للاستفادة من إمكانات العلوم في صنع سياسات تنموية فعالة، بدلًا من الاعتماد على سياسات وبرامج تُسهم في هدر الموارد. وتسهم تلك الشبكات في مساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرار في البلدان النامية على الوصول إلى المخرجات البحثية وتطبيقاتها بشكل منتظم ومباشر، كما تساعد في توجيه الباحثين نحو القضايا والموضوعات التي تهم المجتمع، وتمثل أولوياته، وتحل مشكلاته، وتساعد في زيادة فرص وصول أفراده إلى الإنترنت، والشبكات الرقمية المرتبطة به في جميع أنحاء العالم، وصولًا لمحاولة حل التحديات الإنمائية المتعددة، التي تواجه البلدان المختلفة، من خلال المشاركة المفتوحة للبيانات، والبنية التحتية الإلكترونية، وغيرها من الأساليب المفتوحة لاكتشاف المعرفة وحل المشكلات.

انظر تفصيلًا حول علم المواطن: عبدالوهاب جودة الحايس و محمد حسين جمعة،٢٠٢٣.

من المُتوقع أن تُعالج أغلب موضوعات العلم في الأبحاث الغربية بالاعتماد على أساليب البحث الكيفية؛ بينما يتم الاعتماد بشكل أكبر على الأساليب الكمية في الأبحاث العربية.

## بدلًا من خاتمة:

استخدم «إريك هوبزباوم» في مؤلفه (عصر التطرفات) تعبيرًا جاذبًا في إطار محاولته للتنبؤ بمستقبل المشهد السياسي العالمي وهو (التقلبات في درجة الحرارة السياسية)، ومن قلب هذه التقلبات يطرح رؤية من الممكن أن نصفها بالتشاؤمية حين يصف الألفية الثالثة، والعصر الجديد بأنه يتميز بقدر كبير من انعدام الأمن والأزمات الدائمة. ويذهب إلى أن القرن العشرين قد انتهى إلى مشكلات لا يملك أحد لها حلولًا ومع انتقال معاصري نهاية القرن، عبر الضباب العالمي الذي اكتنفهم إلى عتبة الألفية الثالثة؛ فإن كل ما يعرفونه بصورة يقينية هو أن حقبة من التاريخ قد انقضت، ولا يعرفون غير ذلك إلا القليل. إلا أن الأمر الواضح كل الوضوح حول الوضع السياسي لدول العالم هو انعدام الاستقرار فيها. وإذا كان لابد للبشرية من مستقبل واضح المعالم، فلن يكون ذلك بإطالة الماضي أو الحاضر. وسوف نفشل إذا حاونا أن نبني الألفية الثالثة على هذا الأساس، أما ثمن الإخفاق، أي بديل المجتمع الذي تغير، فهو الظلام الدامس.

ورغم إقراره النهائي بأن (السياسة لم تعد ميدانًا يشجع علم المستقبلية) إلا أننا لا نستطيع تجاهل المستقبل أو عدم التفكير به. لقد برر «ألبرت أينشتاين» اهتمامه بالمستقبل قائلًا: (لأنني ذاهب إلى هناك).

وختامًا؛ فإن التساؤل الذي يثير القلق المُستقبلي هو: ماذا سيفعل الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي؟

وهل يحق لنا أن نعود للوراء ونتساءل مع جورجيو آجامبين الذي يعود إلى فلسفة التأويل (ماذا ينبغي أن نفعل)؟ وبذلك يعود علم الاجتماع السياسي إلى جذوره الفلسفية مرة أخرى للتفاعل مع المتغيرات المُستقبلية.

## المراجع

### أولا: المراجع العربية:


١- أحمد زايد (٢٠١١)، دراسات المجتمع المدني في مصر: قراءة للحقل، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السابع، يناير، ص ص٩- ٣٩.

٢- أحمد زايد (٢٠١٠)، المرأة في دراسات المجتمع المدني، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الخامس، يناير، ص ص ٩-٣١.

٣- أحمد زايد (٢٠١٤)، المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني، المجلة العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، العدد الرابع عشر، يوليو ، ص ص ٩- ٢٢.

٤- أحمد زايد (٢٠١٧)، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، جامعة القاهرة.

٥- أحمد مجدي حجازي (٢٠٠٨)، إشكاليات الثقافة والمثقف في عصر العولمة، دار قباء الحديثة، القاهرة.

٦- أحمد مجدي حجازي (٢٠٢٢)، المواطنة وسؤال الهوية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، سلسلة شهرية بقلم باحث ،ع (١٧) أكتوبر، القاهرة.

٧- أحمد محمد عبدالغني (٢٠١٩)، أنماط المشاركة السياسية: دراسة ميدانية للطبقات الشعبية بمدينة بني سويف، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد (٢٣)، يناير ، ص ص ٢٧٣- ٣٣٠.

٨- إريك هوبزباوم (٢٠٢٣)، عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز ١٠١٤- ١٩٩١، ترجمة : فايز الصياغ الطبعة الثانية، دار المدى، بيروت (لبنان).

٩- أسامة رأفت (٢٠١٩)، العنف السياسي للدولة تجاه الفلاحين: دراسة ميدانية في قرية مصرية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد (٢٤) يوليو ، ص ص ٢٣٩- ٣١٤.

١٠- إسراء أبو عياش (٢٠١٩)، من الاحتجاجات إلى أيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي جنوب المغرب، مجلة العلوم الاجتماعية، ألمانيا (برلين)، عدد (٩) جوان، ص ص ٧٦- ٩١.

١١- آصف بيات (٢٠١٤)، الحياة سياسة. كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

١٢- إكرام مونا (٢٠٢٣)، الغرافيتا الطلابية دراسة سوسيولوجية للممارسات الغرافيتية بالفضاء الجامعي، العدد ٢٧ مارس، ص ص ٨٢ – ١١٨.

١٣- أمغار مولود (٢٠١٧)، البناء الاجتماعي للخطاب: الخطاب بوصفه موضوعًا للدراسة السوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني- ديسمبر، ص ص ٢٤٠- ٢٥٤.

١٤- أمل حسن فراج (٢٠١٧)، حقوق الإنسان بين مقومات المواطنة ومحددات الهوية: دراسة ميدانية حول تصورات المواطنين في بعض محافظات المجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (١٩) يناير ، ص ص ١٨٥- ٢٦٠.
١٥- أميمة أبو الخير (٢٠١٧)، تصورات الشباب العربي لمستقبل الوطن العربي: دراسة حالة على عينة من شباب جامعة الشارقة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (١٩)، يناير ، ص ص ٣١- ٦٦.
١٦- أندرو هيوود (٢٠١٣)، النظرية السياسية، ترجمة: لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
١٧- أولريش بيك (٢٠٠٩)، مجتمع المخاطرة، ترجمة: جورج كثورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت (لبنان).
١٨- إيهاب محارمة (٢٠١٩)، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع (٢٩)، ص ص ١٦٩- ١٧٧.
١٩- بن يمينة رقية وجير زهيرة، استراتيجية الدولة الجزائرية في الحفاظ على الهوية الوطنية «اللغة العربية نموذجًا»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، أكتوبر، ص ص ٢٤٦ – ٢٥٨.
٢٠- بوزيدي الهواري وعابر حفيظة (٢٠١٧)، الحركات الاحتجاجية في الجزائر: احتجاجات شباب عقود الإدماج المهني في الجزائر نموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (١) أكتوبر ، ص ص ٣٠٢- ٣١٦.
٢١- بوني هونيغ وآخرون (٢٠٢٣)، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، ترجمة: بشير محمد الخضر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر).
٢٢- بي . بي. سميث (٢٠١١)، كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية، ترجمة: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٢٣- جان نيدرفين بيترس (٢٠١٥)، العولمة والثقافة: المزيج الكوني، ترجمة: خالد كسروي، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٢٤- جايسون باول (٢٠٢٢)، تعريب: إلياس المرابط ، سوسيولوجيا الثقة مقاربة على ضوء تحليل نظام تدبير الرعاية المجتمعية في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (٢٤) جوان ص ص٣٥٢- ٣٦٩.
٢٥- جودة محمد إبراهيم أبو خاص (٢٠١٧)، المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو: دراسة في الفلسفة السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت (لبنان).
٢٦- جورج سباين (٢٠١٠)، تطور الفكر السياسي، ترجمة: علي إبراهيم السيد، الكتاب الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢٧- جيسون برينن (٢٠١٩)، مقدمة في الفلسفة السياسية، ترجمة: علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، بيروت - لبنان.
٢٨- حمد الله أحمد كيلاني، رأس المال الاجتماعي وأثره على المشاركة السياسية في المناطق العشوائية: دراسة ميدانية على منطقة غرب البلد بمدينة أسيوط، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد (٢٣) يناير ، ص ص ١٧٩- ٢٧٧.
٢٩- حنان إزعيرك (٢٠١٩)، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا - برلين ، العدد ( ٩ )، جوان ، ص ص ١١٦ - ١٣٣.
٣٠- حنان محمد حافظ (٢٠١٧)، التعددية وقضية الهوية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (١٩) يناير، ص ص ١١٠- ١٨١.
٣١- خالد كاظم (٢٠١٩)، مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها: دراسة ميدانية على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد يوليو (٢٤)، ص ص ١٧- ٣٦.
٣٢- خالد كاظم (٢٠٢٢)، مستويات الصمود لدى الحكومة والأفراد في المجتمع المصري: دراسة ميدانية خلال بداية تفشي وباء كوفيد ١٩، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد يناير (٢٩)، ص ص ٤٧- ١٢٤.
٣٣- دارن بارني ( ٢٠١٥ )، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت (لبنان).
٣٤- دارن بارني (٢٠١٥)، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٥، بيروت، ص ص١٣٩- ١٤٠.
٣٥- سامية قدري ( ٢٠٢٢)، الحياة والسياسة: جينالوجية العلاقة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (٣٠) يوليو، ص ص ١٣- ٤٠.
٣٦- سامية قدري (٢٠٢٢)، عالم ما بعد كورونا: قراءة سوسيولوجية، في مؤتمر: (مسارات المستقبل ما بعد جائحة كورونا «كوفيد ١٩»)، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين. الفترة من ٢٧-٢٩ سبتمبر ٢٠٢١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول- ص ٦٣- ٨٨.
٣٧- ستيفن ديلو وتيموثي ديل (٢٠١٠)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٣٨- سرمد جاسم محمد الخزرجي (٢٠١٨)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي: دراسة أنثروبولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السادس، أكتوبر، ص ص ١١-٢٨.

٣٩- سعيد المصري (٢٠١٧)، الإنتاج العربي لعلم الاجتماع في مصر: دراسة لعينة من الكتب المنشورة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت (لبنان).
٤٠- السنون عبد الفتاح (٢٠١٩) العدالة نقطة تمفصل السياسة والأخلاق عند أرسطو، ع (٩) جوان ، ص ص ٤٣٣- ٤٦٠.
٤١- السيد يسين (٢٠٠٦)، إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة، دار ميريت، القاهرة.
٤٢- شرقي صبرينة (٢٠٢١)، الإطار الاجتماعي للسلطة قراءة ماكرو سوسيولوجية للنظام السلطوي والمعرفة في المجتمع الطبقي بين الترشيد والهيمنة: القوة، المعرفة - الرمزية قضايا جدلية، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (١٩) - جوان، ص ص ١٤٢-١٥٣.
٤٣- صبري بديع عبد المطلب (٢٠١٧)، نصف قرن من التحولات في مصر: ثورة ٢٥ يناير الآثار والتداعيات مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١) أكتوبر، ص ص ٢٦- ٣٠.
٤٤- عبد الرزاق أبلال (٢٠١٧)، الحركات الاجتماعية والتغير السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (١) أكتوبر، ص ص ٢٥٩- ٢٦٧.
٤٥- عبد الستار رجب ( ٢٠١٩) : مقاربة النوع الاجتماعي، المعرفي والمنهجي في ضوء الرهانات الاجتماعية والسياسية، العدد (٩) جوان ص ص ٩٢- ١٠٢.
٤٦- عبدالحميد شندي عوان وأحمد كاظم البياتي (٢٠٢٢)، دخول العراق عصبة الأمم ١٩٣٢( الإجراءات والإعلان)، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (٢٢)- يناير، ص ص ١٤٧.
٤٧- عبدالعزيز بن عبدالنبي (٢٠٢١)، فصول في انتهاكات حقوق الإنسان في تونس زمن الاستبداد: المناشير الحكومية وقضية الحجاب، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد التاسع عشر، جوان ، ص ص ٤٢١-٤٤٠.
٤٨- عبدالله أحمد جلال الدين محمد (٢٠٢٢)، الحركات الاجتماعية وتنامي العولمة، مجلة العلوم الاجتماعية، العد (١٥) – ديسمبر ص ص ١١١- ١٢٣.
٤٩- عبدالوهاب جودة الحايس ومحمد حسين جمعة (٢٠٢٣)، علم المواطن كآلية لتجسير الفجوة بين العلم والسياسة، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد(٢)، ع (٤) أكتوبر، مركز المعلومات ودعم القرار، القاهرة.
٥٠- علي الطالب مبارك (٢٠١٧)، الهوية وأشكال التدين في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، أكتوبر ص ص ٣١٧- ٣٣٠.
٥١- علي جلبي (٢٠١٧)، العولمة وأزمة الهوية: قراءة نقدية في تراث علم الاجتماع المعاصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (١٩) يناير ، ص ص ٩-٢٧.
٥٢- علي عبدالرازق جلبي وهاني خميس (٢٠١١)، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٣- علي ليلة (٢٠١٢)، الأمن القومي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٥٤- علي ليلة (٢٠١٣)، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٥٥- عمر الحمداني (٢٠١٨)، تطور المضمون المعرفي والعملي لمفهوم المجتمع المدني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السادس، أكتوبر، ص ص ٧٧-٨٩.
٥٦- غاستون بوتول (١٩٧٩)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: خليل الجر، ط٢، المنشورات العربية. وزارة العلاقات الثقافية، بيروت (لبنان).
٥٧- فاتن يوسف (٢٠٢٢)، تغير السياسة الأمريكية بين عهديْ الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن تجاه الملف النووي الإيراني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني والعشرون، يناير ، ص ص ٤٧-٦٦.
٥٨- فاطمة الزهراء عبدالفتاح (٢٠١٢)، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، دار العالم العربي، القاهرة.
٥٩- فاطمة المومني (٢٠١٨)، العقد الأخلاقي ومسألة الوعد عند دافيد هيوم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السادس، أكتوبر ص ص ١٦٥- ١٨٣.
٦٠- كاثرين سميتس (٢٠١٣)، تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٦١- كوثر البداوي (٢٠١٩)، من الاحتجاجات إلى أيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي جنوب المغرب، مجلة العلوم الاجتماعية، ص ص ٧٦- ٩١.
٦٢- كيت أورتون جونسون ونيك بريور (٢٠٢١)، علم الاجتماع الرقمي: منظورات نقدية، ترجمة: هاني خميس، عالم المعرفة، الكويت.
٦٣- محسن أحمد الخضيري (٢٠١٤)، إعادة اختراع الدولة: رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة، إيتراك، القاهرة.
٦٤- محمد الجوهري وأحمد زايد (٢٠١١)، الإنتاج العربي في علم الاجتماع: قائمة ببليوجرافية مشروحة ١٩٢٤-١٩٩٥، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة. ص ص ٣٧٠- ٤١٠.
٦٥- محمد خضر سعيد (٢٠١٩)، الفن والسياسة: دراسة للأبعاد السوسيولوجية من منظور عينة من الفنانين، مجلد ١٢، المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد يوليو (٢٤) ، (من العنف إلى الثقة)، ص ص ٣١٥- ٣٧٠.
٦٦- محمد خضر(٢٠٢٢)، سياسات الدولة تجاه الأمن الصحي للمجتمع المصري: تقييم فعالية

الاستجابة الوقائية والتدابير العلاجية لمواجهة فيروس كورونا المستجد Covid ١٩: دراسة ميدانية من منظور بعض المسؤولين في وزارة الصحة والسكان والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (٢٩) يناير، ص ١٢٥- ٢٠٢.

٦٧- محمد رشدي الملهوف وعواد إعبدون (٢٠١٩)، تحليل السياسات العمومية: من العلوم السياسية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (٩)، ص ص ١٧٠- ١٨٣.

٦٨- محمد عبدالحميد إبراهيم (٢٠٠٥)، الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل: رؤية سوسيولوجية، جمعية الاجتماعيين، مج ٢٢، ع ٨٥، ، الشارقة، ص ص ١٠٩- ١٦٥.

٦٩- محمد منيف العجمي ومها ناجي غنام (٢٠١٩)، المتغيرات الاجتماعية وانعكاساتها على مستوى الثقة في أداء أعضاء مجلس الأمة: دراسة ميدانية على الناخب الكويتي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد (٢٤) يوليو، ص ص ١٦٩- ٢٣٧.

٧٠- مشيرة العشري ( ٢٠١٩)، المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية لإحدى الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد يناير (٢٣)، ص ص ٧٧- ١٤٣.

٧١- منى الحديدي (٢٠١٤)، العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الرابع عشر، ص ص ٢٥- ٨١.

٧٢- منى عبدالله الغريبي (٢٠٢٢)، جائحة كوفيد ١٩: الثقة الاجتماعية في مُختبر الواقع الاجتماعي. مقاربة سوسيو- سياسية من منظور رأس المال الاجتماعي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (٣٠) يوليو ، ص ص ١٤٥- ٢٠٤.

٧٣- ميلود الرحالي وحسن ضايض (٢٠١٧)، المعرفة الجغرافية بالمغرب وسؤال الهوية: مسارات رحلة وعي بأهمية المجال وقضايا المجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، أكتوبر، ص ١٠-٢٥.

٧٤- ناجي عبدالنور (٢٠١٩)، منهجية البحث السياسي، دار اليازوري العلمية، عمان (الأردن).

٧٥- ناهد أحمد سيف (٢٠١٩) قيم الديمقراطية وممارساتها بين طلاب الجامعة: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة القاهرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد (٢٣) يناير، ص ص ١٧- ٧٩.

٧٦- نور الدين علوش (٢٠١٣)، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم ، ودار الروافد الثقافية، وهران (الجزائر) - بيروت (لبنان).

٧٧- نورالدين القرفة البقالي (٢٠٢١)، التنوع الثقافي في السياسات الثقافية العمومية المغربية سؤال المرجعيات بين الرؤية السياسية والواقع الثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١٩)

جوان، ص ص ٣٦٧ – ٣٨٠.
٧٨- نيرة علوان (٢٠١٧)، القبول والاستبعاد في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية معاصرة لعلاقة الأنا والآخر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (١٩) يناير، ص ص ٦٩- ١٠٧.
٧٩- نيرة علوان (٢٠١٩)، المواطنة على متصل النشاط والانسحاب في المجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد (٢٣) يناير، ص ص ١٤٠- ٢٠٠.
٨٠- هاني خميس (٢٠١٩)، التحليل السوسيولوجي للدستور المصري (٢٠١٢): دراسة مقارنة بين الأهرام والمصري اليوم، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد (١٢)، عدد (٢٤) يوليو، ص ص ٦٥- ١٦٩.
٨١- ياسمين علاء الدين علي (٢٠٢٢)، دور الجمعيات الأهلية في الحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (٢٩)، يناير، ص ٢٠٣- ٢٥٦.
٨٢- يوسف أزروال و ليلى لعجال (٢٠١٧)، دور الإعلام الجديد في صناعة التغيير السياسي بالوطن العربي: شبكات التواصل الاجتماعي في التجربة التونسية والمصرية نموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (١)، أكتوبر، ص ص ٦٧- ٨٠.

## ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

1- Abdi M. Kusow (2014), African Immigrants in the United States: Implications for Affirmative Action, Sociology Mind, Vol.4, No.1, 74-83
2- AbdouMaliq Simone (2020), Cities of the Global South, Annual Review of Sociology, Vol. 46,, pp. 603–622
3- Amadu Jacky Kaba (2013). Black Americans, Gains in Science and Engineering Degrees, and Gender, Sociology Mind, Vol.3, No.1, pp67-82
4- Andreas Wimmer (2014), War, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 173–197
5- Angela R. Dixon and Edward E. Telles (2017), Skin Color and Colorism: Global Research, Concepts, and Measurement, Annual Review of Sociology, Vol. 43, pp. 405–424
6- Arvid Lindh and Leslie McCall(2020), Class Position and Political Opinion in Rich Democracies, Annual Review of Sociology, Vol. 46, pp 419–441
7- Bart Bonikowski (2016), Nationalism in Settled Times, Annual Review of Sociol-

ogy, Vol. 42, pp. 427–449

8- Celeste Watkins-Hayes (2014), Intersectionality and the Sociology of HIV/AIDS: Past, Present, and Future Research Directions, Annual Review of Sociology, Vol. 40, 2014, pp. 431–457

9- Chandrika, A. M. M. (2019), Feminism and Emancipation: Influence of Feminist Ideas on Women's Socio-Economic and Political Liberation in Sri Lanka. Sociology Mind, 9, 302-315

10- Christopher Sebastian Parker (2016), Race and Politics in the Age of Obama, Annual Review of Sociology, Vol. 42, pp. 217–230

11- Cristina Gomes (2022), Race, Gender, and Social Class Discrimination in Intersection with Political Identification in Rio de Janeiro, Sociology of Mind,12, pp. 157-174

12- Dan Wang, Alessandro Piazza, Sarah A. Soule (2018), Boundary-Spanning in Social Movements: Antecedents and Outcomes, Annual Review of Sociology Vol. 44, pp. 167–187

13- Debbie Beche (2023), Land Inequalities in the United States, Annual Review of Sociology, Vol. 49

14- Dina Okamoto and G. Cristina Mora, (2014), Panethnicity, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 219–239

15- Edward T. Walker and Christopher M. Rea (2014), The Political Mobilization of Firms and Industries, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 281–304

16- Einar Nick Larsen (2013), Deviants or Consenting Adults: A Human Rights Approach to Defining and Controlling Deviant Behavior Sociology Mind, Vol.3, No.1, pp. 1-6

17- Elizabeth Fussell, (2014), Warmth of the Welcome: Attitudes Toward Immigrants and Immigration Policy in the United States, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 479–498

18- Ellen Percy Kraly, Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi, Lorraine Lizbeth Torres Colón and Holly E. Reed (2023), Social Consequences of Forced and Refugee Migration Vol. 49., Annual Review of Sociology.

19- Emmanuel Didier(2018), Globalization of Quantitative Policing: Between Management and Statactivism, Annual Review of Sociology, Vol. 44,, pp. 515–534

20- Geneviève Zubrzycki and Anna Woźny (2020), The Comparative Politics of Collective Memory, Vol. 46, Annual Review of Sociology, pp. 175–194

21- George Steinmetz (2014), The Sociology of Empires, Colonies, and Postcolonialism, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 77–103

22- Gerardi, S. (2019).Sociological Analysis of the Dialectal Political/ Social Discourse in the USA, Sociology Mind, 9, 127-129.

23- Ho-fung Hung (2021), Recent Trends in Global Economic Inequality, Annual Review of Sociology, Vol. 47, pp. 349–367

24- Jacqueline Maria Hagan and Joshua Thomas Wassink (2020), Return Migration Around the World: An Integrated Agenda for Future Research, Annual Review of Sociology, Vol.46, pp.533-552

25- Jalata, A. (2023). The Neo-Nafxanya Government of Abiy Ahmed, Terrorism, and Gross Human Rights Violations in Oromia and Ethiopia. Sociology Mind, 13, 63-83

26- Jalata, A. (2019). Politico-Cultural Prerequisites for Protecting the Oromo National Interest, Sociology Mind,9, pp. 95-113

27- Janan Faraj Falah, (2018), «He Is Alienated»: Intermarriage among Druze Men in Israel, Sociology Mind, 8, 70-82

28- Jan-Erik Lane, Alexander M. Preker (2013), Ex Ante and ex Post Voting Power: A Method for Calculating Party Power in Party Government, Sociology Mind. Vol.3, No.2, pp.149-155

29- Jed Donoghue, Bob White ( 2012), The Sociology of Knowledge, Citizenship and the Purification of Politics, Sociology Mind, Vol.3 No.1, pp.16-18

30- Kaba, A. J. (2019). United States Immigration Policies in the Trump Era. Sociology Mind, 9, pp. 316-349.

31- Kimberly A. DaCosta (2020), Vol. 46, Multiracial Categorization, Identity, and Policy in (Mixed) Racial Formations, Annual Review of Sociology, pp. 335- 353

32- Lane, J-E. (2021). The Modern State in Comparative Inquiry, Sociology Mind,

11, pp. 147-153.

33- Lauren Valentino and Stephen Vaisey (2022), Culture and Durable Inequality, Annual Review of Sociology. Volume 48, pp.109-129

34- Lisa A. Keister (2014), The One Percent, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 347–367

35- Lori M. Hunter, Jessie K. Luna, Rachel M. Norton(2015), Environmental Dimensions of Migration, Annual Review of Sociology, Vol. 41, pp. 377–397

36- Marcela Cerrutti and Emilio Parrado, (2015). Intraregional Migration in South America: Trends and a Research Agenda, Annual Review of Sociology, Vol. 41, pp. 399–421

37- María Inclán (2018), Latin America, a Continent in Movement but Where To? A Review of Social Movements' Studies in the Region, Annual Review of Sociology, Vol. 44,, pp. 535–551

38- Marina Zaloznaya and Theodore P. Gerber (2021), Social Issues in Contemporary Russia: Women's Rights, Corruption, and Immigration Through Three Sociological Lenses, Annual Review of Sociology, Vol. 47, pp. 567–586

39- Md. Mizanur Rahman(2015), Contributions of Women's Participation in the Local Government of Bangladesh, Sociology Min, 5, pp.200-212

40- Melissa Wilde and Lindsay Glassman (2016), Vol. 42. How Complex Religion Can Improve Our Understanding of American Politics, Annual Review of Sociology, pp. 407–425

41- Michael Jones-Correa, Hajer Al-Faham, David Cortez.(2018), Political (Mis) behavior: Attention and Lacunae in the Study of Latino Politics, Annual Review of Sociology, Vol. 44, pp. 213–235

42- Neal Caren, Kenneth T. Andrews, and Todd Lu (2020), Contemporary Social Movements in a Hybrid Media Environment, Annual Review of Sociology, Vol. 46, pp. 443–465

43- Nwalutu, M. O. (2019). The Dictum, Igbo Enwe Eze (Igbo Has No King): Socio-Cultural Underpinnings for Understanding the Current Igbo Peoples' Political Dilemma. Sociology Mind, 9, 86-94.

44- Orlando Patterson, Making Sense of Culture, Annual Review of Sociology, Vol.

40, 2014, pp. 1–30

45- Paul Almeida and Chris Chase-Dunn (2018), Globalization and Social Movements, Annual Review of Sociology, Vol. 44, pp. 189–211

46- Pérez-Jorge, D., Domínguez, Y., de la Rosa Hormiga, M., Martín, L. and Morales, M. (2015) Governance in the Field of Public and Gender Policies. Sociology Mind, 5, pp.153-161

47- Peter B. Evans (2023), Vol. 49. From Embedded Autonomy to Counter-Hegemonic Globalization: A 60-Year Adventure in Exploring Comparative Political Economy, Annual Review of Sociology.

48- Priyo Ghosh, Nasir Warfa, and others (2013), Vol.3, No.4 Violent Radicalisation and Recruitment to Terrorism: Perspectives of Wellbeing and Social Cohesion of Citizens of Muslim Heritage, Sociology Mind, pp 290-297

49- Raúl Delgado-Wise, (2014), A Critical Overview of Migration and Development: The Latin American Challenge, Annual Review of Sociology Vol. 40, pp. 643–663

50- Riva Kastoryano and Miriam Schader (2014), A Comparative View of Ethnicity and Political Engagement, Annual Review of Sociology Vol. 40, pp. 241–260

51- Roger Waldinger and Tahseen Shams (2023), Cross-Border Politics: Diasporic Mobilization and State Response, Vol. 49, Annual Review of Sociology.

52- Scott A. Golder and Michael W. Macy(2014), Digital Footprints: Opportunities and Challenges for Online Social Research, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 129–152

53- Stephanie L. Mudge and Anthony S. Chen. (2014), Political Parties and the Sociological Imagination: Past, Present, and Future Directions, Annual Review of Sociology, Vol. 40, pp. 305–330

54- Ted G. Hamilton (2020), Vol. 46, Black Immigrants and the Changing Portrait of Black America, Annual Review of Sociology, pp. 295–313

55- Thomas A. DiPrete (2020), The Impact of Inequality on Intergenerational Mobility, Annual Review of Sociology Vol. 46,, pp. 379–398

56- Thomas Faist (2016), Cross-Border Migration and Social Inequalities, Annual Review of Sociology, Vol. 42, pp. 323–346

57- Tim Bartley (2018), Transnational Corporations and Global Governance, Annual Review of Sociology, Vol. 44, pp. 145–165

58- Timothy J. Owens, Dawn T. Robinson, and Lynn Smith-Lovin (2010), Three Faces of Identity, Annual Review of Sociology, Vol. 36, pp. 477-499

59- Victor M. Rios, Nikita Carney, and Jasmine Kelekay (2017) Ethnographies of Race, Crime, and Justice: Toward a Sociological Double-Consciousness, Annual Review of Sociology Vol. 43, pp. 493–513

60- Weihan Liu (2021), Arrival in Shanghai: A Sanctuary for Jewish Refugees (1933-1941), Sociology Mind, 11, pp. 25-31

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

# The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Issue No. 9

April 2024

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein